برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة

ملف التنميط الحضري لمدينة كفر البطيخ

جمهورية مصر العربية

برنامج الموئل

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Confederation

Federal Department of Economic Affairs,
Education and Research EAER
State Secretariat for Economic Affairs SECO

Damietta Governorate

Ministry of Local Development

برنامج الموئل

حقوق الطبع والنشر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ٢٠٢٣ جميع الحقوق محفوظة.
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
ص.ب. صندوق بريد ٣٠٠٣٠٠٠١٠٠ نيروبي GPO كينيا

رقم النظام المنسق: ١٧A/٠٩٣/HS

شكر وتقدير:

الجهة الممولة لهذا المشروع:
أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية (SECO)

تم تطوير التحليل المكاني والسردي بواسطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، قسم التخطيط والشؤون المالية والاقتصاد، ومكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مصر.

مدير المشروع: هيرمان بينار
الإشراف على المشروع: نينا ريني، ، جيا كونغ أنج
تنسيق المشروع: رويدا الدويك
المساهمون من المقر الرئيسي: سامي موينديي، لودوفيكا برامبيلا
المساهمون من مكتب مصر: أحمد رزق، سلمى يسري، محمد أبو سمرا
صورة الغلاف: السوق غير الرسمي للفواكه والخضروات في كفر البطيخ، محافظة دمياط، مصر

إخلاء المسئولية:
التسميات المستخدمة في هذا التقرير وطريقة عرض المواد لا تُعبر عن أي رأي للأمانة العامة للأمم المتحدة مهما كان فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو فيما يتعلق بسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها، أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تطورها. كما أن استنتاجات التحليل والتوصيات الواردة في هذا المنشور لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) أو مجلس إدارته أو الدول الأعضاء فيه.

إن الإشارة في هذا المنشور لأي منتجات تجارية أو أسماء تجارية أو عمليات أو خدمات نوعية، أو استخدام لأي اسم تجاري أو شركة أو مؤسسة لا يشكل تأييدًا أو توصية أو تفضيلًا من جانب موئل الأمم المتحدة أو مسؤوليه لها، كما لا يشكل ذلك إشارة تعتبر تأييدًا من جانب برنامج الموئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وزارة التنمية المحلية
محافظة دمياط
Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Swiss Confederation
Federal Department of Economic Affairs,
Education and Research EAER
State Secretariat for Economic Affairs SECO
برنامج الموئل

برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية
في سياقات الهجرة

ملف التنميط الحضري
لمدينة كفر البطيخ
جمهورية مصر العربية

قائمة الاختصارات

3RP	الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات
CAPMAS	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر)
CRS	خدمات الإغاثة الكاثوليكية
EFTA	رابطة التجارة الحرة الأوروبية
ERP	خطة استجابة مصر لدعم اللاجئين وملتمسي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء، والعراق، واليمن مُعدة من قِبل المفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
EUR	اليورو (عملة)
GCM	الميثاق العالمي للهجرة
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GOPP	الهيئة العامة للتخطيط العمراني (مصر)
ICZM	الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية
IDA	الرابطة الدولية للتنمية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
LPC	مجلس التخطيط المحلي
MALR	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (مصر)
MHUUC	وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (مصر)
MOLD	وزارة التنمية المحلية (مصر)
MODMP	وزارة تنمية المناطق الجبلية والصحراوية
MoF	وزارة المالية
ND-GAIN index	مؤشر مبادرة نوتردام العالمية للتكيف
NSPUD	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية العامة
NUCA	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (مصر)
NUA	الأجندة الحضرية الجديدة
SCA	المجلس الأعلى للآثار (مصر)
SGBV	العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي
SLR	ارتفاع مستوى سطح البحر
SDS	استراتيجية التنمية المستدامة
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SECO	أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية (سويسرا)
TDA	وكالة التجارة والتنمية
UN-Habitat	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
UPIMC	التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة
USAID	وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية
UCLG	المدن المتحدة والحكومات المحلية
VLR	المراجعة المحلية الطوعية
WFP	برنامج الغذاء العالمي

تعريفات المصطلحات

كوردون	كلمة فرنسية، تشير باللغة العربية إلى حدود الولاية الإدارية للحكومة المحلية
حيز	حدود التخطيط العمراني والتنمية
حيازة	الملكية المستقرة بموجب الأوراق القانونية ذات الصلة
أوقاف	الأوقاف تشبه صناديق القانون العام حيث يكون الوصي هو المسجد أو الفرد المسؤول عن الوقف ويكون المستفيد عادة المجتمع ككل.
زمام	الحدود الرسمية بين الأراضي الزراعية والصحراوية
مركز	المركز أو المنطقة: هي تقسيم إداري من المستوى الثاني يتبع محافظات مصر
حيّ	منطقة سكنية تختلف في مساحتها وفقا لطبيعة كل منطقة، وتكون من مجاورات ومربعات
شياخة	تقسيم فرعي للمجاورة أو الحي
Usufruct أو حق الانتفاع	الحق في التمتع باستخدام ومزايا وممتلكات الآخرين دون تدمير أو إهدار جوهرها.

١ فدان = ١,٠٣٨ آكر
١ هكتار = ٢,٣٨ فدان
١ كيلومتر مربع = ٢٤٧,١٠٥ آكر

جدول المحتويات

الاختصارات ٤
تعريفات المصطلحات ٤
جدول المحتويات ٥
قائمة الأشكال ٦
الملخص التنفيذي ٨
المقدمة ١٠
١. تقديم السياق ١٤
سياق التحضر الوطني ١٦
البنية الأساسية للوصول الإقليمي ١٨
الموقع والاتصال ٢٠
التركيبة السكانية في مصر ٢٢
سياق الهجرة في مصر ٢٤
ديناميكيات النزوح عبر الحدود ٢٦
نقاط ضعف المهاجرين واللاجئين ٢٧
الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية في مصر ٢٨
التركيبة السكانية في محافظة دمياط ٣٠
التركيبة السكانية في مدينة كفر البطيخ ٣١
سياق الهجرة في محافظة دمياط ٣٢
سياق تغير المناخ ٣٤
التحضر ٣٦
دور ميناء دمياط في دمياط ٣٨
استخدام الأراضي ٣٩
البيئة ٤٠
الاقتصاد ٤٢
أهم النقاط المستفادة على المستوى الوطني ٤٤
٢. الأطر ٤٦
نظام الحوكمة والإدارة الوطني ٤٨
إدارة الأراضي والسياق المؤسسي لمحافظة دمياط ٤٩
أنظمة التخطيط ٥٠
الخطط المكانية في مصر ٥٣
حقوق الأراضي والممتلكات ٥٤
التمويل في مصر ٥٦
التمويل في محافظة دمياط ٥٩
٣. سياق مدينة كفر البطيخ ٦٠
سياق الإدارة والحوكمة ٦٢
كفر البطيخ: المدينة ٦٤
النمو الحضري ٦٦
الكثافة السكانية والتوزيع ٦٩
المخاطر الطبيعية ٧١
النقل والتنقل ٧٢
النشاط الاقتصادي ٧٤
الوصول إلى خدمات البنية الأساسية الأساسية ٧٥
الوصول إلى المرافق العامة - التجارية ٧٩
الوصول إلى المرافق العامة - الصحة ٨٠
الوصول إلى المرافق العامة - التعليم ٨٢
الوصول إلى المرافق الاجتماعية - الفضاء العام ٨٣
مشاريع التنمية الجارية في المحافظة ٨٤
الخطة الاستراتيجية لكفر البطيخ ٨٥
ما مدى اتصالية مدينة كفر البطيخ ٨٨
ما مدى شمولية مدينة كفر البطيخ ٩٠
ما مدى مرونة مدينة كفر البطيخ ٩٢
الضعف ٩٤
٤. المشاركة المجتمعية ٩٦
أصوات من المجتمع ٩٨
التحليل المجتمعي ٩٩
إشراك أصحاب المصلحة ١٠٢
٥. الخاتمة ١٠٤
تحديد منطقة المشروع التجريبي ١٠٦
الخاتمة أهداف كفر البطيخ والتدخلات المطلوبة ١٠٧
التحديات ١١٠
نقاط القوة ١١٢
النقاط المستفادة بشكل عام ١١٤
الاستفادة من الملف المكاني لتوجيه التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة ١١٦
الخطوات التالية UPIMC J ١١٧
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل مستقبل حضري مستدام وشامل ومرن ١١٨
٦. الحواشي الختامية

جدول الأشكال

الشكل ١: العملية الشاملة لبرنامج UPIMC. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١١
الشكل ٢: نمو السكان الحضريين والريفيين. المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، قسم السكان (٢٠١٨). ١٦
الشكل ٣: التوزيع المكاني للسكان الحاليين والمقدرين في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ و٢٠٥٠، مصر المصدر: دائرة الإحصاء، ٢٠٢١ ١٧
الشكل ٤: إجمالي عدد سكان مصر اعتبارًا من عام ٢٠٢٢ بالملايين، حسب المحافظة. المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٧
الشكل ٥: الطرق الرئيسية ومعالم النقل في منطقة الدلتا. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١٩
الشكل ٦: شبكة المناطق الحضرية الرئيسية في منطقة الدلتا. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٠
الشكل ٧: الاتصال وإمكانية الوصول إلى منطقة الدلتا. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢١
الشكل ٨: توزيع سكان مصر حسب الجنس والعمر في عام ٢٠٢٤. المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٢
الشكل ٩: توزيع سكان مصر في عام ٢٠٢٤، حسب العمر ٢٢
الشكل ١٠: التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر والتغير السكاني ٢٣
الشكل ١١: نسب البطالة بين سكان مصر حسب العمر ٢٣
الشكل ١٢: حصة إجمالي العمالة حسب القطاع. المصدر: البنك الدولي ٢٣
الشكل ١٣: اتجاهات تعداد اللاجئين المسجلين ٢٠٢٣ (حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٣). المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٤
الشكل ١٤: تعداد اللاجئين المسجلين في مصر. المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٤
الشكل ١٥: عدد اللاجئين المقيمين في محافظات مختلفة في مصر. المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٥
الشكل ١٦: ديناميكيات النزوح في مصر. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٥
الشكل ١٧: نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين بين سكان المهاجرين. المصدر: المنظمة الدولية للهجرة ٢٦
الشكل ١٨: توزيع اللاجئين المسجلين حسب العمر والجنس. المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٦
الشكل ١٩: اللاجئون هم الدول الأربع الأولى من حيث المنشأ. المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٦
الشكل ٢٠: ملف الفقر للاجئين في مصر. المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٧
الشكل ٢١: قوة العمل للاجئين حسب القطاع والجنس. المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٨
الشكل ٢٢: عدد الأشخاص المعنيين في مصر ٢٩
الشكل ٢٣: الكثافة والموقع وعدد الأشخاص المعنيين في مصر ٣٠
الشكل ٢٤: عدد السكان المقيمين في مدن مختلفة في محافظة دمياط في عام ٢٠٢١. المصدر: citypopulation.de ٣٠
الشكل ٢٥: العدد الإجمالي للسكان في مدن مختلفة ومقارنة سكانها الريفيين والحضريين. المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣٠
الشكل ٢٦: العدد الإجمالي للسكان في كفر البطيخ. المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٣١
الشكل ٢٧: موقع مدينة كفر البطيخ داخل محافظة دمياط. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٣١
الشكل ٢٨: أرقام النزوح في محافظة دمياط. المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣١
الشكل ٢٩: تعداد سكان المدينة وكثافة اللاجئين والمجتمعات المحلية في محافظة دمياط في عام ٢٠٢٤ ٣٣
الشكل ٣٠: الغطاء الأرضي والتعرض للفيضانات في مصر. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٣٥
الشكل ٣١: نمو سكان الحضر والريف من عام ١٩٤٧ إلى عام ٢٠٢٠ ٣٦
الشكل ٣٢: المدن الرئيسية في مصر ٣٦
الشكل ٣٣: نسب الغطاء الأرضي في محافظة دمياط. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٣٩
الشكل ٣٤: المناطق الحضرية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٣٩
الشكل ٣٥: الغطاء الأرضي في محافظة دمياط. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٤١
الشكل ٣٦: الصناعات في محافظة دمياط. ٤٢
الشكل ٣٧: استخدامات الأراضي في محافظة دمياط. ٤٣
الشكل ٣٨: إدارة الأراضي والإدارات التابعة للمحافظة في محافظة دمياط. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٤٩
الشكل ٣٩: أطر وخطط التخطيط في مصر. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٥٢
الشكل ٤٠: نظام التخطيط والإدارة والحوكمة في مصر. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٥٥
الشكل ٤١: تحليل الإيرادات والنفقات المحلية على المستوى الوطني في مصر. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٥٧
الشكل ٤٢: الهيكل الإداري لمدينة كفر البطيخ بمحافظة دمياط. المصدر: الخطة الاستراتيجية لكفر البطيخ، محافظة دمياط ٦٢
الشكل ٤٣: موقع كفر البطيخ. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٦٣

الشكل ٤٤: تعداد سكان مركز كفر البطيخ حسب المدينة والقرية. المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٤ ٦٤
شكل ٤٥: صورة القمر الصناعي بكفر البطيخ المصدر: Google Earth ٦٥
شكل ٤٦: خريطة النمو العمراني لكفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٦٦
شكل ٤٧: مراحل خريطة النمو العمراني لكفر البطيخ. المصدر: بيانات جوجل إيرث ٦٧
شكل ٤٨: خريطة مرتفعات المباني بكفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٦٨
شكل ٤٩: عدد السكان في كفر البطيخ حسب العمر. المصدر: بيانات نظام المعلومات الجغرافية بكفر البطيخ، محافظة دمياط ٦٨
شكل ٥٠: خريطة الكثافة السكانية والتوزيع السكاني لكفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٦٩
شكل ٥١: عدد سكان كفر البطيخ حسب العمر ٢٠٢٤. المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٦٩
شكل ٥٢: خريطة استخدامات أراضي كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٧٠
الشكل ٥٣: خريطة مخاطر فيضانات كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٧١
شكل ٥٤: أنشطة كفر البطيخ وخريطة التنقل. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٧١
شكل ٥٥: خريطة النشاط الاقتصادي المحلي بكفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٧٤
شكل ٥٦: الوصول إلى خريطة المياه بكفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٧٦
شكل ٥٧: الوصول إلى خريطة الصرف الصحي بكفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٧٧
شكل ٥٨: الوصول إلى خريطة النفايات الصلبة بكفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٧٨
شكل ٥٩: خريطة المرافق العامة بمدينة كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٧٩
الشكل ٦٠: خريطة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية في كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٨٠
الشكل ٦١: خريطة إمكانية الوصول إلى مدارس كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٨٢
الشكل ٦٢: الوصول إلى خريطة الأماكن العامة المفتوحة بكفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٨٣
الشكل ٦٣: الاستثمارات العامة المحددة لكفر البطيخ من قبل البلدية المصدر: تم تجميعها من SUP لكفر البطيخ. ٢٠٢١ ٨٥
الشكل ٦٤: الربط بمدينة كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة ٨٩
الشكل ٦٥: الشمولية في مدينة كفر البطيخ. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٩١
الشكل ٦٦: المرونة في مدينة كفر البطيخ. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٩٣
الشكل ٦٧: تقييم الضعف في مدينة كفر البطيخ. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٩٥
الشكل ٦٨: احتياجات المجتمع، مجموعات التركيز العمرية والجنس. ٩٨
الشكل ٦٩: صورة فضائية لكفر البطيخ للحي المختار. المصدر: جوجل إيرث ١٠٦

الموجز التنفيذي

تأتي هذه الوثيقة نتاجًا للعمل المكثف الذي تم إنجازه لدراسة مدينة دمياط الجديدة. وتتبع هذه الوثيقة التي تقدم توصيفًا للملامح الرئيسية للمحافظة نهجًا هرميًا، يبدأ من المستوى الوطني وينتهي عند مستوى المدينة.

يهدف برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC) في مصر، الممول بسخاء من أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية - SECO، إلى تحسين حياة اللاجئين والنازحين والمجتمعات المحلية الضعيفة في المناطق الحضرية بمصر من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاجتماعية والاقتصادية.

المستوى الوطني:

جعل الموقع الجيوسياسي المركزي لمصر منها وجهة رئيسية وبلد عبور للاجئين وطالبي اللجوء من جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا. تستضيف **مصر** أكثر من **٦٠٥,١٨١ لاجئًا وطالب لجوء مسجلين** من ٥٩ دولة مختلفة، مسجلة زيادة قدرها حوالي ٢٠٪ منذ عام ٢٠١٠. يعيش معظم هؤلاء في المناطق الحضرية في القاهرة الكبرى والإسكندرية ومناطق دلتا النيل. ومع ذلك، فإن العدد الإجمالي للأشخاص المعنيين يتجاوز عدد الحالات المسجلة. تواجه مصر معدل تضخم سنوي مرتفع يبلغ ٢٩,٨٪ في يناير ٢٠٢٤، وهو ما تفاقم بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا، مما يسلط الضوء على قضايا مثل هشاشة الأمن الغذائي، حيث تكافح مصر لتأمين واردات الغذاء لسكانها مع نقص الإنتاج الزراعي المحلي لتلبية الطلب.

المستوى الإقليمي:

«يركز برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC) حاليًا على محافظة دمياط، حيث يدمج تحديات الهجرة والنزوح في التخطيط الحضري. يشمل ذلك تحليلًا مكانيًا شاملاً متعدد القطاعات لمدينة كفر البطيخ، مما يشكل أساس رؤانا الاستراتيجية وسيناريوهاتنا وخططنا العملية. يغطي المستوى الإقليمي موضوعات مثل موقع المحافظة واتصالها، إدارة الأراضي الإقليمية والسياق المؤسسي، سياق التخطيط الإقليمي، الديموغرافيا، اللاجئين، الوصول إلى البنية التحتية الإقليمية، استخدام الأراضي، والأنشطة الاقتصادية المحلية.

جغرافيًا، تقع المحافظة في المنطقة الشمالية من مصر. تعتبر دمياط من أكثر المحافظات جذبًا للاجئين، حيث تستضيف **أكثر من ١٠,١٩٣ لاجئًا مسجلاً ومئات النازحين داخليًا**. كما أنها المحور الرئيسي لصناعات الأثاث والنسيج في مصر.

تصنف دمياط **كثالث أكثر المحافظات كثافة سكانية** مع وجود لاجئين في مصر، بعد القاهرة الكبرى والإسكندرية. يزيد حجمها الجغرافي المحدود، إلى جانب وجود عدد كبير من السكان الضعفاء، من تفاقم التحديات الحضرية. تمثل محافظة دمياط ١٪ من إجمالي سكان مصر بينما تغطي فقط ٠,١٪ من مساحة البلاد، مما يجعلها منطقة مكتظة بالسكان، مع معظم أراضيها غير محتلة. ومع ذلك، فإن الكثافة السكانية في مناطقها الحضرية مرتفعة بشكل كبير.

مع استمرار توسع المناطق الحضرية داخل محافظة دمياط، يتزايد الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن أكثر من نصف سكان المحافظة تحت سن الثلاثين، هناك حاجة إلى بنية تحتية تعليمية ونسبة اعتماد متزايدة، مما يبرز ضرورة التخطيط الاستراتيجي للمستقبل.

تعد الحاجة إلى إمدادات مياه كافية، والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وشبكات النقل أمرًا حيويًا، حيث تكافح المرافق الحالية لمواكبة الطلب الناتج عن الزيادة السكانية. تشتهر دمياط بصناعة الأثاث ولديها ميناء كبير، وهناك تحديات تتعلق بتنويع الاقتصاد وفرص العمل، خاصة للشباب. يجعل الاعتماد على عدد محدود من الصناعات الاقتصاد المحلي عرضة لتقلبات الأسواق العالمية والركود الاقتصادي. كما تشكل القضايا البيئية مثل التلوث، خاصة في نهر النيل والمناطق الساحلية، وتدهور الموارد الطبيعية تحديات كبيرة. غالبًا ما يؤدي التوسع الحضري إلى التعدي على الأراضي الزراعية، مما يؤثر على البيئة والقطاع الزراعي الذي يعتمد عليه العديد من السكان لكسب العيش. يعد الإسكان الميسور مصدر قلق كبير، حيث يؤدي التمدد الحضري السريع إلى تطوير مستوطنات غير رسمية تفتقر إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية. كما يضع هذا التمدد ضغطًا على الأراضي الزراعية، مما يعقد التوازن بين التنمية والاستدامة.

تواجه محافظة دمياط في مصر تحديات مثل التحضر السريع، وقابلية الإسكان، والاستدامة البيئية. يزيد وصول اللاجئين الفلسطينيين والسوريين والسودانيين مؤخرًا من تعقيد الوضع، مما يستلزم استجابات فورية إلى جانب استراتيجيات التنمية الحضرية طويلة الأمد. شكل هذا التدفق تحديات معينة تتعلق بتوفير الخدمات الأساسية والتخطيط الشامل. كما زادت هذه التحديات من ضعف اللاجئين والمجتمعات المضيفة بشكل كبير، حيث ي**فتقر العديد من اللاجئين إلى الوصول إلى الإسكان والخدمات، والدخل المستقر، وفرص سبل العيش المحدودة.**

المستوى المحلي (المدينة)

يتناول هذا القسم السياق الإداري والحكومي، والنمو الحضري، والكثافة السكانية وتوزيعها، واستخدام الأراضي، والنشاط الاقتصادي المحلي، والمخاطر الطبيعية، والنقل والتنقل، والاستثمارات المخطط لها في البنية التحتية، والوصول إلى الخدمات الأساسية والمرافق العامة.

تعاني مدينة كفر البطيخ في محافظة دمياط من تحديات متزايدة. كما هو موضح في هذا الفصل، تتعرض مختلف القطاعات والأنظمة داخل المدينة لضغوط بسبب النمو السكاني السريع، والتوسع الحضري غير المنضبط، وسوء الإدارة، وزيادة الفجوات في الوصول إلى الخدمات والتوظيف والإسكان المناسب. بالإضافة إلى ذلك، تشكل المخاطر البيئية وآثار تغير المناخ تحديات إضافية للمدينة وسكانها.

وفقًا للمعايير التقليدية لتعريف القرية في مصر، لا تزال كفر البطيخ تعتبر قرية. ومع ذلك، تم إعلانها رسميًا كمدينة في عام ٢٠٠٨ لأسباب سياسية وحاجة لجمع الأصوات في الانتخابات.

تعتبر كفر البطيخ مركزًا اقتصاديًا للنشاطات الأولية والثانوية والثالثية، وتركز هذه الأنشطة على طول قناة البلامون التي تقسم المدينة من الشمال إلى الجنوب. لا يستفيد جزء كبير من سكان كفر البطيخ من هذه الأنشطة الاقتصادية المتفرقة ويواجهون تحديات التنقل اليومي التي تؤدي إلى الازدحام المروري. تشهد المدينة نموًا ديموغرافيًا نتيجة التحضر السريع، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو ما لم يتم تنفيذ خطة حضرية. يجد القادمون الجدد أنفسهم في مساكن متدهورة، مما يزيد من العبء على الخدمات الأساسية التي تعاني بالفعل. بالإضافة إلى ذلك، يزيد التوسع غير المصرح به في المناطق الزراعية من تعقيد المشهد الحضري. تتفاقم التحديات الحضرية بشكل أكبر بسبب النزاعات المستمرة في البلدان المجاورة، مما يعيق التنمية في المدينة. ويشكل نقص المساحات العامة الحضرية في المدينة تحديًا رئيسيًا يحتاج إلى معالجة.

تقييم المدينة

وجد تقييم أداء مدينة كفر البطيخ أن ١٣٪ من المنطقة الإدارية متصلة بشكل جيد، و٥٥٪ شاملة بشكل كبير، و٣٠٪ مقاومة.

وفقًا للبروفايل المكاني لمدينة كفر البطيخ، أدى التوسع الأخير للمدينة في الأحياء الجديدة شرقًا وغربًا إلى زيادة الضعف فيما يتعلق بالمناطق غير المخططة وغير المخدومة، لا سيما في أحياء الرياض والبساتين. في جميع أنحاء المدينة، أدى التحضر السريع إلى زيادة الضغط على الخدمات العامة وشبكات البنية التحتية.

كشفت عملية التقييم عن مستويات متفاوتة من الضعف في أجزاء مختلفة من المدينة. عزز التحليل التفصيلي لكفر البطيخ من فهمنا لخصائصها المحلية. كما هو موضح في وقت لاحق من الوثيقة، في حين أن غالبية أحياء المدينة جيدة إلى حد ما، تعتبر المناطق في الأجزاء الشرقية والغربية في حالة سيئة. على الرغم من تحسينات بطانة قناة البلامون التي تم إجراؤها في السنوات الأخيرة، إلا أن المدينة لا تزال تفتقر إلى توفير المساحات العامة الكافية. يقدم الحي المركزي، على وجه الخصوص، العديد من القضايا الحرجة التي يجب معالجتها في استراتيجيات السياسات المستقبلية. تشمل هذه القضايا التحديات في النقل، والوصول العادل إلى الشوارع الآمنة، ونقص الأنشطة الاقتصادية والخدمات والمرافق، وكذلك الحاجة إلى تحسين جودة تصميم الشوارع والأرصفة. علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تحسين البنية التحتية للمشاة وراكبي الدراجات، جنبًا إلى جنب مع تحسين الوصول على المستويين المحلي والإقليمي، وربط مدينة دمياط الجديدة ومدينة كفر البطيخ.

المقدمة

مع إقامة أكثر من ٥٥٪ من سكان العالم في المناطق الحضرية حاليًا - وهي نسبة من المتوقع أن ترتفع إلى ٦٨٪ بحلول عام ٢٠٥٠ - تواجه المدن تحديات متزايدة في تلبية الاحتياجات المتنوعة لسكانها. أصبحت المساحات الحضرية الوجهة الأساسية للمهاجرين والنازحين، حيث يلجأ أكثر من ٦٠٪ من اللاجئين و٨٠٪ من النازحين داخليًا إلى المدن بحثًا عن مأوى. يتقاطع هذا الاتجاه مع التحديات المتزايدة لتغير المناخ، مما يفرض صعوبات غير مسبوقة على المدن والحكومات المحلية لضمان رفاه السكان الحضر، ودمجهم، وتحقيق التماسك الاجتماعي، لا سيما في الأحياء الأكثر ضعفًا. تبرز الحاجة الملحة لحلول مستدامة طويلة الأجل مخصصة للبيئات الحضرية، مما يشدد على ضرورة تعزيز الربط بين الجهود الإنسانية والتنموية، خاصة في ظل الأزمات الطويلة الأمد والنزوح.

يلتزم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) بسد هذه الفجوة، وذلك من خلال الالتزام بأجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠، والاتفاق العالمي للهجرة (GCM)، والاتفاق العالمي للاجئين، بهدف ضمان التنمية الحضرية المستدامة والاستجابة الطويلة الأمد والمستدامة للهجرة والنزوح الطويل الأمد. وإدراكًا لأهمية التنقل البشري كعامل رئيسي في النمو الحضري، التزم UN-Habitat مؤخرًا وبشكل متزايد بتبني نهج بديلة لمعالجة الهجرة والاستفادة منها في السياقات الحضرية. ومن خلال برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC)، يشارك UN-Habitat في تخطيط حضري متكامل يستند إلى الأدلة ويستفيد من التحليل المكاني متعدد المستويات لتحديد التدخلات القابلة للتنفيذ في الأحياء الضعيفة التي تعاني من تدفق المهاجرين. يهدف UPIMC إلى سد الفجوة بين الممارسات الإنسانية والتنموية في البيئات الحضرية من خلال حلول حضرية متكاملة تمكّن المجتمعات لتحقيق مستقبل حضري مستدام وشامل.

عن برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC)

تعاون برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC) التابع لـ UN-Habitat مع أمانة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية (SECO) لتحسين الوصول إلى الخدمات الموثوقة والفرص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين والمجتمعات المضيفة في المستوطنات الحضرية. يدعم UPIMC البلديات المختلفة التي تستضيف النازحين في تطوير استراتيجيات طويلة الأجل تستفيد من إمكاناتها لتعزيز الصمود في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. يعزز UPIMC التعاون متعدد القطاعات بين UN-Habitat، والحكومات الوطنية والمحلية، والجهات الإنسانية، والشركاء التنمويين، وكذلك المؤسسات المالية الدولية لتطوير تدخلات مستدامة تبني بيئات شاملة، آمنة، مرنة، ومستدامة. يتم تنفيذ البرنامج حاليًا في ثلاث دول: الكاميرون، مصر، والأردن.

الأهداف

يهدف UPIMC إلى المساهمة في الجهود الوطنية والدولية لتحسين نوعية حياة المهاجرين والمجتمعات المضيفة من خلال دعم الاستثمارات الفعالة والمستندة إلى الأدلة لتحقيق حلول دائمة على المستوى المحلي. يسعى UPIMC إلى تخفيف الضعف المرتبط بالهجرة والنزوح، وتمكين الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة من تعزيز التكامل الكامل والتنمية المستدامة لكل من المهاجرين والمجتمعات المضيفة. من خلال القيام بذلك، يساهم UPIMC بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى المحلي. يقوم البرنامج بتقييم التحديات التنموية، والاحتياجات، والفرص داخل المدن والمناطق الحضرية، مما يشكل حلقة وصل مهمة بين الديناميكيات المحلية والاتجاهات الأوسع.

يتجاوز البرنامج مجرد التحليل ليكون محفزًا للعمل، حيث يحدد التحديات الرئيسية ومواقعها بدقة، ويضع الأساس لتطوير رؤية حضرية دقيقة وخطط عمل للمناطق التجريبية المختارة، وتنفيذ تدخلات محلية مؤثرة تستهدف المهاجرين والنازحين والمجتمعات المضيفة. لا يتعلق الأمر فقط بفهم السياق؛ بل يتعلق بالتخطيط، والتحول، وتحقيق التغيير المستدام على المستوى المحلي.

المنهجية والأسلوب

يتبع UPIMC المنهجية المتدرجة لمختبر المدن التابع لـ UN-Habitat - وهي منشأة للتخطيط والتصميم الحضري المتكامل. تتميز هذه المنهجية بمرونتها وقابليتها للتكيف، وتركز على ثلاثة مجالات رئيسية. أولاً، تسعى إلى "فهم المدينة"، بتحديد الاتجاهات والتحديات والفرص الرئيسية. ثانيًا، تُحقق في الاحتياجات وتستكشف التغييرات الضرورية من خلال أنشطة تشاركية تهدف إلى "تخطيط المدينة". وأخيرًا، تحدد كيفية وأماكن وزمن تنفيذ هذه التغييرات لتحقيق أفضل النتائج في ظل الموارد المتاحة، بهدف شامل يتمثل في "تحويل المدينة".

يتكيف UPIMC مع هذه المنهجية لتناسب السياقات المعقدة والديناميكية التي يعمل فيها، ويشمل أربعة مكونات مترابطة:
(١) التحليل المكاني - **لفهم المدينة**
(٢) الرؤية الاستراتيجية وبناء السيناريوهات - **لتخطيط المدينة**
(٣) الاستثمار في البنية التحتية وربطها بالتمويل - **لتحويل المدينة**
(٤) تبادل المعرفة.

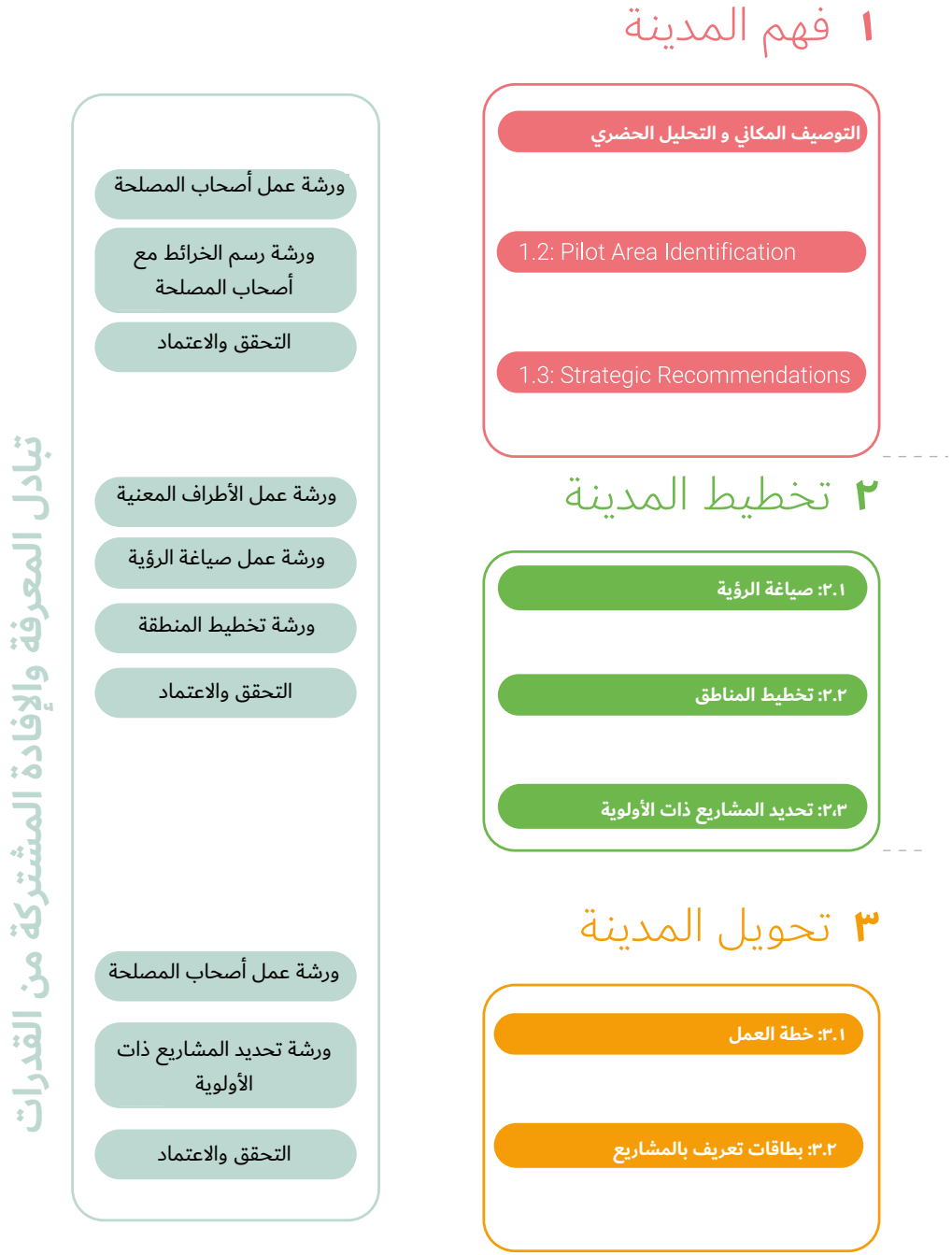

الشكل ١: العملية الشاملة لبرنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة
المصدر: موئل الأمم المتحدة UN-Habitat

عن هذا التقرير - مكون التحليل المكاني لبرنامج UPIMC

في المرحلة الأولى، يقوم برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة (UPIMC) بتطوير ملفات مكانية من خلال تحليل شامل متعدد القطاعات والمستويات للمناطق الحضرية التي تستضيف المهاجرين والنازحين. يوفر هذا التحليل فهمًا مكانيًا لديناميكيات وتحديات وفرص الهجرة والتنمية الحضرية في المدن التجريبية، مما يساهم بشكل كبير في اتخاذ القرارات طويلة الأجل المتعلقة بالتنمية الحضرية والتخطيط للبنية التحتية. ترسم عملية التحليل خريطة لمناطق التدخل الحيوية ومواقعها الدقيقة، ويتم استخدامها لتحديد الأحياء التجريبية من خلال ورش عمل تشاركية للتحقق. وعلى الرغم من أن الملف المكاني هو مستند مستقل، إلا أنه يعمل كخارطة طريق توجه الخطوات اللاحقة التي يتخذها برنامج UPIMC في الأحياء المختارة. لذلك، من الضروري النظر فيه عند قراءة الرؤية والسيناريوهات وخطط العمل التي سيتم إنتاجها خلال المرحلتين الثانية والثالثة، والتي سيتم توضيحها بشكل أكبر في الصفحات الأخيرة من الوثيقة.

يتضمن هذا المنشور التحليل المكاني لمدينة كفر البطيخ في مصر، ويمثل المكون الأول من المشروع في المدينة. يتم استخدام تمرين التحليل لإعلام تحول المدينة، وخاصة أحيائها الأكثر ضعفًا، من خلال تدخلات موجهة تتماشى مع الأهداف والاتجاهات العالمية. يجسد هذا النهج جوهر مفهوم "التوطين"، حيث يربط الأهداف العالمية بمستوى القواعد الشعبية. من ناحية أخرى، يمكن للتحليل التفصيلي للديناميكيات والأولويات التي تم تحديدها على مستوى المدينة والأحياء أن يساهم بشكل كبير في مسارات التنمية الأوسع في البلد والمنطقة.

الجمهور المستهدف

يوفر الملف المكاني نقاط دخول للممارسين وأصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الذين يسعون إلى تطوير استراتيجيات تنمية طويلة الأجل في مدنهم، وكذلك للمنظمات المانحة والممولين المحتملين. وفي الوقت نفسه، يستهدف هذا الملف الأفراد المحليين الذين هم صناع التغيير الأساسيون في مجتمعاتهم، من خلال تقديم نظرة عامة مكانية على الإمكانات والفرص الرئيسية في المدن والأحياء الموصوفة.

برنامج UPIMC في مصر

منذ إنشائه في عام ٢٠٠٧، تمكن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مصر من بناء شراكات قوية مع مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز تأثير واستدامة التدخلات. تتنوع هذه الشراكة بين ضمان المشاركة المحلية والمجتمعية خلال تخطيط وتنفيذ التدخلات، إلى دعم الحكومات المحلية والمركزية في تقييم الاحتياجات الحضرية والاستجابة لها، وإنشاء منصات حوار تجمع بين الأكاديميين والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية والحكومة.

على أرض الواقع، يقوم فريق UN-Habitat في مصر بالتواصل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المحلي والوكالات والمنظمات غير الحكومية المحلية لتحديد المشاريع التنموية المحفزة التي تحسن الوصول إلى الاحتياجات الأساسية والبنية التحتية. كما يدعم تغييرات تدريجية في البيئة السياسية التمكينية التي تساهم في تحقيق الرؤية الطويلة الأجل والمجالات ذات الأولوية. يوفر الفريق الدعم اللوجستي اللازم لضمان نجاح برنامج UPIMC، خاصة فيما يتعلق بالتنسيق على الأرض وضمان اتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى إتمام المهام ضمن الأطر الزمنية المحددة.

منذ عام ٢٠٠٧، دعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الحكومة والشعب المصري في إعادة بناء وإصلاح المنازل والمرافق المجتمعية في شمال وشرق البلاد. شملت المساعدة الفنية لبرنامج UN-Habitat تصميم وإعداد قوائم الكميات والمساعدة في تأمين حقوق ملكية الأراضي والحصول على موافقات السلطات المحلية واستخدام طرق بناء صديقة للبيئة.

القيمة الإجمالية للمشاريع:
٤٠ مليون دولار أمريكي

عدد المشاريع (٢٠١٤ - ٢٠١٩): **٢١**

تستضيف مدن مصر البالغ عددها ٢٢٣ مدينة حوالي ٤٣,١٪ من السكان، وبسبب النمو الحضري السريع في مصر خلال العقود الأربعة الماضية، لم تتمكن خطط التنمية الحضرية والبنية التحتية من مواكبة هذا النمو. اليوم، تنشأ القضايا الحضرية الحرجة من حجم المدن الكبرى وكثافتها السكانية. بسبب نظم إدارة الأراضي العامة غير الفعالة وسياسات الإسكان المقيدة، لا يجد الأفراد الفقراء بديلاً سوى الاستقرار في مناطق غير مخططة وأحيانًا غير آمنة. بالإضافة إلى الضغط على البنية التحتية المتدهورة، تتعرض الخدمات العامة وأنظمة النقل لضغوط شديدة.

التحديات في محافظة دمياط

أحد أكبر التحديات التي واجهها فريق UN-Habitat في مصر خلال

تنفيذ برنامج UPIMC كان محدودية قدرات البلديات ونقص البيانات المحدثة في محافظة دمياط. أدى ذلك إلى صعوبات في تطوير الملف المكاني وصياغة التحليل الاستراتيجي ورسم الخرائط المكانية. في سياق دراسة الخطة الاستراتيجية المحلية لمدينة كفر البطيخ وقضايا التحضر، وُجد أن البيانات المتاحة غالبًا ما كانت قديمة، مما زاد من تعقيد مهمة تقييم التحديات والفرص بدقة للتنمية المستدامة الاستراتيجية. ومع ذلك، في ظل هذه التحديات، تكمن فرص كبيرة لتحقيق تأثير تحولي. من خلال دعم تطوير قدرات الموظفين البلديين وفهمهم لنهج التنمية المستدامة الذي يدعمه برنامج UPIMC، هناك فرصة للمساهمة في تعزيز مرونة وقابلية التكيف لهذا الهيكل الهام للحكم المحلي. علاوة على ذلك، فإن دعم جمع وتحليل البيانات يوفر فرصة للاستفادة من الشراكات المحلية والوطنية في الأردن لإنشاء نظم متكاملة وتعاونية لجمع البيانات وإدارتها.

مواضيع البحث الخاصة ببرنامج UPIMC في مصر

المستوى الوطني	المستوى الاقليمي	مستوى المدينة	مستوي الحي
	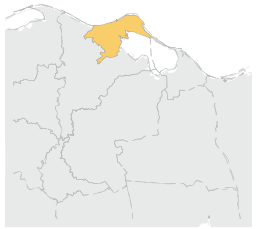	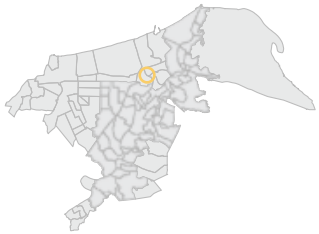	
• التركيبة السكانية • الاقتصاد • الشمولية • الإعداد المؤسسي • استراتيجيات وخطط التنمية • قدرات التخطيط والتشغيل • التمويل البلدي	• المخاطر • الأشخاص الأكثر احتياجا • البنية الضعيفة • النقل • البيئة • الطاقة • المياه • النقل	• المرافق الترفيهية • الأشخاص الأكثر احتياجا • المساحات المفتوحة • التنقل • الاقتصاد • التعليم • الإسكان • المباني • النفايات	• استخدام الأراضي • الأشخاص الضعفاء • الطاقة • المياه • النقل • المباني • النفايات

التوطين بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة **(SDGs)** وأجندة التنمية الحضرية الجديدة **(NUA)**

١

تقديم السياق

المستوى الوطني - الإقليمي - مستوى المدينة

وسط مدينة كفر البطيخ، دمياط، مصر
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

سياق التحضر الوطني

السياق الجغرافي

جمهورية مصر العربية، التي يُشار إليها لاحقًا باسم مصر، هي دولة عابرة للقارات تمتد من شمال شرق إفريقيا إلى جنوب غرب آسيا، حيث تعمل شبه جزيرة سيناء كجسر بري بين القارتين. تحد مصر من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق البحر الأحمر، ومن الجنوب السودان، ومن الغرب ليبيا، وتغطي مساحة ١,٠٠١,٥٠٠ كيلومتر مربع. يبلغ إجمالي عدد سكانها ١١٠,٩٩٠,١٠٣ نسمة، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٢٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٣٠. يعيش ٤٢,٧٪ من سكان مصر في المناطق الحضرية، بينما يزداد عدد سكان الريف بمعدل سنوي يبلغ ١,٨٢٪. ومع ذلك، لم تتغير نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث يوجد نمو سكاني ثابت ومتواضع. حوالي ٩٥٪ من السكان يعيشون في نطاق ٢٠ كم من نهر النيل ودلتا النيل، بينما تظل مساحات شاسعة من البلاد قليلة السكان أو غير مأهولة.

الاقتصاد

خلال الفترة بين الخمسينيات ومنتصف السبعينيات، كان الاقتصاد المصري شديد المركزية، وكان يتميز بوجود صناعات بارزة مملوكة للقطاع العام وكان القطاع الزراعي كبير يهيمن عليه صغار المزارعين، بعد إصلاحات الأراضي. وبعد تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي في عام ١٩٧٤، ظهرت الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ودخل عدد أكبر من السكان في القوى العاملة الدولية، مما أدى إلى قفزة ملحوظة في تدفق التحويلات الخارجية التي تدخل البلاد، والتي تم استثمارها في ظروف عديدة في النمو الحضري والعمراني للبلاد على المستويين الجزئي (الفردي) والكلي (الدولة). وتحسن الاقتصاد الكلي في مصر بشكل ملحوظ في التسعينيات بسبب تخفيف عبء الديون الخارجية وإصلاحات التكيف. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ساعد فرض المزيد من الضرائب النقدية والسياسات الداعمة للأعمال والمشروعات البلاد في إنشاء اقتصاد موجه نحو السوق، وجذب المزيد من الاستثمارات الخارجية. وبعد ثورة ٢٠١١، انخفض احتياطي مصر من النقد الأجنبي بشكل كبير. وانخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر إلى أقل من ٢٪ في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٣.

في عام ٢٠١٤، ارتفعت معدلات التضخم جزئياً بسبب زيادات في أسعار الوقود والكهرباء واستمرت في الارتفاع بسبب الأحداث السياسية الدولية. ومع ذلك، شهد بعض المعلقين تعافيًا اقتصاديًا متواضعًا، مع عودة الاستثمارات الأجنبية ونمو الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٣٪ في عام ٢٠٢٠. وفي يونيو ٢٠٢٣، وصل معدل التضخم السنوي في مصر إلى مستوى قياسي بلغ ٣٦,٨٪ بسبب الحرب بين روسيا وأوكرانيا. وفي صميم هذه الأزمة يكمن هشاشة الأمن الغذائي في مصر، حيث تعاني من تأمين واردات الغذاء لسكانها الذين يبلغ عددهم ١١٠ ملايين نسمة. ولا يستطيع الإنتاج الزراعي في مصر تلبية حتى نصف الطلب المحلي.

السكان

١١٠ مليون نسمة
سكان الحضر – ٤٢,٧٪
سكان الريف - ٥٧,٣٪

معدل النمو

١,٩٧٪ (سنويًا)
١,٥٦٪ معدل النمو الحضري (٢٠٢٣)

التركيبة العمرية (ستاتيستا ٢٠٢١)

الشباب ٢٥,٧٪
الإناث ٥٠,٦٣٪
الذكور ٥١,٧٪

الكثافة

١٠٤,١١ فرد/كم٢
نمو الناتج المحلي الإجمالي: ٣,٦٪

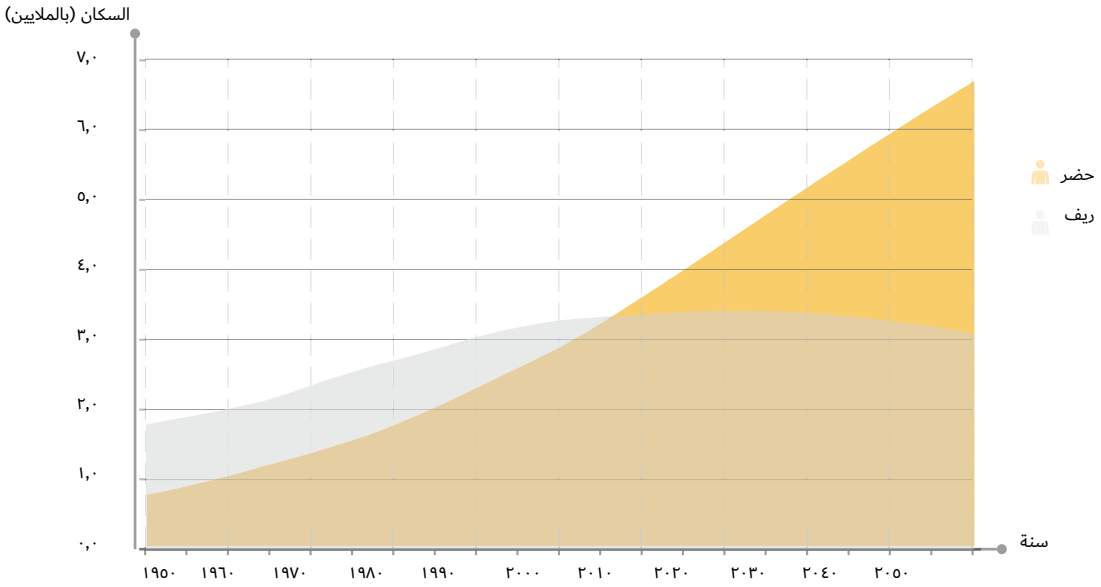

الشكل ٣: النمو السكاني في المناطق الحضرية والريفية

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة السكان (٢٠١٨).

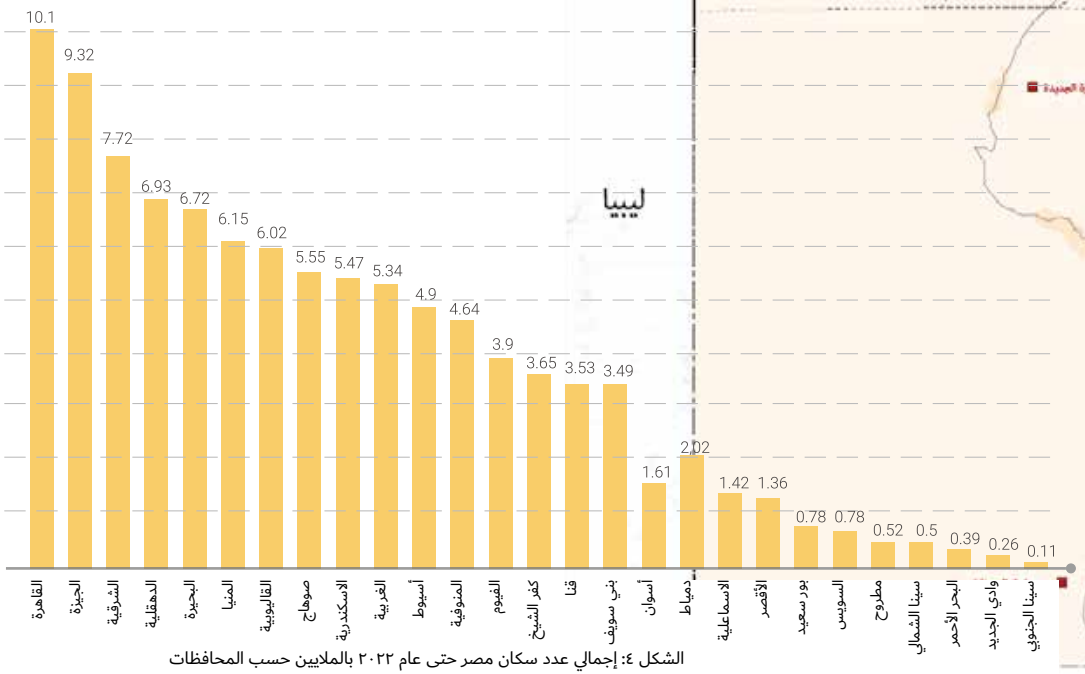

الشكل ٤: إجمالي عدد سكان مصر حتى عام ٢٠٢٢ بالملايين حسب المحافظات

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

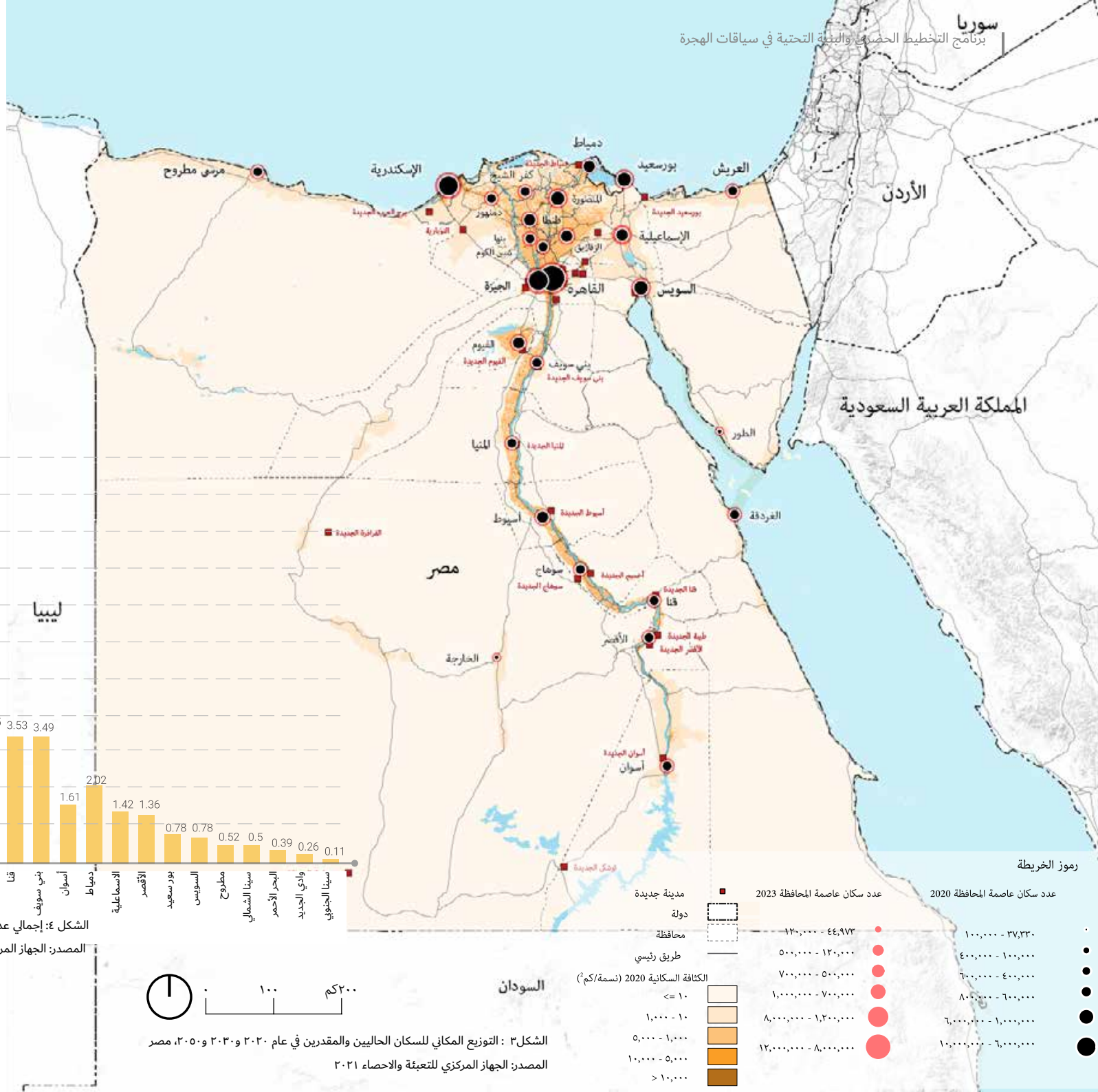

الشكل٣ : التوزيع المكاني للسكان الحاليين والمقدرين في عام ٢٠٢٠ و٢٠٣٠ و٢٠٥٠، مصر

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ٢٠٢١

البنية التحتية لطرق الوصول الإقليمية

محافظة دمياط هي واحدة من ٢٧ محافظة في مصر، تقع في الجزء الشمالي الشرقي من البلاد، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ١,٥٩ مليون نسمة. عاصمة المحافظة هي مدينة دمياط. يحد المحافظة من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق بحيرة المنزلة، ومن الجنوب والغرب محافظة الدقهلية. يبلغ متوسط ارتفاع المحافظة حوالي ٧ أمتار فوق مستوى سطح البحر، وتمتد على مساحة ١,٠٢٩ كيلومتر مربع، وهو ما يعادل ٥٪ من مساحة الدلتا وحوالي ١٪ من المساحة الكلية لمصر.

وفقًا لتقديرات السكان لعام ٢٠٢٢، يبلغ عدد سكان محافظة دمياط أكثر من ١,٣ مليون نسمة، يعيش معظمهم في المناطق الريفية، حيث يعيش ٣٨,٧٪ فقط في المناطق الحضرية. يقدر عدد سكان المناطق الريفية بـ ٨١٥,٢٤٤ شخصًا، بينما يقدر عدد سكان المناطق الحضرية بـ ٥١٥,٥٩٩ شخصًا.

تشتهر المحافظة بصناعة الأثاث، وهي معروفة أيضًا بمنتجعها المميز «رأس البر»، الذي يقع عند نقطة التقاء البحر الأبيض المتوسط مع نهر النيل. ويأتي حوالي ٨٠٪ من دخل المحافظة من صناعة الأثاث.

تقع محافظة دمياط في منطقة الدلتا الممتدة من القاهرة إلى البحر الأبيض المتوسط وبين الإسكندرية غربًا وبورسعيد شرقًا. ويقسم نهر النيل المحافظة إلى فرعين في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة الدلتا. وتقع مدينة المنصورة جنوب المحافظة وهي المركز الصناعي الرئيسي في المنطقة، تقع أيضا محافظة الدقهلية في الجنوب من محافظة دمياط التي تمتاز بالتنمية الصناعية.

قبل ظهور الإسكندرية وافتتاح قناة السويس، كانت دمياط بمثابة نافذة مصر على العالم الخارجي، مما يضمن العلاقات البحرية مع غرب البحر الأبيض المتوسط. ومع كونها أحد أقدم الموانئ في مصر، أصبحت دمياط مركزًا للتجارة الاقتصادية المرتبطة بالعديد من طرق التجارة الدولية والداخلية الرئيسية. ويلعب ميناء دمياط دورًا لوجستيًا مهمًا في المنطقة، نظرًا لموقعه الاستراتيجي والفريد على البحر الأبيض المتوسط.

كان الوصول إلى محافظة دمياط بشكل أساسي من خلال مسارين، أقصرهما من الجنوب إلى الشمال، وذلك من خلال عبور العديد من المناطق الحضرية مثل شبرا الخيمة وطنطا وبنها، وذلك باستخدام الطرق المزدحمة وسيئة الصيانة ومن ثم الوصول إلى الطريق السريع عند المنصورة. المسار الثاني يمر عبر طريق بورسعيد السريع، والذي يمكن أن يكون أطول ولكنه أسرع.
وفي الوقت الحاضر، يمر تطوير الطريق الساحلي الدولي السريع بمدينة دمياط، ويتيح الاتصال المباشر من الشرق إلى الغرب.

شبكة النقل في دمياط تستخدم وسائل نقل متعددة، من النقل البري والسكك الحديدية إلى النقل النهري. وتتصل الطرق الداخلية بجميع محافظات مصر عبر الطريق الساحلي الدولي والمحور المستعرض. والطريق الساحلي الدولي هو طريق سريع إقليمي استراتيجي يربط مصر بمنطقة المغرب العربي. ويبلغ إجمالي شبكة الطرق بالمحافظة حوالي ١٢٢٤ كيلومتراً، ٨٠٪ منها بحالة جيدة.

وتمتلك دمياط أيضًا شبكة سكك حديدية تربطها بالعاصمة القاهرة والمدن المحيطة بها. وتخطط الحكومة المصرية أيضًا لإنشاء ممر للسكك الحديدية عبر دلتا النيل من خلال تطوير طريق طنطا - المنصورة - دمياط. وسيسهل هذا الممر المروري الرئيسي أيضًا نقل البضائع إلى العاصمة والمدن الكبرى الأخرى.

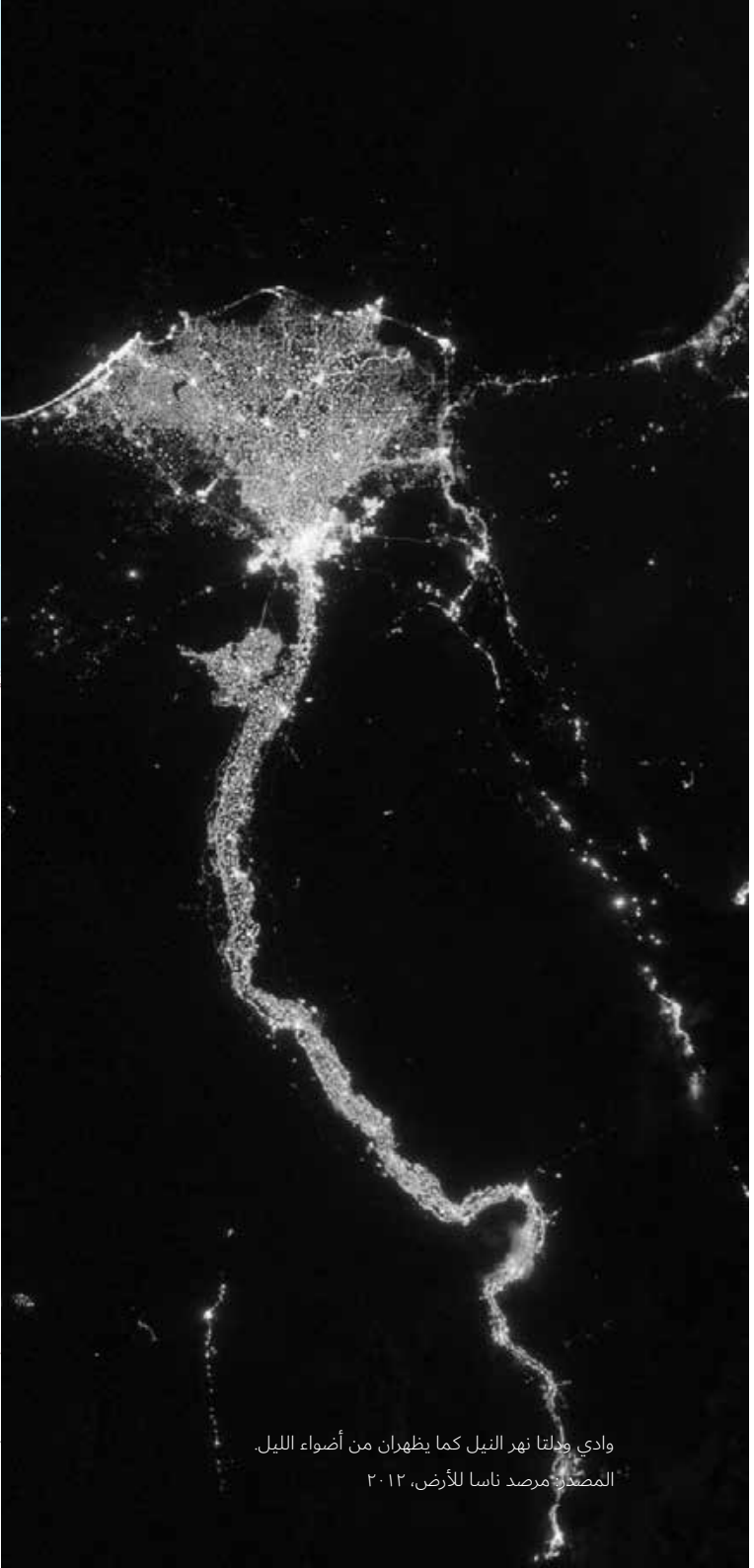

وادي ودلتا نهر النيل كما يظهران من أضواء الليل.
المصدر: مرصد ناسا للأرض، ٢٠١٢

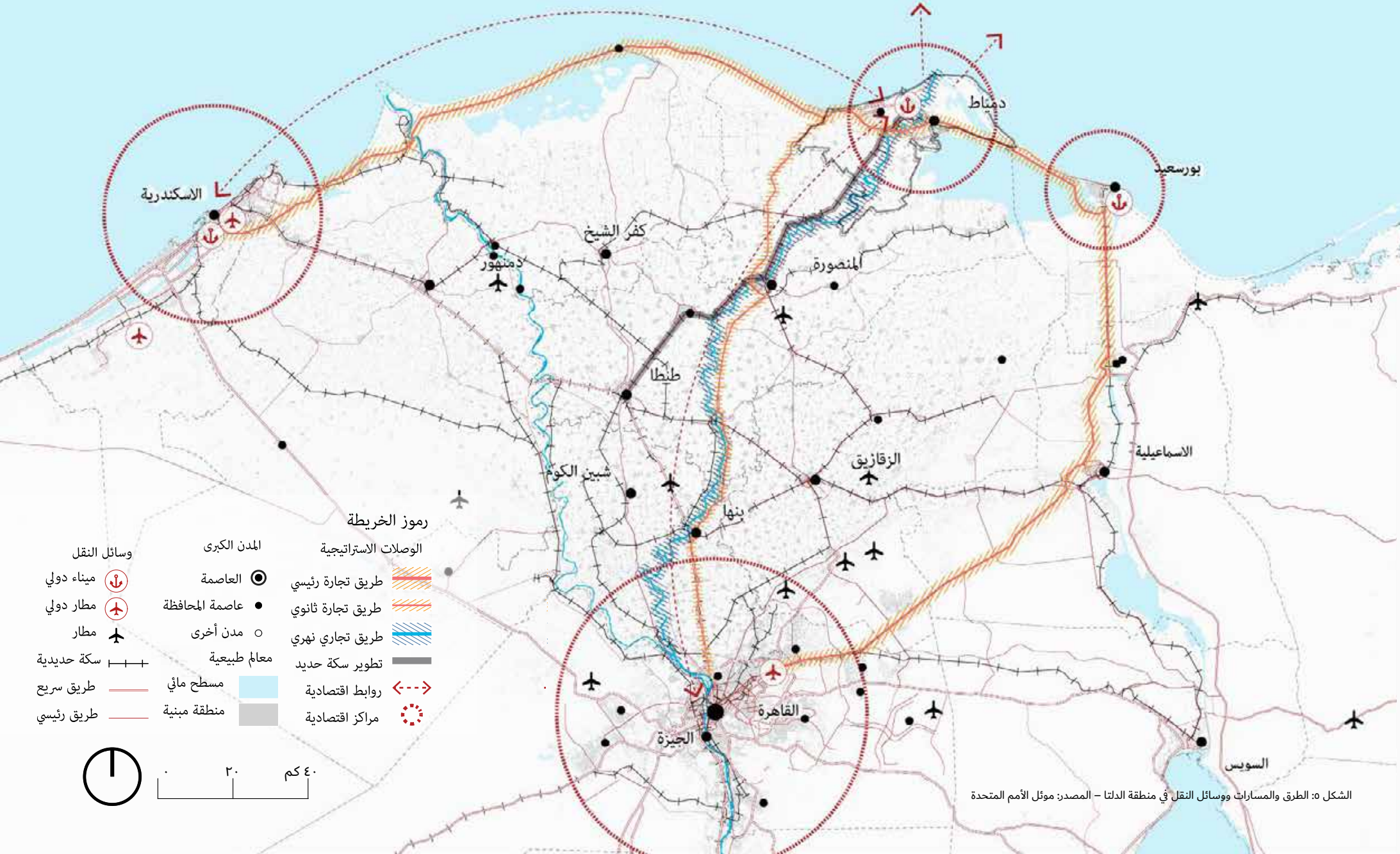

الشكل ٥: الطرق والمسارات ووسائل النقل في منطقة الدلتا – المصدر: موئل الأمم المتحدة

الموقع والاتصال بما حولها

ترتبط شبكات النقل والطرق في محافظة دمياط بشكل جيد بشبكات الطرق في محافظات شرق الدلتا وسيناء، وكذلك محافظات غرب الدلتا والساحل الشمالي الغربي، بما في ذلك القاهرة والقليوبية وصعيد مصر. وتتمتع مدينة دمياط بفرص تواصل قوية ومباشرة مع منطقة الدلتا بشكل عام ومنطقة شرق الدلتا بشكل خاص من خلال شبكة الطرق الإقليمية. ويبلغ إجمالي أطوال الطرق الممهدة ٧٥٢ كيلومترًا، ويبلغ إجمالي أطوال الطرق الترابية (المدقات) ١٨ كيلومترًا

ترتبط مدينة دمياط الجديدة بالمدن والمجتمعات المحيطة بها سواء الموجودة داخل محافظة دمياط أو خارجها، وذلك من خلال عدة روابط إقليمية سريعة أهمها:

- الطريق الإقليمي الساحلي الدولي، وهو أهم طريق إقليمي يمر بمدينة دمياط الجديدة من الجهة الجنوبية، ويمر امتداده أيضًا بشمال المدينة.
- طريق المنصورة / دمياط هو طريق بطول ١٤ كيلو متر ويمر عبر ميناء دمياط.
- شبكة سكك حديدية تربط محافظة دمياط بالمحافظات المجاورة لها وهي محافظات كفر الشيخ والدقهلية والشرقية والغربية.

ويلعب ميناء دمياط دورًا محوريًا في تنمية مدينة دمياط الجديدة ومحافظة دمياط، خاصة بعد تحسين شبكة الطرق الإقليمية التي تربط الميناء والمدينة الجديدة بالمحافظات المحيطة. ويقع ميناء دمياط على بعد ٨,٥ كم غرب فرع دمياط من نهر النيل، وغرب رأس البر المطلة على البحر الأبيض المتوسط. ومن البديهي أن الميناء يمثل عنصرًا تنمويًا فعالًا في تنشيط القاعدة الاقتصادية لمحافظة دمياط.

تتلخص العناصر الوظيفية لميناء دمياط في عنصرين رئيسيين هما: (١) عنصر خدمي كميناء للسفن: تحميل وتفريغ البضائع المصدرة والمستوردة إلى مصر، وكميناء لاستقبال البضائع العابرة (ميناء عبور بين أسواق الشرق الأوسط والأقصى، وبين مصر والولايات المتحدة). و(٢) عنصر إنتاجي وتجاري يشمل مجمعًا صناعيًا ومنطقة حرة ومنطقة تجارية.

وتنبع الأهمية النسبية لموقع دمياط الجديدة من موقعها داخل المدار الإقليمي لمحافظة دمياط، بالإضافة إلى قربها من الميناء الذي يعد أحد أهم العناصر في دعم تفاعل المدينة مع المناطق المحيطة بها. وبالتالي، تعتبر دمياط الجديدة قطبًا تنمويًا يتكامل مع المدينة القائمة لمواجهة التحديات الملحة التي تواجهها المحافظة، والتي تتعلق تعلقًا رئيسيًا بفتح الفرص الاقتصادية. ويتيح هذا الوضع فرصًا هائلة للاستثمار في مختلف المجالات (الصناعات الغذائية، الكيميائية، الأثاث، الصناعات الورقية، الصناعات الهندسية، التعبئة والتغليف، والتخزين)، سواء في المناطق الصناعية أو الساحلية، وكذلك في مجال الإسكان.

ووفقًا للخطة الإستراتيجية لمحافظة دمياط ٢٠٣٢، تشمل المشروعات الإستراتيجية الرئيسية التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية للاتصال وإمكانية الوصول داخل المنطقة ما يلي:

- توسيع وتطوير الطريق الساحلي الدولي.
- إنشاء طريق سيكون بمثابة محور مستعرض يربط محافظة دمياط بمحافظات الدقهلية وكفر الشيخ والبحيرة.
- محور التوحيد المقترح في سيناء والقناة وشرق النيل.
- مضاعفة خط السكة الحديد "المنصورة – دمياط" ليصبح خطًا مزدوجًا للدرجة الأساسية. مضاعفة خط السكة الحديد لنقل البضائع من كفر البطيخ إلى ميناء دمياط لزيادة الطاقة الاستيعابية.
- تطوير السكك الحديدية الواقعة داخل المحافظة.
- استكمال خطة تطوير ميناء دمياط ليصبح ميناءً عالميًا (بمساحة ١٨٠٠ فدان/آكر) يوفر ٢٨ ألف فرصة عمل.
- خطوط النقل النهري (الحافلات النهرية للركاب والصنادل للبضائع)
- إنشاء مطار بدمياط لخدمة الركاب والبضائع.
- تطوير ميناء الصيد بعزبة البرج وإنشاء مدينة صناعية متكاملة.
- إنشاء ميناء جاف وخدمات النقل بين دمياط وجمصة.

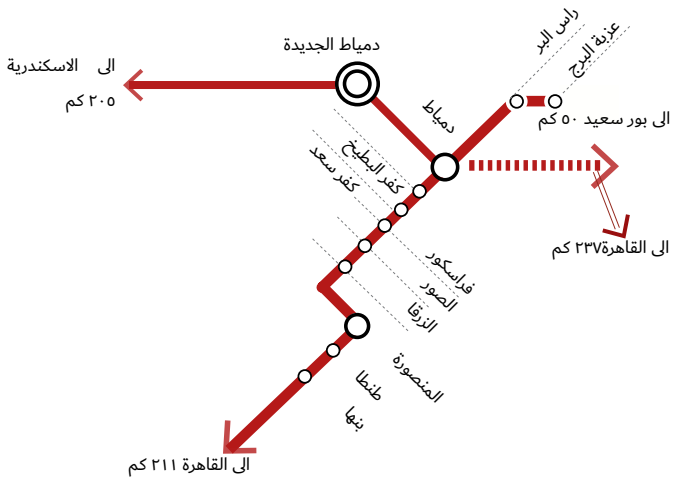

الشكل ٦: شبكة المناطق الحضرية الرئيسية في منطقة الدلتا – المصدر: موئل الأمم المتحدة

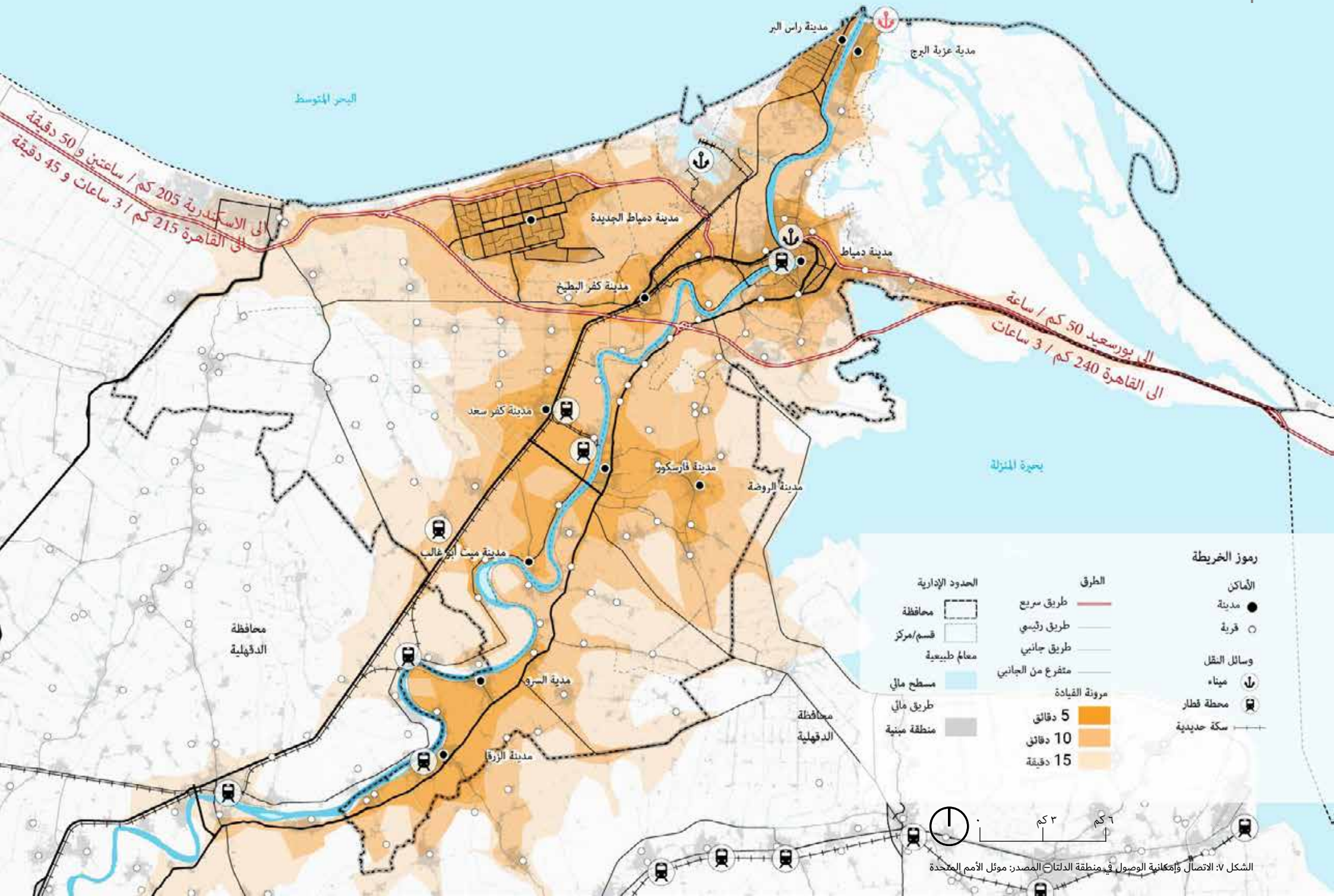

الشكل ٧: الاتصال وإمكانية الوصول في منطقة الدلتا المصدر: موئل الأمم المتحدة

التركيبة السكانية في مصر

مصر هي الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم العربي. تضاعف عدد سكان مصر تقريبًا بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٣، متزامنًا مع الأوضاع السياسية في سوريا والسودان واليمن. تتمتع مصر بأحد أصغر السكان في العالم، حيث يبلغ عدد السكان تحت سن الثلاثين حوالي ٦٠٪، و٤٠٪ من السكان تتراوح أعمارهم بين ١٠ و٢٩ عامًا. يتطلب هذا تخطيطًا طويل الأجل للموارد لتلبية احتياجات النمو السكاني المتزايد في المستقبل.

على الرغم من تدفق عدة موجات من اللاجئين، تمكنت مصر من الحفاظ على معدل نمو تنموي عادل خلال العقد الماضي. يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر لعام ٢٠٢٣ حوالي ١١٦,٥١١,٣٤ جنيهًا مصريًا (٤,٠٩٣,٩ دولارًا أمريكيًا)، مع معدل نمو سنوي متوسط قدره ٤,٢٪ سنويًا من عام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٢٢. وبلغ متوسط التحويلات السنوية ٤,٠٣٠,٧٨ مليون دولار أمريكي من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٢٣.

فيما يتعلق بالتوظيف، كانت نسبة البطالة بين النساء في مصر أعلى بكثير مقارنة بالرجال. ففي الربع الثالث من عام ٢٠٢١، بلغت نسبة البطالة بين النساء ١٥,٣٪ مقابل ٥,٩٪ بين الرجال. علاوة على ذلك، كانت نسبة البطالة أعلى بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٢٤ عامًا حيث بلغت ٢٠,٦٪. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات التحصيل العلمي، فإن فرص العمل المتاحة للشباب في مصر تظل منخفضة. في عام ٢٠٢١، كان ١٩,٨٣٪ من العاملين في مصر نشطين في القطاع الزراعي، و٢٩,٠٨٪ في الصناعة، و٥١,٠٩٪ في قطاع الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، يُقدر أن ٣٢,٥٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر الوطني.

وكانت المناطق الريفية في مصر تحتوي على نسبة أعلى من السكان الذين يُعتبرون فقراء مقارنة بالمناطق الحضرية. في الواقع، في المناطق الريفية من صعيد مصر، وصلت نسبة الفقر إلى نحو ٤٣٪

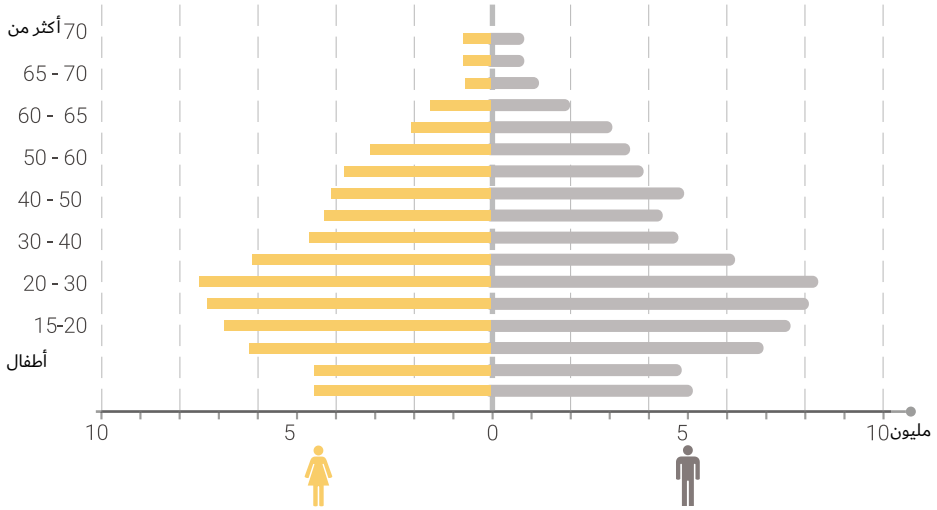

الشكل ٨: توزيع سكان مصر حسب الجنس والعمر. المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)

تشير التقديرات لعام ٢٠٢٤ إلى أن سكان مصر يتوزعون على ثلاث مجموعات عمرية رئيسية. تشكل الفئة الأولى، من ٠ إلى ١٥ سنة، حوالي ٣٠,٢٪ من السكان، مما يعكس التركيبة السكانية الشابة التي تحتاج إلى خدمات تعليمية وصحية متميزة. الفئة الثانية، من ١٥ إلى ٦٥ سنة، تمثل غالبية السكان بنسبة ٦٣,١٪، وهي الفئة العمرية الأكثر إنتاجية التي تساهم في سوق العمل وتحتاج إلى فرص توظيف وخدمات اقتصادية. أما الفئة الثالثة، التي تتجاوز ٦٥ عامًا، فتشكل حوالي ٦,٧٪ من السكان.

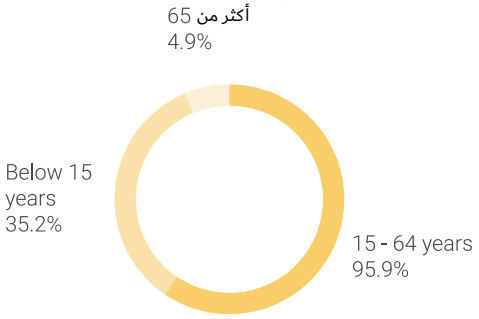

الشكل ٩: توزيع سكان مصر في عام ٢٠٢٤ حسب العمر

وسط القاهرة، مصر.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٠٢٣(UN-Habitat)

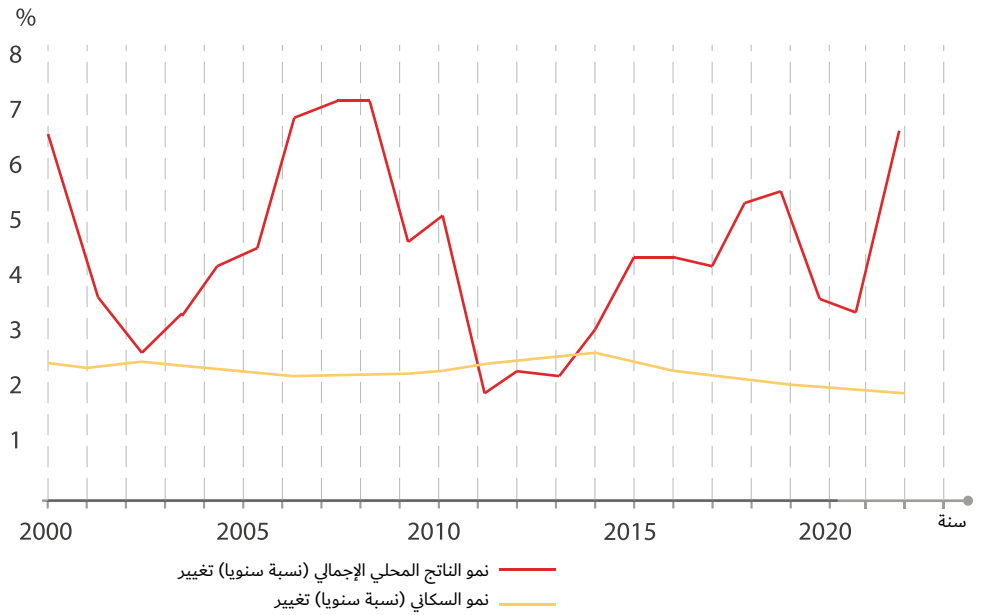

الشكل ١٠: التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي في مصر والتغير السكاني

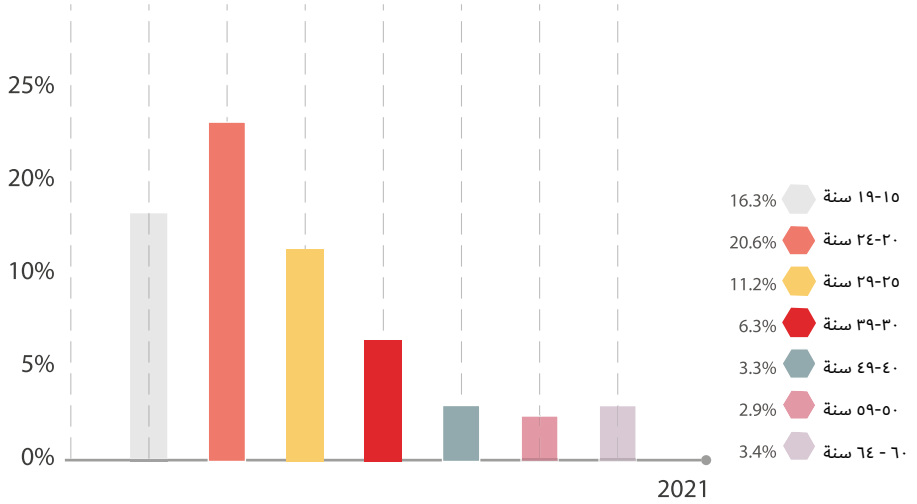

الشكل ١١: نسب البطالة بين سكان مصر حسب العمر

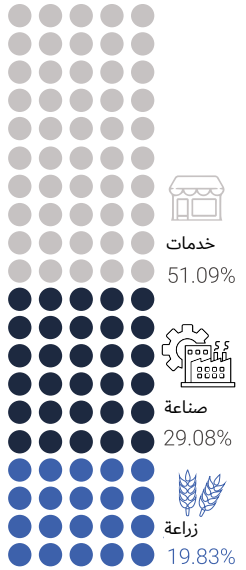

الشكل ١٢: حصة إجمالي العمالة حسب القطاع.

المصدر: البنك الدولي

سياق النزوح

تظل مصر وجهة رئيسية للاجئين القادمين من مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشرق إفريقيا. أعلنت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أن **عدد المهاجرين واللاجئين** الدوليين المقيمين في مصر قد وصل إلى **٩ ملايين شخص**، وهو ما يعادل ٨٫٧٪ من إجمالي سكان البلاد. يقيم حوالي ٥٦٪ منهم في خمس محافظات هي: القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، دمياط، والدقهلية.

تستضيف المدن الكبرى في مصر العديد من اللاجئين، لا سيما في بعض الأحياء الأكثر تهميشًا من الناحية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه البلاد حاليًا موجة جديدة من الأشخاص الفارين من النزاع في السودان، الذي اندلع في أبريل ٢٠٢٣. حتى ٣١ مارس ٢٠٢٤، بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣٢٨,٢٠٣ سودانيين، و١٥٦,٢١٣ سوريين، و٤١,٨٣٣ من جنوب السودان، و٣٥,٧٠١ إريتريين، و١٨,٢٩٧ إثيوبيين، و٨,٦٣٨ يمنيين، و٧,٨٢٨ صوماليين، و٥,٦٥٨ عراقيين، بالإضافة إلى لاجئين من أكثر من ٥٤ جنسية أخرى. يمثل السودانيون حوالي نصف اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين، حيث يشكلون ٤١٪ من إجمالي اللاجئين المسجلين. وفقًا للأمم المتحدة، من المتوقع أن يشهد عدد اللاجئين السودانيين وطالبي اللجوء زيادة كبيرة خلال الأشهر الستة المقبلة. وقد أثارت أزمة السودان استجابة عاجلة على الحدود الجنوبية لمصر، في حين يستمر اللاجئون الذين وصلوا في وقت سابق في مواجهة صعوبات الحياة في المناطق الحضرية الفقيرة.

حوالي ٣٩٪ من جميع اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر هم من الأطفال، ويستمر عدد الأطفال الضعفاء في الازدياد. هناك حوالي ٤,٥٠٠ طفل غير مصحوبين بذويهم ومنفصلين عن عائلاتهم في مصر، وهم فارون من إثيوبيا وإريتريا والصومال والسودان.

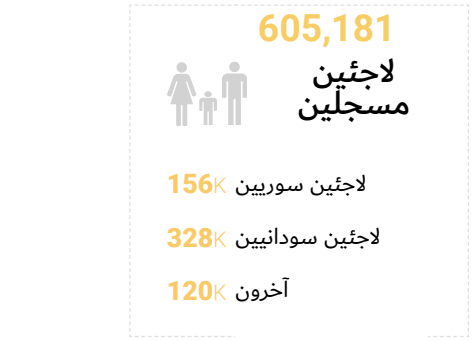

الشكل (١٤) أعداد اللاجئين المسجلين في مصر (حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٣).
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

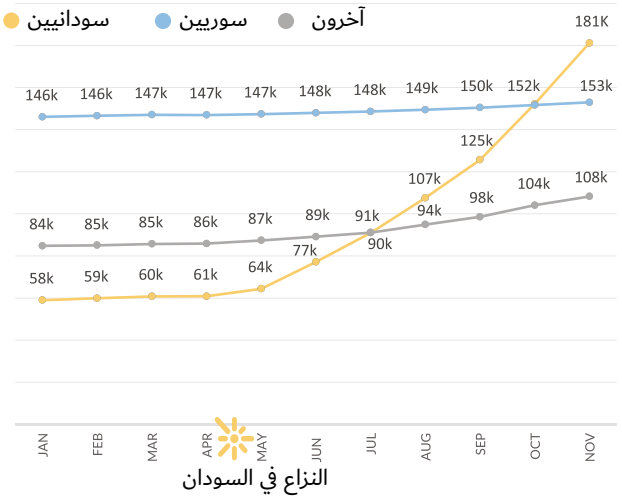

الشكل ١٣: اتجاهات أعداد اللاجئين المسجلين في عام ٢٠٢٣ (حتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٣)
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

وسط القاهرة، مصر. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

الشكل ١٥: أعداد اللاجئين المقيمين داخل المحافظات المختلفة في مصر
المصدر: المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

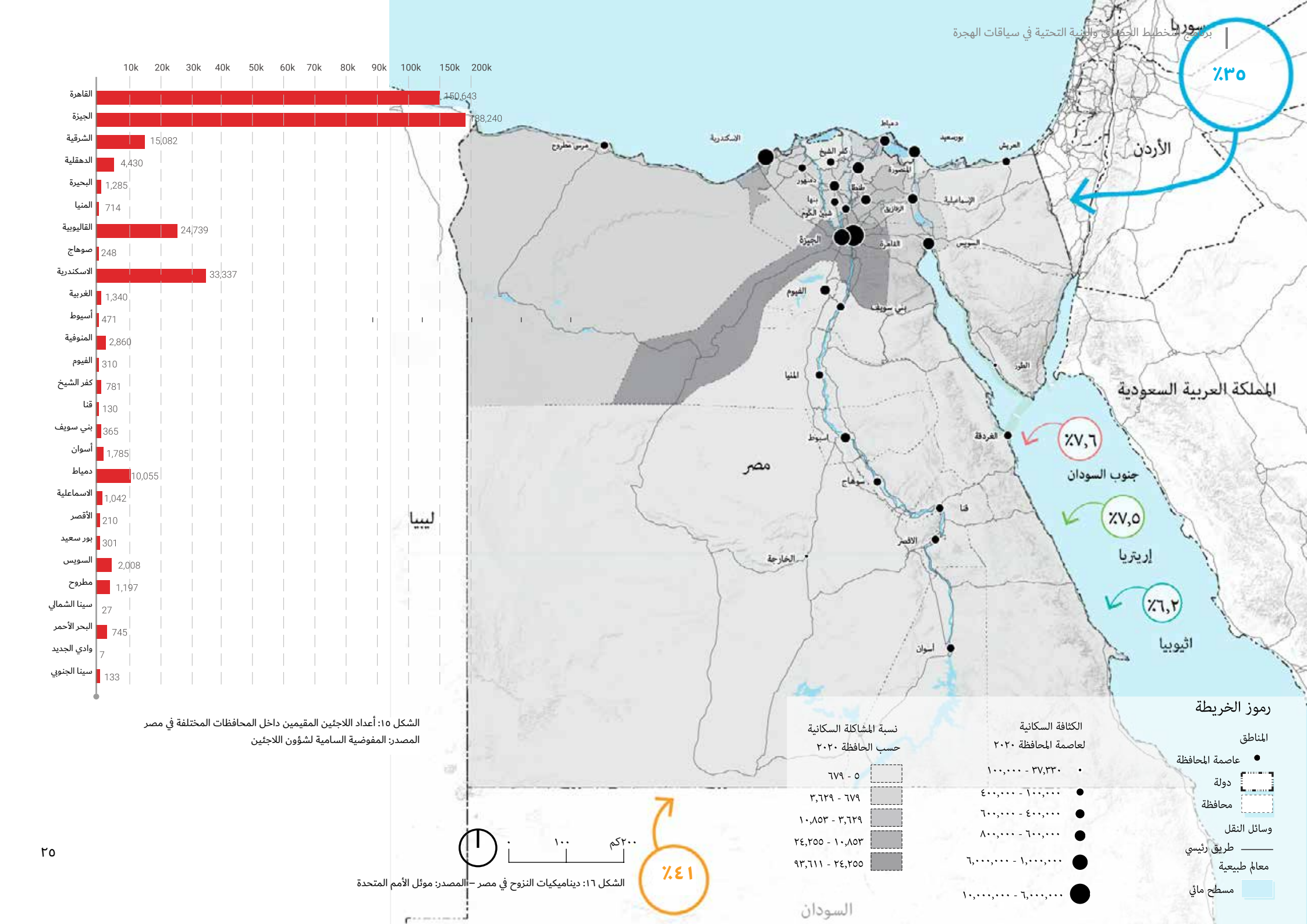

الشكل ١٦: ديناميكيات النزوح في مصر – المصدر: موئل الأمم المتحدة

ديناميكيات النزوح عبر الحدود

شهدت مصر عدة موجات هجرة داخلية وخارجية، مما أدى إلى استجابات مختلفة لمواجهة هذه التحديات. أبرز طريقتين للاستجابة تم تطبيقهما هما: فتح الخدمات للمهاجرين وإعادة تطوير المدن الحضرية، مثل إنشاء مدن وأحياء جديدة مثل حي الشيخ زايد في مدينة الإسماعيلية ومدينة بورسعيد الجديدة. يعيش الغالبية العظمى من السكان المسجلين من اللاجئين والمواطنين في المناطق الحضرية، حيث يقيم ٦٨٪ في القاهرة الكبرى، يليها ١٠٪ في الإسكندرية و٨٪ في القليوبية. الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين صعبة، ولا تزال هذه المجموعات تواجه عدة تحديات ملحة. تعد التدخلات المرنة بالتحسينات للمواطنين واللاجئين، خاصة مع تراجع التمويل الإنساني. من الجدير بالذكر أن اللاجئين غير العرب يواجهون تحديات إضافية بسبب الاختلافات الثقافية.

خلال النصف الأول من القرن العشرين، وحتى قبل توقيع اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول لعام ١٩٦٧، استمرت مصر في استقبال عدة تدفقات هجرة. كانت موجة اللاجئين الأرمن في عام ١٩١٥ من أوائل هذه الموجات، تبعتها موجات من اللاجئين اليونانيين والبولنديين واليوغوسلافيين الذين وصلوا بسبب الحرب العالمية الثانية. كما شهدت مصر ثلاث حالات نزوح داخلي رئيسية خلال القرن الماضي، وهي (١) نزوح سكان النوبة في عام ١٩٦٤ بسبب بناء السد العالي في أسوان، (٢) نزوح سكان مدينة بورسعيد خلال حرب السويس في عام ١٩٥٦، و(٣) نزوح سكان قناة السويس بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤ نتيجة حرب الأيام الستة في يونيو ١٩٦٧.

كان لهذه الموجات تأثير مباشر وغير مباشر على البيئة المبنية في المناطق المتأثرة، تجلى ذلك في الإجراءات التي اتخذتها الدولة لإعادة بناء المناطق التي تم إخلاؤها وإنشاء أحياء ومدن جديدة. كما استقبلت مصر أربع موجات رئيسية من الهجرة القسرية من المناطق المجاورة في الشرق الأوسط، وهي (١) اللاجئون الفلسطينيون نتيجة أحداث عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧، (٢) الكويتيون خلال حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٠، (٣) العراقيون خلال حرب الخليج الثالثة بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، (٤) السوريون منذ عام ٢٠١١، وأخيرًا السودانيون منذ أبريل ٢٠٢٣.

الشكل ١٧: نسبة اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين من إجمالي السكان المهاجرين في مصر.
المصدر: المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

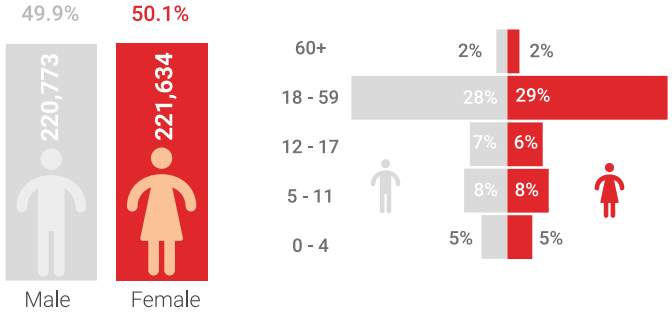

الشكل ١٨: تفاصيل توزيع اللاجئين المسجلين حسب العمر والجنس.
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

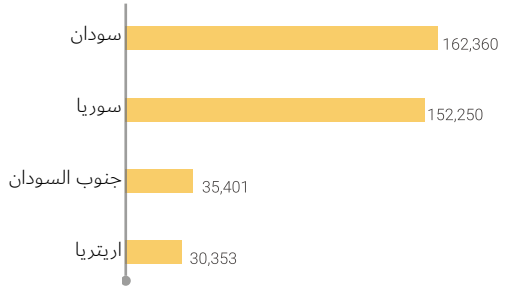

الشكل ١٩: البلدان الأربعة الأولى التي ينحدر منها اللاجئون.
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

مجتمع اللاجئين في مصر. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

مواطن الضعف لدى المهاجرين واللاجئين

وصلت معدلات التضخم في مصر إلى مستويات قياسية، مما أدى إلى عواقب خطيرة على تكلفة المعيشة. وقد أسفر ذلك أيضًا عن زيادة في استراتيجيات التأقلم السلبية بين اللاجئين. وفقًا لبيانات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) في مصر، فإن ١٥٪ من المهاجرين الذين يتواصلون مع المنظمة للحصول على المساعدة يستوفون معيارًا أو أكثر من معايير الضعف، مما يؤدي إلى وجود ما بين ١,١٠٠,٠٠٠ إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ فرد يمكن وصفهم بأنهم "أشخاص ضعفاء" أو "أشخاص يحتاجون إلى اهتمام"، وقد يحتاجون إلى مساعدة مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، شهدت معدلات البطالة بين السوريين وجنسيات أخرى، وبالتالي بين السكان عمومًا، زيادة قبل وبعد جائحة COVID-١٩. وتُقدّر نسبة المهاجرين الذين هم خارج القوة العاملة (أي الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل) بحوالي ٤٥,٧٪. وأظهرت دراسة حديثة أجراها المركز المصري لبحوث الرأي العام لصالح المنظمة الدولية للهجرة أن غالبية العمال المهاجرين يعملون دون عقود عمل ويعملون أساسًا في القطاع الخاص/غير الرسمي.

وبالنظر إلى معدل البطالة بحسب النوع الاجتماعي، نجد أن نسبة النساء العاطلات عن العمل تفوق نسبة الرجال (٣٥٪ من النساء مقارنة بـ ٢٦٪ من الرجال). كما امتنعت النساء السوريات بشكل ملحوظ عن المشاركة في العمل، حيث كانت ٢١٪ فقط من النساء في سن العمل ضمن القوى العاملة.

بشكل عام، كان الوصول إلى دخل من العمل محدودًا إلى ثلث اللاجئين فقط، الذين يولدون دخلًا شهريًا متوسطًا قدره ٢,٣٨٦,٩ جنيهًا مصريًا للفرد. وكان الدخل الناتج عن العمل المنتظم أقل بنسبة ٣٨٪ بين الأسر التي ترأسها النساء مقارنة بنظرائهن من الأسر التي يرأسها الرجال.

لمحة موجزة عن الفقر

٣٩% من اللاجئين يعتبروا فقراء

٥٣% من اللاجئين غير الناطقين بالعربية يعيشون في أسر تعولها نساء

١٦% من اللاجئين السوريين يعيشون في أسر تعولها نساء

٥٠% من اللاجئين البالغ عمرهم ١٥ سنة أو أكبر ينضمون لسوق العمل

٦٠% من اللاجئين الافريقين غير الناطقين بالعربية ينضمون لسوق العمل

الشكل ٢٠: ملف الفقر للاجئين في مصر.

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

القوى العاملة

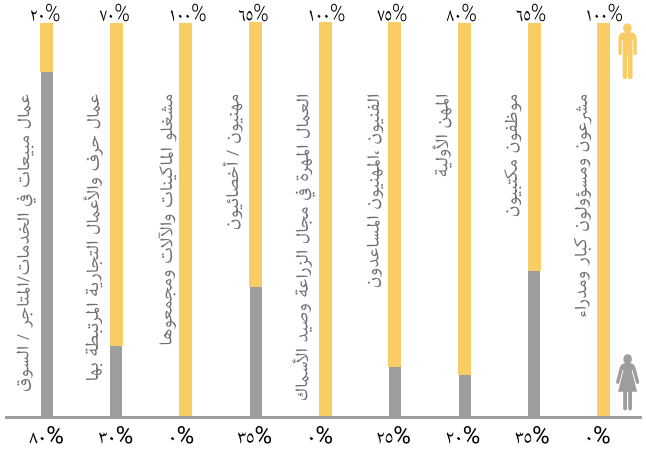

الشكل ٢١: القوى العاملة من اللاجئين حسب القطاع والجنس.

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الاستجابة الإنسانية في مصر للأزمة السورية

استجابت الدولة المصرية لموجات النزوح المختلفة بطرق متنوعة، تراوحت بين إنشاء مخيمات مؤقتة للاجئين (أثناء الحرب العالمية) إلى إعادة توطين السكان في قرى ومدن أخرى. كما تمتع جميع السكان النازحين تقريبًا بالوصول إلى البنية التحتية والخدمات التي تقدمها الدولة، بما في ذلك المجمعات السكنية و الأسواق التجارية.

مع دخول الأزمة السورية عامها الرابع عشر، لا تزال مصر تستضيف المهاجرين وملتمسي اللجوء السوريين حتى يومنا هذا. ويأتي السوريون إلى مصر إما عن طريق التأشيرات السياحية أو طلب اللجوء (لم شمل الأسرة). وتواصل الحكومة المصرية السماح للاجئين وملتمسي اللجوء المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بتنظيم إقامتهم وتمنحهم تصاريح إقامة لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد. ويقيم معظم اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية إلى جانب المجتمعات المحلية المصرية، ويتركزون بشكل رئيسي في القاهرة الكبرى - التي تشمل القاهرة والجيزة والقليوبية - وكذلك دمياط والإسكندرية.

يتمتع جميع اللاجئين وطالبي اللجوء في مصر بإمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية العامة. حاليًا، يتمتع المواطنون السوريون والسودانيون وجنوب السودانيين واليمنيون بالوصول إلى النظام العام على قدم المساواة مع المصريين. في أغسطس ٢٠٢٣، فرضت وزارة التعليم العالي رسومًا قدرها ٢٠٠٠ دولار على التسجيل الأول للطلاب الأجانب في الجامعات، بما في ذلك اللاجئين، منهية بذلك سياسة المعاملة المتساوية السابقة. أدى تدفق اللاجئين إلى المرافق العامة إلى تحديات إضافية في ظل الوضع الاقتصادي الحالي. من جهة أخرى، تمكن بعض السوريين من دعم الاقتصاد المصري من خلال إنشاء مشاريع صغيرة إلى متوسطة الحجم مثل المطاعم، أو في المدن الجديدة مثل مدينتي العاشر من رمضان والعبور، حيث أسسوا صناعات النسيج.

يشير معظم اللاجئين وطالبي اللجوء إلى أن صعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية هي أحد أكبر التحديات التي يواجهونها في مصر. تظهر التقييمات المنتظمة التي تجريها الجهات الشريكة في خطة الاستجابة للاجئين والمرونة (٣RP) أن مستويات الضعف بين اللاجئين السوريين في مصر ترتفع باستمرار. وعلى الرغم من أنهم يواجهون نفس التحديات التي تواجهها الأسر الفقيرة في المجتمعات المضيفة، إلا أنهم يواجهون عمليات إدارية أكثر تعقيدًا لتجديد الإقامة وفرص عمل أقل. يمنعهم عدم القدرة على الوصول إلى تصاريح العمل بسبب القيود الإدارية الكبيرة من العمل في القطاع الرسمي، مما يدفع العديد من الأسر اللاجئة إلى اللجوء إلى العمل غير الرسمي، الذي قد يكون أحيانًا محفوفًا بالمخاطر والاستغلال. ونتيجة لذلك، يقدر أن ٦٧٪ من اللاجئين السوريين يعيشون في فقر مدقع ويحتاجون إلى المساعدة.

لقد أثرت التغيرات الاقتصادية الهيكلية الأخيرة في مصر (خاصة بعد تحرير الجنيه المصري) بشكل كبير على كل من المواطنين واللاجئين المحتاجين والضعفاء، مما أدى إلى تحديات خطيرة لدعمهم وتقليل اعتمادهم بشكل كبير على المساعدات. ويستلزم هذا الضعف، إلى جانب اللجوء الذي طال أمده، تنفيذ تدخلات أكثر لبناء القدرة على الصمود تستهدف المجتمعات والبنية التحتية لأماكن إقامتهم، وخاصة في أفقر البيئات، مما سيسهم في النهاية في بناء مدن شاملة وتحقيق حلول دائمة. وتصبح تدخلات بناء القدرة على الصمود أكثر أهمية لدعم جهود الحكومة المصرية والمجتمع الدولي لتوفير الخدمات الصحية والتعليم الكافية للاجئين السوريين وتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على استيعاب الطلب المتزايد على الخدمات العامة والاستجابة لذلك.

وفي إطار الاستجابة الاستراتيجية للأزمة السورية، انضمت مصر إلى المجتمع الدولي والتزمت بالخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP). وعلاوة على ذلك، اعتمدت الحكومة المصرية بالتعاون مع المفوضية نهج «اللاجئ الواحد» بهدف ضمان المساواة في الحصول على الحماية والخدمات والمساعدة الإنسانية للأفارقة والعراقيين واليمنيين المسجلين لدى المفوضية.

ستطلق الحكومة المصرية (GOE) والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين خطة الاستجابة للاجئين في مصر لعام ٢٠٢٤ (ERP) في أوائل عام ٢٠٢٤، مما يمثل فرصة لتعزيز الشراكة القوية بين الحكومة المصرية والمجتمع الدولي.

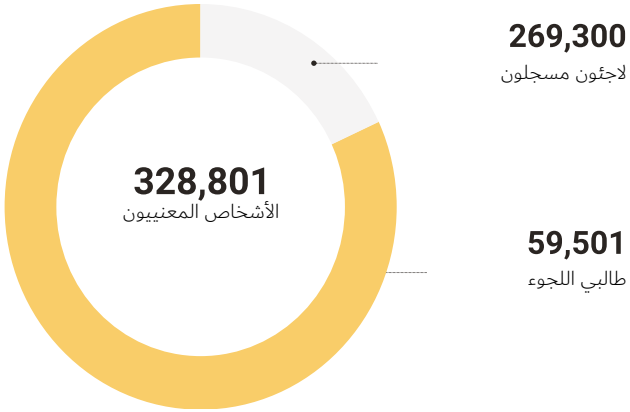

الشكل ٢٢: أعداد الأشخاص المعنيون في مصر
المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

خطة استجابة مصر للاجئين وملتمسي اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق واليمن (ERP)

في عام ٢٠١٨، تم إطلاق خطة استجابة مصر لدعم اللاجئين وملتمسى اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والعراق، واليمن (ERP) لأول مرة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية في البلاد من خلال رسم استجابات استراتيجية في خمسة قطاعات رئيسية: (١) الحماية، (٢) الصحة العامة، (٣) التعليم، (٤) الاحتياجات الأساسية وسبل كسب العيش، (٥) الأمن الغذائي.

وشملت مجالات الأولوية الرئيسية للتدخل تحسين التسجيل، والأغراض المتعددة محددة الهدف، والمساعدات النقدية، وتعزيز فرص كسب العيش، والوقاية والاستجابة للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وتحسين الوصول إلى حماية الأطفال، من بين تدخلات أخرى. ومع ذلك، وعلى الرغم من التدخلات المقترحة المتطورة، فإن تمويل خطة استجابة مصر لدعم اللاجئين وملتمسى اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والعراق، واليمن (ERP) يستمر في الانخفاض سنة تلو الأخرى. وعلى سبيل المثال، لم يتجاوز تمويل الخطة لعام ٢٠٢٠ نسبة ٤٥٪، الأمر الذي يتطلب تحولاً جدياً نحو تطبيق حلول أكثر استدامة وصمودًا تستهدف المتطلبات التنموية والإنسانية بطريقة سريعة، خاصة أن التداخل بين تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير التنمية طويلة الأجل يمكن تحقيقه بسهولة في المجتمعات التي تستضيف اللاجئين لفترة طويلة.

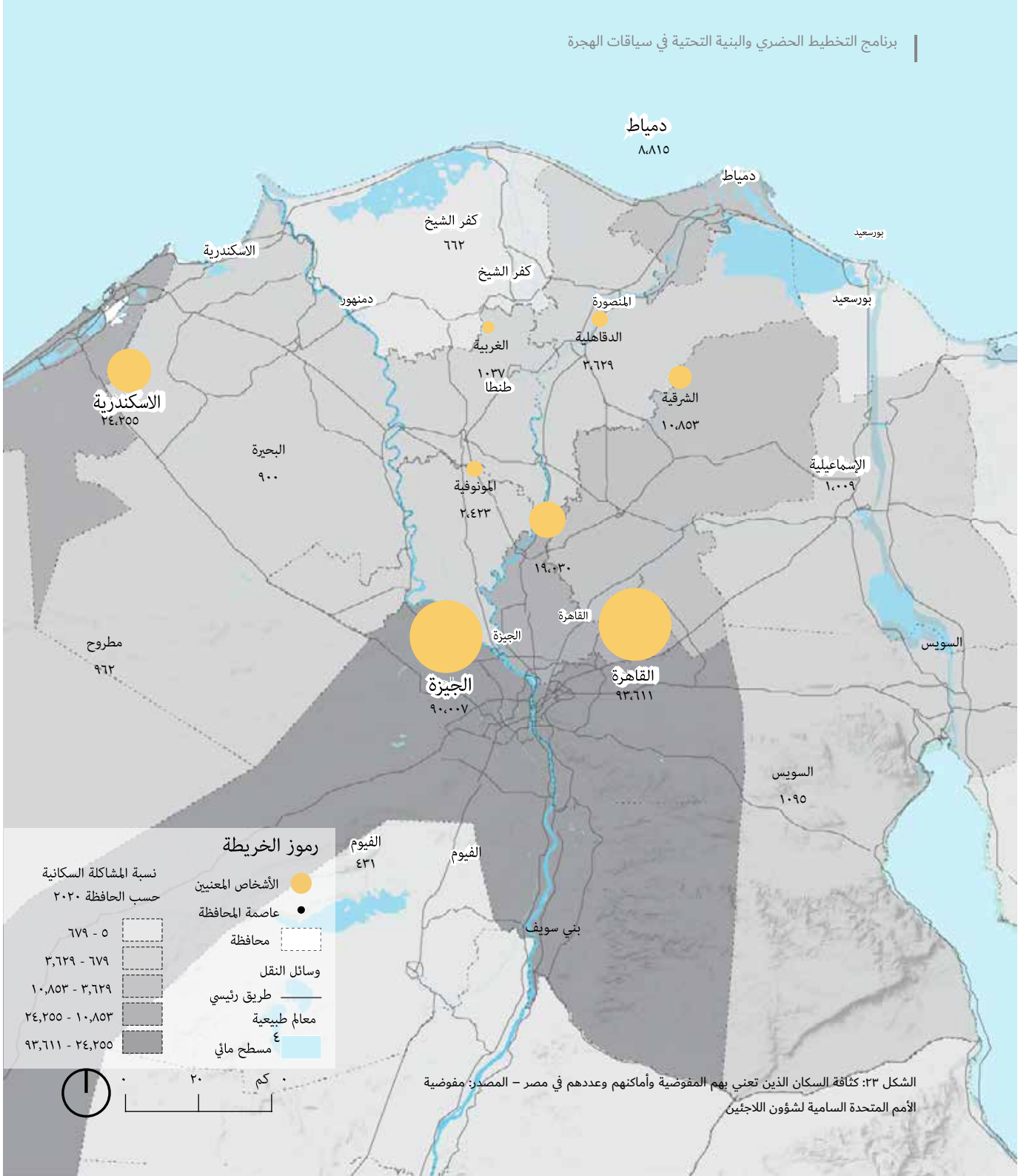

الشكل ٢٣: كثافة السكان الذين تعني بهم المفوضية وأماكنهم وعددهم في مصر – المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

التوزيع الديموغرافي في محافظة دمياط

تبلغ المساحة الإجمالية للمحافظة ١٠٢٦ كيلومترًا مربعًا، وتمثل ٤,٦٪ من إجمالي مساحة الدلتا، و٠,١٪ من مساحة أراضي الدولة. وتبلغ مساحة الأرض المأهولة ٥٩٠ كيلومترًا مربعًا، وتبلغ المناطق الريفية منها نسبة ٩٠٪. ويبلغ إجمالي عدد سكان محافظة دمياط ١٤٩٦٧٦٥ نسمة، وتبلغ الكثافة السكانية ١٤١٣ فرد/كم٢. وغالبية السكان ريفيون بشكل رئيسي ، ويمثلون حوالي ٦٠,٦٪ مقابل ٣٩,٤٪ من سكان الحضر.

معدل النمو في المحافظة يبلغ حوالي ٢,٩٪، وتساهم المحافظة بحوالي ١,٤٪ من الناتج القومي الإجمالي.

تعد محافظة دمياط من أكثر محافظات مصر كثافة سكانية، حيث يبلغ معدل النمو السنوي حوالي ٢٪. وباتباع نفس النمط الوطني، تظل المراكز السكانية الرئيسية متركزة على طول نهر النيل، حيث تعد مدينة دمياط أكبر المدن بإجمالي عدد سكان يبلغ ٢٨١٤٩٣ نسمة، تليها دمياط الجديدة، وعزبة البرج، وكفر البطيخ، وفارسكور (شكل ٢٤).

السكان اللاجئون بمحافظة دمياط

تستضيف محافظة دمياط ما مجموعه **١٠,٧٩٧** لاجئًا، معظمهم من سوريا. وتستضيف مدينة دمياط الجديدة غالبية اللاجئين، حوالي **١٠,١٩٣** لاجئًا، وذلك بسبب الشبكات الاجتماعية الحالية ومهارات النجارة المعروفة في المنطقة، تليها رأس البر التي تستضيف ٢٨٤ لاجئًا وفارسكور الذي يعيش بها ٨٩ من اللاجئين.

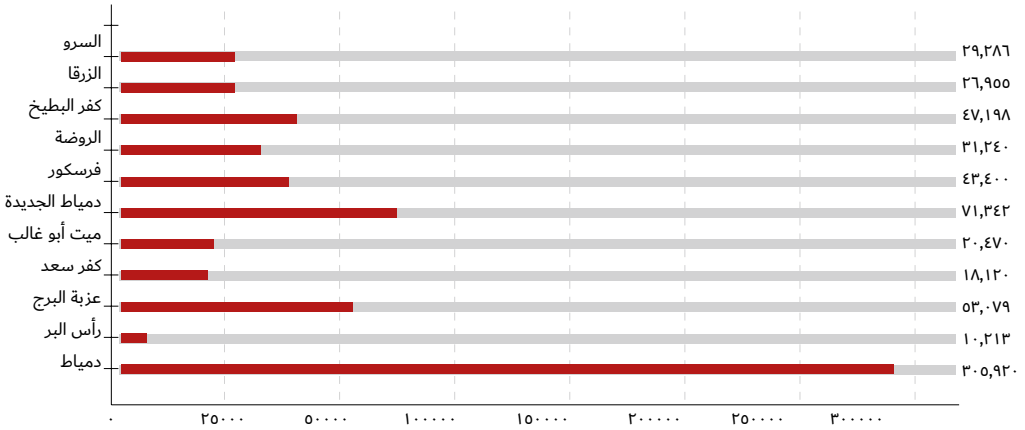

الشكل ٢٤: عدد السكان المقيمين في مختلف المدن في محافظة دمياط– المصدر: موئل الأمم المتحدة

الشكل ٢٥: اجمالي عدد السكان في مختلف المدن في محافظة دمياط بالمقارنة بين الكان الريفيون والحضريون– المصدر: موئل الأمم المتحدة

التركيبة السكانية في مدينة كفر البطيخ

تقع مدينة كفر البطيخ ضمن محافظة دمياط، على الضفة الشرقية لنهر النيل. يتمتع اقتصاد المدينة بازدهار يعتمد بشكل أساسي على الزراعة والتجارة، حيث تستفيد من مساحة واسعة من الأراضي الزراعية التي تشتهر بزراعة النخيل وحقول الجوافة. تعتبر هذه المحاصيل من أبرز المنتجات التي تسهم في دعم الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل للسكان.

المساحة:	١,٣٦٣ كيلومتر مربع
عدد السكان (٢٠٢٤):	٤٧,٣٤٧ نسمة
متوسط العمر:	٢٢,٩ عامًا
التغير السكاني (١٩٧٥ إلى ٢٠١٥):	+١١٣,٧٪
التغير السكاني (٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥):	+١٨,٧٪
معدل التغير السنوي في السكان (٢٠١٨ إلى ٢٠٢١):	١,٨٢٪

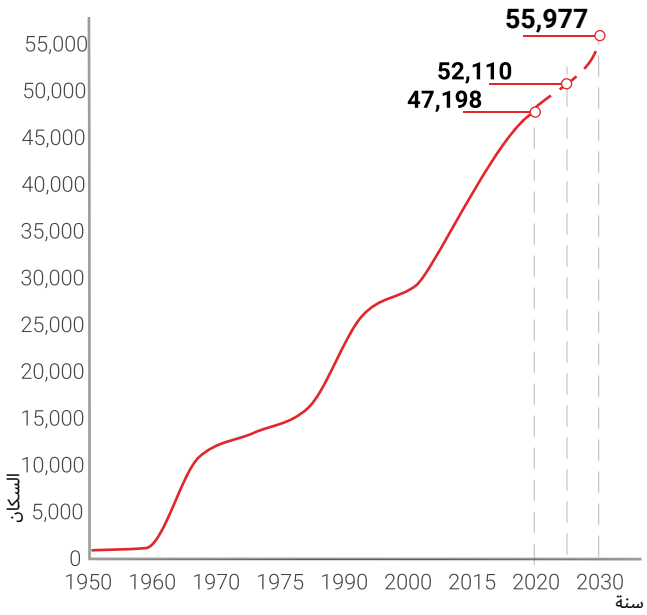

الشكل ٢٦: عدد السكان في مدينة كفر البطيخ
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاءات

الشكل ٢٧: موقع مدينة كفر البطيخ داخل محافظة دمياط.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat).

سياق النزوح في محافظة دمياط

يمثل عدد اللاجئين في دمياط ١٥٪ من إجمالي السكان على الساحل الشمالي حيث بلغ عددهم **٧٠،٧١٣** نسمة حتى أبريل ٢٠٢٤. ومن بين **١٠،١٩٣** لاجئًا في محافظة دمياط، يقيم ٩،٣٩٩ لاجئًا في دمياط الجديدة حيث يمثل اللاجئون السوريون ٩٨٪ من سكان المدينة. اللاجئون المقيمون في مدينة دمياط الجديدة قد يجدون أنفسهم مضطرين للهجرة نحو مدينة كفر البطيخ، مدفوعين بشكل أساسي بعوامل اقتصادية مثل التضخم وارتفاع تكاليف الإسكان. تدفع هذه العوامل بالاحتياجات الأساسية والسكن بعيدًا عن متناول العديد منهم، مما يزيد من العبء المالي على اللاجئين الذين يواجهون بالفعل تحديات النزوح. في ظل هذه الظروف، يصبح الوضع المالي غير ممكن لكثير منهم لتلبية احتياجاتهم اليومية والإقامة.

ووفقًا للتقييم المشترك للاجئين السوريين في دمياط الجديدة الذي أجرته العديد من الوكالات الدولية في عام ٢٠١٣ وهي: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومؤسسة رسالة، فإن تحديات الحماية الرئيسية للاجئين السوريين في دمياط الجديدة تتعلق بإمكانية وصولهم إلى المعلومات الدقيقة: معلومات عن الخدمات المتاحة، والصدمات، والدعم النفسي والاجتماعي، والعزلة الاجتماعية، وسبل كسب العيش، والحصول على السكن المناسب.

ورغم أن إمكانية الوصول إلى التعليم يكفلها القانون، إلا أن التحديات الرئيسية في الوصول إلى التعليم ترتبط بالازدحام الشديد في الفصول الدراسية، واختلافات المناهج الدراسية، وإمكانية الوصول إلى المباني التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويواجه المصريون أيضًا نفس المشكلات. وقد أدى هذا الوضع إلى خسائر فادحة في التحصيل الأكاديمي للاجئين. وفي قطاع الصحة، كانت التحديات الرئيسية تتعلق بجودة الخدمات وتوافرها مثل رعاية ما قبل الولادة والتطعيم للأطفال دون سن الخامسة، ويرجع ذلك أساسًا إلى قلة الوعي بالخدمات المتاحة ونفقات الدواء الباهظة.

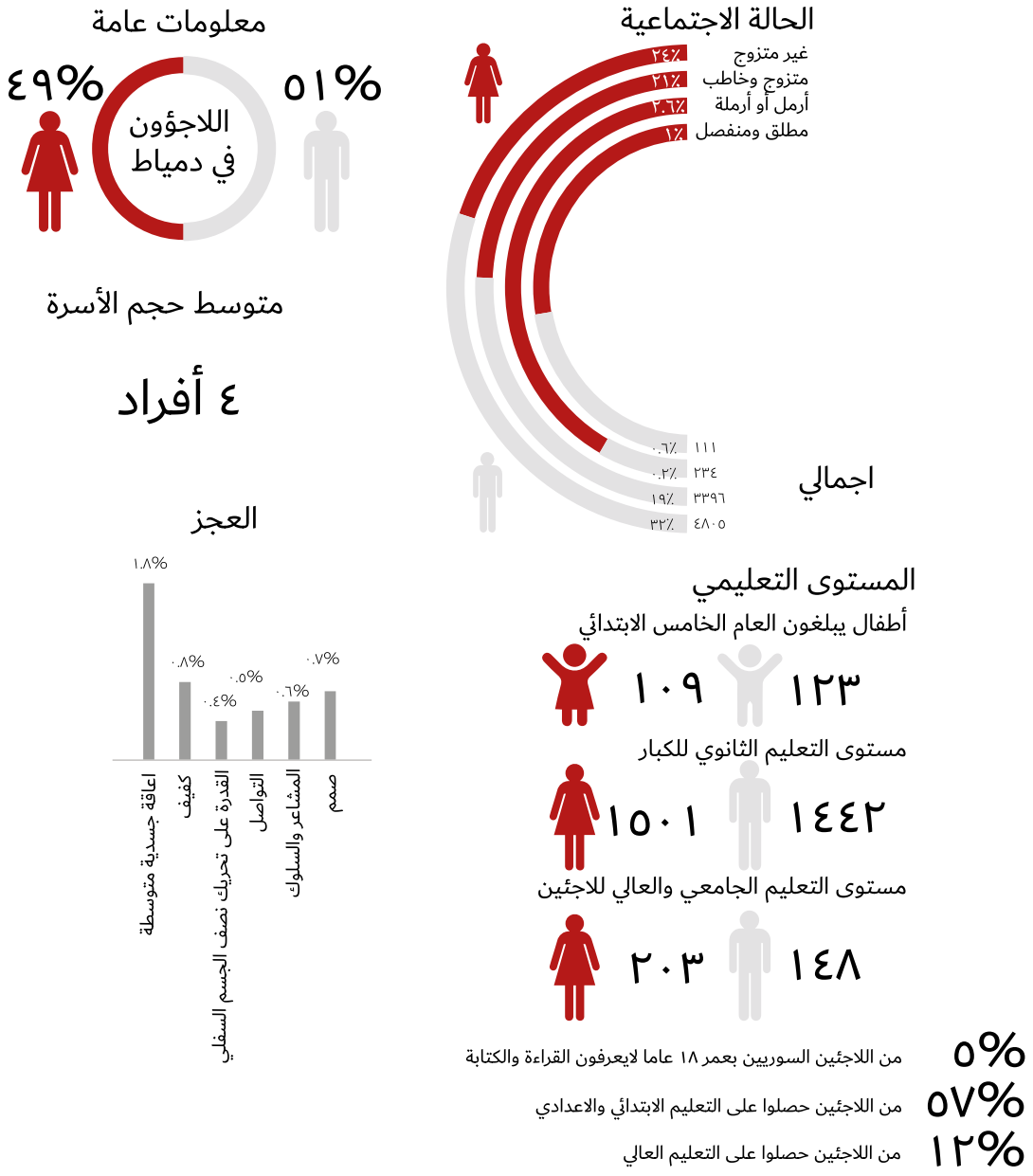

الشكل ٣٨: الأرقام والحقائق المرتبطة بالنزوح في محافظة دمياط – المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

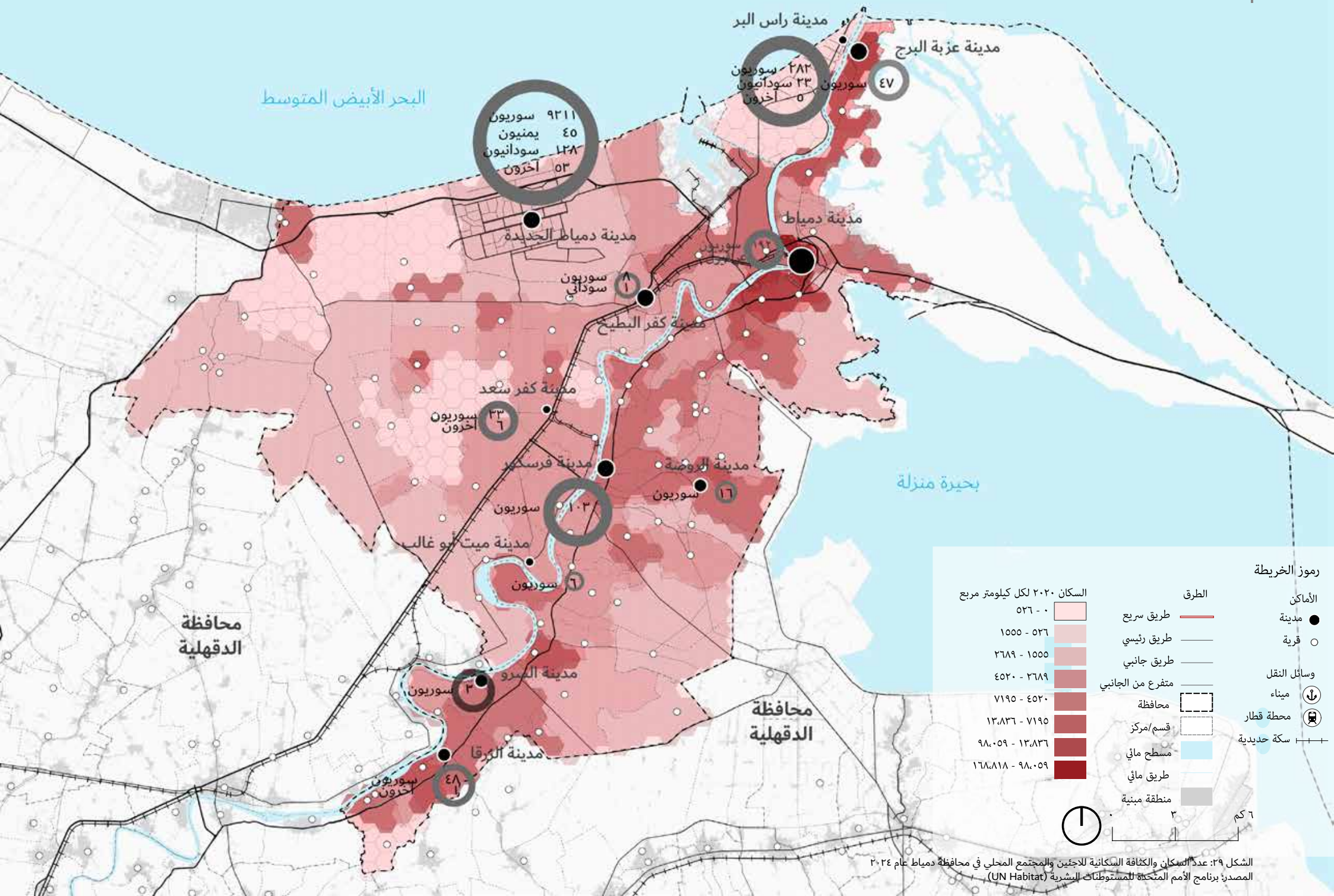

الشكل ٢٩: عدد السكان والكثافة السكانية للاجئين والمجتمع المحلي في محافظة دمياط عام ٢٠٢٤
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)

سياق تغير المناخ

أصبح تغير المناخ مصدر قلق كبير في مصر، حيث يؤثر على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- تحتل مصر المرتبة ١٠٧ من بين ١٨١ دولة في مؤشر ND-GAIN لعام ٢٠١٩، مما يشير إلى تعرضها لتأثيرات التغير المناخي.
- تقع مصر في منطقة جافة إلى شبه جافة، حيث يتركز معظم سكانها على طول دلتا النيل وساحل البحر الأبيض المتوسط.
- تواجه مصر تهديدات مثل تغيرات الشواطئ، الفيضانات المفاجئة، والعواصف الترابية نتيجة التغير المناخي.
- تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١١، مع التركيز على التنمية منخفضة الانبعاثات، وزيادة استخدام الطاقة المتجددة، والحفاظ على الموارد الطبيعية.
- تعد المناطق الساحلية، التي تأوي ١٥٪ من سكان مصر، معرضة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر، مما قد يؤدي إلى الغمر والتسرب الملحي.
- المدن الكبرى مثل الإسكندرية، بورسعيد، دمياط، ورشيد معرضة بشكل حرج لتأثيرات التغير المناخي، مما يؤثر على الزراعة، السياحة، الصناعة، ومصائد الأسماك.

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة والأحداث الجوية المتطرفة إلى تفاقم الجفاف، والتأثير على ندرة المياه، والإضرار بالإنتاجية الزراعية.

- يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر بحلول عام ٢٠٨٥ إلى فقدان الأراضي الزراعية والمناطق الحضرية، مع تأثيرات اقتصادية كبيرة قد تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠.
- يهدد الأمن الغذائي بسبب محدودية توافر المياه، وفقدان الأراضي الزراعية، وزيادة عدد السكان.
- كما أن تلوث نهر النيل من مياه الصرف الصحي والتصريف الصناعي يشكل تهديدات للتنوع البيولوجي، صحة الإنسان، والتنمية الاقتصادية.
- قد يؤدي بناء سد النهضة الإثيوبي الكبير إلى تقليل إمدادات المياه وزيادة تركيزات الملوثات، مما يزيد من تفاقم التحديات المتعلقة بالمياه في مصر.

لقد طورت مصر العديد من المنشورات والاستراتيجيات الرئيسية لمعالجة تغير المناخ. وتشمل هذه:

- **الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠:** هذه هي خريطة الطريق الشاملة لمصر لدمج المرونة المناخية في التنمية الوطنية، مع التركيز على الحد من الانبعاثات، والتكيف مع مخاطر المناخ، وتعزيز النمو الأخضر. كما أنها تتماشى مع الالتزامات العالمية مثل اتفاقية باريس. مساهمات مصر المحددة وطنيا المحدثة: كجزء من التزاماتها بموجب اتفاقية باريس، قامت مصر بتحديث مساهماتها المحددة وطنيا لتعزيز أهداف خفض الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠، مع التركيز على قطاعات الطاقة والنقل والزراعة.
- **تقرير المناخ والتنمية في البلاد**: يقدم هذا التقرير، الذي نشره البنك الدولي، إطارًا لدمج العمل المناخي في أجندة التنمية في مصر، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى معالجة ندرة المياه والتوسع الحضري وضعف البنية التحتية.
- **رؤية مصر ٢٠٣٠:** على الرغم من كونها في المقام الأول استراتيجية تنمية، إلا أنها تتضمن الاستدامة والتكيف مع تغير المناخ كركائز أساسية، مما يضمن المرونة البيئية والاقتصادية على المدى الطويل.
- **مراجعة سياسة النمو الأخضر (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٢٤)**: تقدم هذه المراجعة توصيات لمصر لتعزيز النمو الأخضر من خلال سياسات كفاءة الطاقة والزراعة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون.

المخاطر الطبيعية

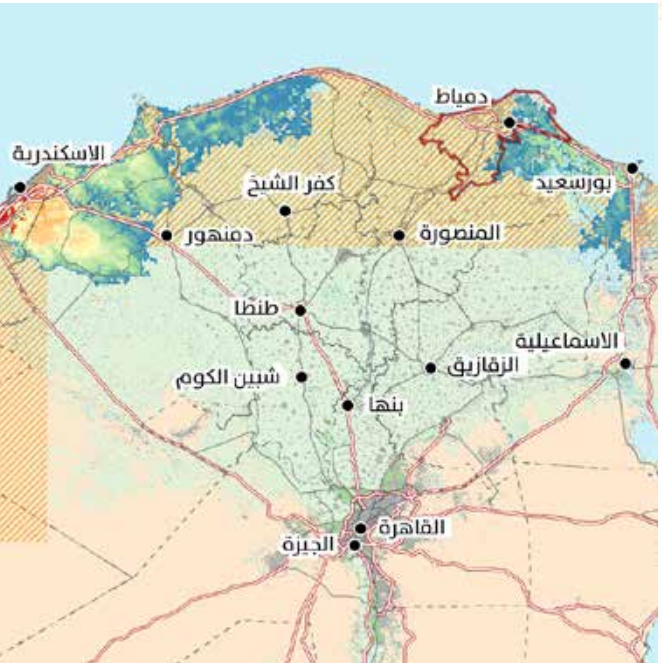

رموز الخريطة

الكثافة السكانية لعاصمة المحافظة ٢٠٢٠

- ٣٧,٣٣٠ - ١٠٠,٠٠٠
- ١٠٠,٠٠٠ - ٤٠٠,٠٠٠
- ٤٠٠,٠٠٠ - ٦٠٠,٠٠٠
- ٦٠٠,٠٠٠ - ٨٠٠,٠٠٠
- ١,٠٠٠,٠٠٠ - ٦,٠٠٠,٠٠٠
- ٦,٠٠٠,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠,٠٠٠

الأماكن

- عاصمة المحافظة
- دولة
- محافظة

وسائل النقل

- طريق رئيسي

مخاطر طبيعية

- فيضان ساحلي
- فيضان نهري
- جفاف

غطاء أرضي

- أرض زراعية
- غابة
- أرض حشائش
- غطاء نباتي
- أرض رطبة
- مسطح مائي
- أرض غير مسامية
- أرض قاحلة

المصدر: تقرير التقييم العالمي الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥) موس وآخرون.

الشكل ٣٠: التعرض لخطر غمر الأراضي والسيول في مصر – المصدر: موئل الأمم المتحدة

سياق التحول الحضري

يتركز ٩٥٪ من سكان البلاد تقريبًا كما تتركز أنشطتهم الاقتصادية الرئيسية على طول وادي النيل والدلتا ومنطقة القناة، وهو ما يمثل ٥ إلى ٦٪ فقط من مساحة البلاد الإجمالية البالغة مليون كيلومتر مربع. ويستمر التركز السكاني وتركز الأنشطة على هذا النحو على الرغم من السياسة المكانية الحكومية المهيمنة منذ أواخر السبعينيات والتي تهدف إلى تحويل التنمية نحو الصحراء لتخفيف الازدحام الزائد عن الحد في منطقة الوادي.

ويبلغ إجمالي عدد السكان في منطقة الدلتا ٣٩ مليون نسمة، وهو ما يمثل حوالي ٣٩٪ من إجمالي سكان مصر. وتشير الأرقام الرسمية إلى أنه في عام ٢٠٢٠، كان ٤٢,٧٨٪ من سكان مصر من الحضر، ويقيمون في ١٢٤ منطقة حضرية. وقد نمت هذه النسبة بشكل مطرد حتى انخفضت بشكل هامشي بين عامي ١٩٨٦ و١٩٩٦. ومن الجدير بالذكر أن مثل هذا الاتجاه لتناقص عدد سكان الحضر يرتبط أكثر بالحدود الإدارية للمناطق الحضرية في مصر أكثر من ارتباطه بالتنقل العام للسكان.

وفي مصر، يعتبر التعريف الرسمي للتعداد للمناطق الحضرية مجرد تعريف إداري: (١) المحافظات الحضرية – تقتصر على القاهرة، وبورسعيد، والسويس، ومؤخرًا الإسكندرية، أو (٢) التجمعات التي تم إعلانها «مدنًا» ولها مجلس مدينة، أو (٣) عواصم المناطق الريفية (المراكز). ولا يتعلق هذا التعريف بعدد السكان بل بالحدود الإدارية، والتي نادرًا ما أعاد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تصنيفها أو إعادة رسمها. وبعبارة أخرى، فإن السكان الذين يتم احتسابهم داخل الحدود الإدارية الجغرافية يعتبرون حضريين، في حين أن أي سكان خارجها يعتبرون ريفيين، مما يؤدي إلى التقليل بشكل كبير من التوسع الحضري.

تستمر المدن في مصر في النمو من حيث الحجم السكاني، ويستمر السكان في التحرك نحو هذه المناطق الحضرية للحصول على الفرص والخدمات الأفضل. وقد أدى النمو السريع للمدن المصرية إلى تفاقم الاختلال في توزيع الخدمات لصالح المراكز الحضرية الرئيسية، وخاصة القاهرة والإسكندرية. ونتيجة لذلك، أدى الضغط على المدن الكبرى في مصر إلى سلسلة من التحديات، مثل الزيادة السريعة في الكثافات السكانية وعدم كفاية البنية التحتية وتوفير الخدمات في المراكز الحضرية الكبرى، وفقدان التوازن البيئي بسبب استهلاك الموارد، والزحف الحضري على الأراضي الزراعية. وعلاوة على ذلك، تعد التجمعات السكنية العشوائية من بين التحديات الرئيسية التي تواجهها المدن.

ووفقًا لوزارة التنمية المحلية في عام ٢٠٠٧، فإن حوالي ١١٧١ منطقة في جميع أنحاء البلاد كانت تعتبر عشوائية، وتستوعب حوالي ١٥ مليون نسمة ، أي ما يقرب من ١٥٪ من إجمالي السكان. وفي منطقة القاهرة الكبرى، يعيش ما يقرب من ثلثي السكان في مناطق غير مخططة.

ي عام ٢٠١٨، أعلنت وزارة الإسكان عن هدفها للقضاء على المناطق العشوائية في مصر بحلول عام ٢٠٣٠. وقد تم هدم الأحياء غير المخططة كجزء من مشاريع التطوير. وتهدف هذه الجهود إلى إعادة توطين السكان الذين نزحوا نتيجة لهذه الهدمات في مجتمعات عمرانية جديدة في جميع أنحاء البلاد.

العام	الحضر	الريف	٪ الحضر	٪ الريف
١٩٤٧	٦٣٦٣	١٢٦٠٤	٣٤٪	٦٦٪
١٩٦٠	٩٩٦٥	١٦١٢	٣٨٪	٦٢٪
١٩٦٦	١٢٠٣٣	١٨٠٤٣	٤٠٪	٦٠٪
١٩٧٦	١٦٠٣٦	٢٠٥٩	٤٤٪	٥٦٪
١٩٨٦	٢١٢١٦	٢٧٠٣٨	٤٤٪	٥٦٪
١٩٩٦	٢٥٢٨٦	٣٤٠٢٧	٤٢,٦٠٪	٥٧,٤٠٪
٢٠٠٦	٣٠٩٥٠	٤١٦٣١	٤٢,٦٠٪	٥٧,٤٠٪
٢٠٢٠	٤٣٧٨١	٥٨٥٥٢	٤٢,٧٨٪	٥٧,٢٢٪

الشكل ٣١: نمو سكان الحضر وسكان الريف خلال الفترة من ١٩٤٧ حتى٢٠٢٠

المصدر: البنك الدولي

الشكل ٣٢: المدن الرئيسية في مصر – المصدر: موئل الأمم المتحدة

المجتمعات العمرانية الجديدة

انطلاقاً من الاعتراف الرسمي من الحكومة بأن «المناطق المأهولة القديمة على طول وادي النيل لم تعد قادرة على استيعاب العدد المتزايد من السكان، وأنه يتعين على المصريين التوسع في أراضيهم الصحراوية لضمان النمو المستدام للبلاد»، تم إطلاق سياسة المدن الجديدة في ١٩٧٤-١٩٧٥ بموجب القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩، بهدف جذب السكان إلى الظهير الصحراوي لوادي النيل، وإنشاء قاعدة صناعية خارج الوادي، وجذب الاستثمارات من القطاعين العام والخاص. وقد أدى ذلك إلى تأسيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (NUCA) التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتي أصبحت مسؤولة عن إنشاء مجتمعات جديدة. وشملت مسؤوليات هيئة المجتمعات العمرانية تحديد المواقع، وتوفير البنية التحتية داخل الموقع وخارجه، وتوزيع الأراضي على المستثمرين. وتتم إدارة المدن الجديدة الفردية من خلال «أجهزة تنمية المدن» التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وكان من المخطط أن يكون **«الجيل الأول»** من المدن الجديدة مستقلاً جغرافيًا واقتصاديًا عن المدن الكبرى (مثل دمياط الجديدة، والعاشر من رمضان، والسادس من أكتوبر، والسادات) مع توفر قاعدة صناعية وعدد كبير من السكان المستهدفين. وتم تخطيط **«الجيل الثاني»** ليشمل تسع تجمعات سكنية جديدة في الظهير الصحراوي المحيط بالقاهرة الكبرى في منتصف الثمانينيات، مع اعتماد مفهوم التجمعات التابعة. وبالتوازي مع ذلك، تم إنشاء **«جيل ثالث»** من المدن الجديدة بالقرب من الظهير الصحراوي لتكون مدنًا شقيقة أو توأمًا للمدن الإقليمية. ومن الأمثلة على ذلك أسيوط الجديدة، وطيبة الجديدة، والمنيا الجديدة، وغيرها.

وحتى أوائل التسعينيات، تم تطوير المدن الجديدة إلى حد كبير لاستهداف الطبقات العاملة من خلال بناء مجموعات سكنية منخفضة التكلفة مدعومة من الدولة. ومع ذلك، تعرضت الأجيال الثلاثة السابقة من المدن الجديدة لانتقادات بسبب جودة وجمالية السكن الاجتماعي. وتم اعتماد التحول نحو نهج أكثر توجهًا نحو الرأسمالية في السنوات التالية. ويمكن ملاحظة هذا التحول في الحدود الممتدة للمدن الجديدة والتوجه نحو جذب قطاعات المستثمرين في المجتمع. وفي الوقت نفسه، تم دمج ثلاث تجمعات سكنية تابعة من «الجيل الثاني» لإنشاء القاهرة الجديدة في الصحراء شرق العاصمة.

التحديات التي تواجه المدن الجديدة

غالبًا ما يتم انتقاد البلدات/المدن الجديدة بسبب معدل إشغالها المنخفض بشكل ملحوظ. ففي البداية، تم التخطيط للمدن الجديدة لاستضافة ما يصل إلى خمسة ملايين نسمة. ومع ذلك، لم يصل أي مجتمع حضري جديد إلى عدد السكان المستهدف، ولم تتجاوز الغالبية العظمى من السكان حتى نسبة ٥٠٪. ووفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن نجاح المدن الجديدة في تلبية احتياجات السكان المستهدفين أقل بكثير وتتراوح النسبة من ٣٪ كحد أدنى إلى ٢٧٪ كحد أقصى. وفي تعداد عام ٢٠١٣ تم إحصاء أقل من ٥٪ من سكان البلاد المحليين في جميع المدن الجديدة.

وعلاوة على ذلك، تظل المدن الجديدة تعتمد على استثمارات الدولة، ولا تزال الإدارة مركزية في يد الدولة. وأيضًا، تعتبر المدن الجديدة عمومًا بديلًا ليس في متناول الجميع. ويرتبط هذا بشكل أساسي إذا راعينا جانب العرض وحده وراعينا بدرجة محدودة الديناميكيات السياقية مثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى زيادة تكلفة الخدمات الأساسية مثل وسائل النقل. وفي بعض الحالات، لم يتم إجراء الاختبارات الفنية المناسبة قبل التطوير مثل اختبارات التربة على سبيل المثال. وعليه، لم يكن من الممكن تطوير الأراضي المخصصة وبقيت خالية على الرغم من ارتفاع قيمة مضاربتها.

والأهم من ذلك، أن معايير الإسكان العالية والاستخدامات المقيدة المفروضة في المدن الجديدة قد خفضت من جاذبية هذه المدن لدى الطبقتين المتوسطة والأقل من المتوسطة في المجتمع. على سبيل المثال، معظم المباني في المدن الجديدة غير مصرح أو مسموح لها بفتح متاجر البيع بالتجزئة، أو الخدمات أو المكاتب، بينما تكون هذه الاستخدامات المحظورة في كثير من الأحيان وسيلة لإدرار الدخل لغالبية المجتمعات الحضرية في مصر.

ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن بعض المدن شهدت تقليل في هذه القيود. على سبيل المثال، في مدينة السادس من أكتوبر، سُمح بتغيير استخدامات الأراضي المخصصة لمناطق سكن العمال، وكانت النتيجة تحويل المجمعات السكنية إلى سلسلة من المتاجر الصغيرة والخدمات. ومثل هذا التدخل، إذا نجح، يمكن أن يكون مؤثرًا ويمكن ترجمته إلى مدن أخرى لتحفيز الفرص التنموية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المدن الجديدة في مصر شهدت تطورًا ملحوظًا خلال تدفق اللاجئين السوريين إلى البلاد، وتحديدًا هؤلاء اللاجئين الموجودين في القاهرة الكبرى والإسكندرية ودمياط. ويمكن أن يرتبط ذلك بشكل أساسي بالإمكانات التي تحملها تلك المدن الجديدة، مثل السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان، للاجئين السوريين، مثل قربها من الجامعات والفرص الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى كونها مناطق غير مأهولة نسبيًا ويمكنها أن تستضيف السكان اللاجئين.

وإلى جانب المعاملة التفضيلية من قبل الهيئات الوطنية، تمكن اللاجئون السوريون من الوصول إلى عدد من الفرص الاقتصادية وفرص سبل كسب العيش، مما ساهم في التنمية الشاملة لهذه المدن الجديدة. وفي كثير من الحالات، أدت الشبكة الاجتماعية القوية التي أنشأها اللاجئون السوريون مع مرور الوقت إلى أن تصبح بعض المدن الجديدة مثل السادس من أكتوبر (أو دمشق الصغرى) ودمياط الجديدة معروفة كوجهة الوصول الأولى لملتمسي اللجوء الجدد من مجتمع اللاجئين.

دور ميناء دمياط في محافظة دمياط

محافظة دمياط هي نافذة مصر الأولى على ساحل البحر الأبيض المتوسط. وتقع شمال الدلتا على الضفة الشرقية لنهر النيل، وتبعد عاصمة المحافظة عن مصب النهر بحوالي ١٥ كيلومترًا.

شهدت المحافظة تغيرات اقتصادية كبيرة في منتصف الثمانينات من القرن العشرين كرد فعل مباشر على إنشاء ميناء دمياط الذي يعتبر ميناء تبادلي مع ميناء الإسكندرية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض كبير في تكاليف الشحن ورسوم انتظار السفن. وحقق تطور نقل الحاويات قفزة كبيرة باعتبار ميناء دمياط ميناء عبور يضم أكبر مساحة للحاويات في مصر. وتمتلك المحافظة أسطول صيد يبلغ ٥٠٪ من إجمالي أسطول الصيد على المستوى الوطني وترسانة لبناء السفن. كما توجد منطقة صناعية حرة بجوار الحد الشرقي لميناء دمياط بمساحة ٨ كيلومتر مربع للصادرات الصناعية. كما توجد منطقة صناعية إضافية تقع جنوب مدينة دمياط الجديدة بمساحة تزيد عن ٢,٥ كيلومتر مربع.

وقد سجلت محافظة دمياط، المعروفة بصناعة الأثاث باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للدخل، صفر بطالة (أدنى معدل بطالة في البلاد) وشهدت تدفق العمال القادمين من المحافظات المجاورة مثل الدقهلية والغربية. لكن في السنوات القليلة الماضية، واجه القطاع تحديات مختلفة، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، حيث يبلغ المعدل الحالي ٨٪.

يتميز منتجع رأس البر بموقع فريد يشكل بانوراما رائعة تقع عند نقطة التقاء نهر النيل مع البحر الأبيض المتوسط عند «اللسان» على شكل مثلث. وقد شهد المنتجع تطورًا هائلًا جعله في صدارة منتجعات الجمهورية في السياحة المحلية.

كما توجد بالمحافظة العديد من الاستثمارات مثل تجميد وتعبئة الخضروات والفواكه بالمنطقة الصناعية الحرة بمدينة دمياط الجديدة، والصناعات الخشبية، والصناعات المكملة لصناعة الأثاث.

ومن الجدير بالذكر أن إنشاء ميناء دمياط والطريق الدولي السريع والمناطق الصناعية بدمياط الجديدة غير بشكل كبير منظور التنمية في محافظة دمياط. ومع ذلك، فإن استراتيجية التنمية العمرانية المقترحة في الإستراتيجية الإقليمية لدمياط لم تكن ناجحة تمامًا في تحقيق توزيع أكثر توازنًا للسكان والنشاط الاقتصادي على الأراضي الزراعية المحدودة. وقد أخفق محور التنمية الجديد بين الشرق والغرب في استيعاب النمو السكاني بالمحافظة أو تخفيف الضغط عن محور التنمية بين الشمال والجنوب على فرع دمياط. ويرجع ذلك في الأساس إلى النمو السكاني المتقلب في دمياط الجديدة وعدم تمكن كفر سعد وكفر البطيخ من الوصول إلى حجم سكاني قادر على إنشاء مراكز حضرية ثانوية ذات جدوى اقتصادية.

ميناء دمياط، محافظة دمياط، مصر

المصدر: صور خرائط جوجل

استخدام الأراضي

تتكون أراضي المحافظة من رواسب نهرية ترسبت على مدار آلاف السنين. وتشمل معالمها الجغرافية المهيمنة نهر النيل والدلتا، اللذين يغطيان ٤,٦٪ من مساحة المحافظة، بينما توجد الضفاف الرملية والمستنقعات المالحة على طول الساحل. وتمتد الكثبان الرملية بمحاذاة الساحل الشمالي للدلتا من شرق بحيرة البرلس حتى الحدود الشمالية لمدينة كفر البطيخ. وتحد هذه المنطقة من الجنوب أشجار النخيل الكثيفة، وبانتقالها إلى الداخل بعيدًا عن الشاطئ الشمالي، تبدأ مناطق المروج والمستنقعات والبرك تسيطرعلى طبيعة المنطقة.

لقد مرت الدلتا بعدد من مراحل التوسع والتكدس مع مرور الوقت. ومع ذلك، خلال القرن ونصف القرن الماضيين، ساهم بناء السدود والقناطر على طول المجرى العلوي والسفلي لنهر النيل في الانكماش التدريجي لحجم الدلتا. وتشكل الأراضي المزروعة في المحافظة حوالي ٧٤٪ من مساحة الأرض، فيما تغطي المياه أكثر من ٢٠٪ من مساحة المحافظة. وتقع الأراضي القاحلة بشكل رئيسي على الشريط الساحلي وهي غير مناسبة للإمكانات الزراعية بسبب ارتفاع نسبة الملوحة. ويقسم نهر النيل المحافظة إلى قسمين، يحمل المياه على طول فرعه الشرقي عبر الدلتا من القاهرة إلى البحر الأبيض المتوسط. ومنطقة الدلتا، الواقعة على ضفتي نهر النيل، هي المسؤولة عن إنتاج معظم المحاصيل المزروعة في دمياط.

وعلى الرغم من زراعة المحاصيل المتنوعة في المحافظة، إلا أن محاصيل القمح والبرسيم الطويل هي السائدة خلال فصل الشتاء، بينما تكثر زراعة الأرز خلال فصل الصيف. وتربة المنطقة المتكونة من الترسبات النهرية تكون بشكل عام رملية (كلسية) وتعاني من سوء الصرف، إذ يقل منسوب المياه الجوفية فيها غالباً عن ١٥٠ سم تحت سطح الأرض، مما يؤدي إلى ارتفاع ملوحة التربة.

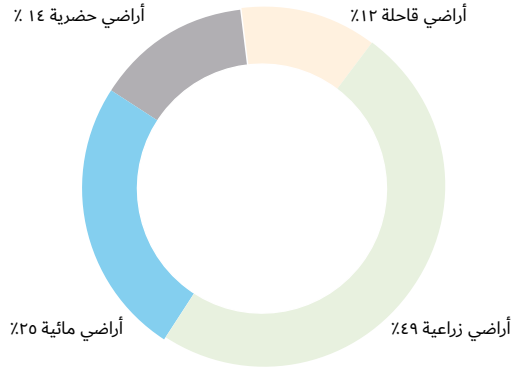

الشكل ٣٣: نسب أشكال السطح الجغرافي للأرض في محافظة دمياط –
المصدر: موئل الأمم المتحدة

المناطق الحضرية في
عام ٢٠٠٠

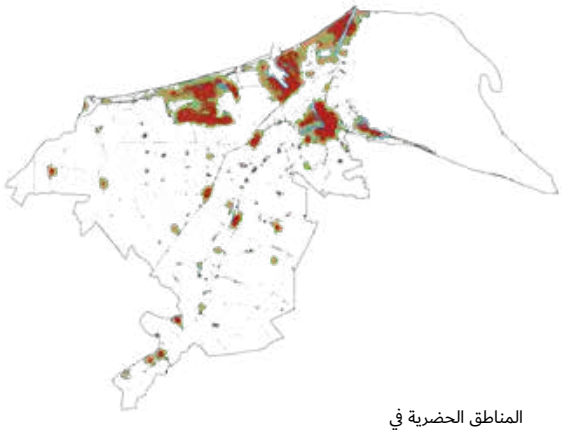

المناطق الحضرية في
عام ٢٠١٥

الشكل ٣٤: المناطق الحضرية في عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ –
المصدر: موئل الأمم المتحدة

البيئة

التحديات البيئية

وتتدهور جودة المياه الجوفية نتيجة للتلوث الناتج عن مياه الصرف المنزلية ومياه الصرف الصحي التي تحتوي على مواد كيميائية زراعية، كما أن مستويات الملوحة عالية للغاية. ورغم أن هذا أمر مثير للقلق، إلا أنه يمكن القول إن معظم مياه النيل وقنوات الري ما تزال غير ملوثة. وتشهد جودة المياه في بحيرة المنزلة تدهورًا كبيرًا، كما أن المستويات المسجلة للعديد من المواد الثقيلة تتجاوز الحدود المسموح بها بأكثر من ٢٠ مرة. أما بالنسبة للمعايير الكيميائية القياسية (إجمالي المواد الذائبة، الأكسجين الكيميائي، الأكسجين البيولوجي، الفوسفات) فإن القيم المسجلة تتجاوز الحدود المسموح بها بنحو ثلاث إلى عشر مرات، ويعود جزء كبير من أسباب تدهور جودة المياه إلى عاملين: زيادة أحمال تلوث المياه الواردة وانخفاض كميات مياه البحر الداخلة إلى البحيرة منذ إغلاق القنوات بين البحيرة والبحر عام ١٩٦٧ .

وقد انخفضت كمية المياه العذبة والطمي التي يتم تصريفها من نهر النيل إلى البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير، خاصة مع بناء السد العالي في أسوان. ونتيجة لذلك، شهدت محافظة دمياط تآكلًا كبيرًا في خطها الساحلي، حيث بلغ ٥٠٠ مترًا خلال ١٠ سنوات تقريبًا (١٩٨٣ - ١٩٩٥). ويستمر التآكل بشدة مع التوسع الحضري المستمر على طول ضفاف النهر والساحل. وقد تم قياس متوسط معدلات تغير الخط الساحلي من -٣٥ م/سنة إلى ٤٠ م/سنة من الأقمار الصناعية وتم التحقق منه على الأرض اعتمادًا على تدابير الحماية المطبقة واتجاه الخط الساحلي فيما يتعلق بالعمليات البحرية.

علاوة على ذلك، ونظرًا لموقعها في منطقة ساحلية منخفضة، أي منطقة دمياط، تتأثر دمياط بشكل كبير بالآثار الضارة لتغير المناخ. وتتعرض المحافظة لتهديدات كبيرة تتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر، والتي لها تداعيات اجتماعية واقتصادية حرجة على دلتا النيل، بما في ذلك فقدان الموارد الزراعية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الرئيسية. وبناءً على توقعات جامعة المنصورة، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد يمكن أن يغمر ما يقرب من ٢٥٤ كيلومترًا مربعًا من أراضي المحافظة، وهو ما يمثل ١٦٪ من إجمالي أراضيها.

يزداد معدل الارتفاع العالمي لمستوى سطح البحر، وهبوط الأرض والزلازل: وتشير تقديرات العديد من دراسات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي بما يصل إلى متر واحد، حتى أن بعض الدراسات أشارت إلى أن ما يقرب من ثلث الأراضي في دلتا النيل سوف تغمرها المياه بحلول عام ٢١٠٠. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ٣٩١٠٠٠ شخص سيضطرون إلى الانتقال إلى أماكن إقامة جديدة. وباعتبارها جزءًا من منطقة الدلتا المتضررة من الزلازل، يوجد في دمياط موقعان نشطان تاريخيًا: أحدهما بالقرب من مدينة رأس البر والآخر بالقرب من مدينة جمصة. وفي عام ١٩٨٨، ضرب زلزال قوي المنطقة على غرار زلزال عام ١٩٥٥.

وتتعرض المنطقة لفيضانات المياه السطحية الغزيرة، خاصة في المناطق الحضرية ذات النفاذية السطحية المنخفضة. قد يحدث نقص أو تعطل في نظام الصرف الصحي في المناطق الحضرية. وعلاوة على ذلك، فإن الساحل الشمالي معرض للفيضانات الساحلية بمياه البحر بسبب عواصف الرياح الشديدة في نفس وقت المد العالي (عرام العواصف). تواجه المحافظة تحديات بيئية أخرى، تتعلق بشكل رئيسي بتدهور الأراضي وتلوث التربة والمياه.

وتنبع هذه التحديات من التوسع الحضري السريع، والاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية، والتخلص من النفايات غير المعالجة مباشرة في المسطحات المائية. وعلاوة على ذلك، تظل النفايات الصلبة تمثل تحديًا بيئيًا كبيرًا في دمياط. وهناك حاجة ملحة لإصلاح شامل لآلية إدارة النفايات الصلبة في المحافظة، وخاصة فيما يتعلق بالنفايات المنزلية والزراعية والتخلص من النفايات الخطرة.

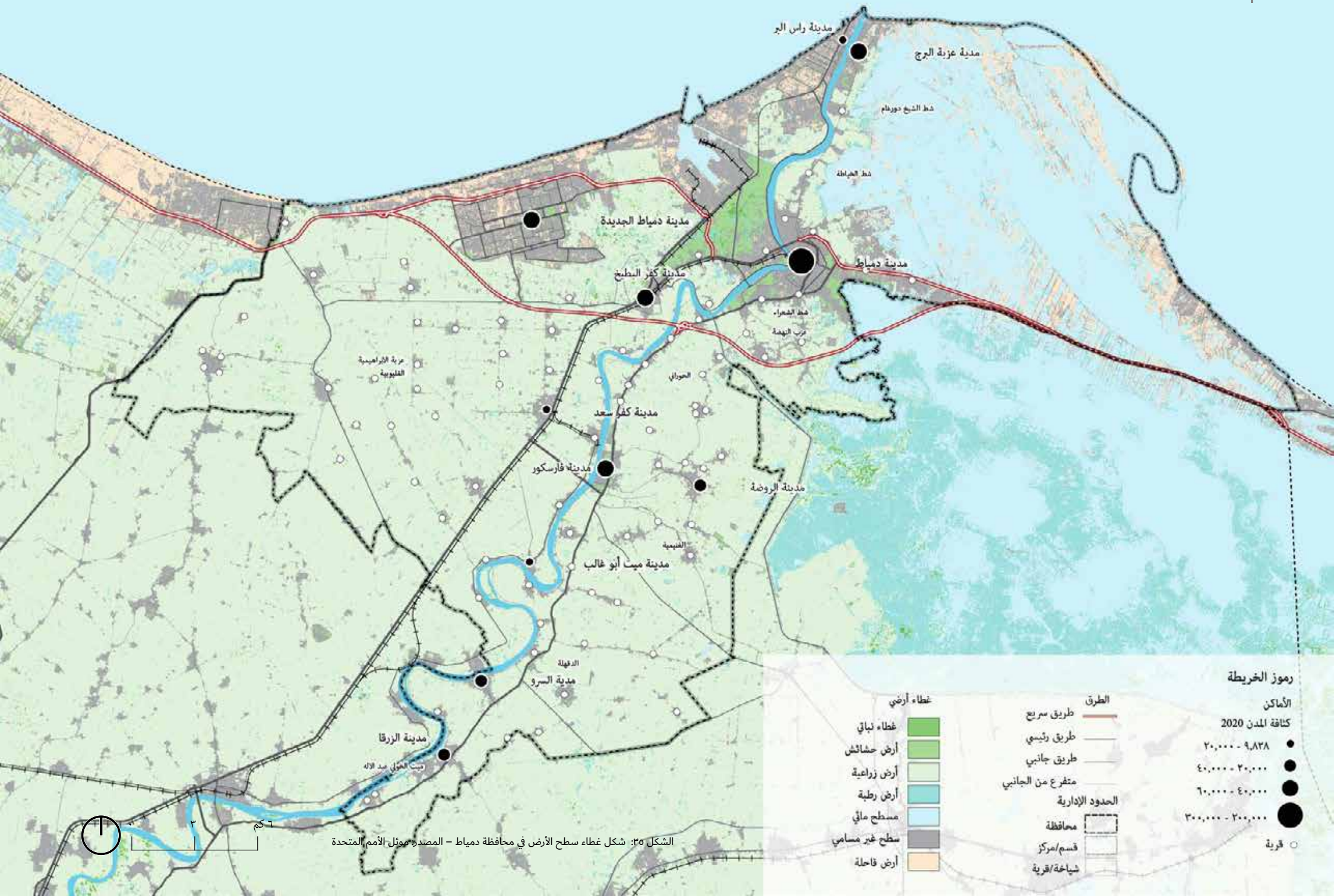

الشكل ٣٥: شكل غطاء سطح الأرض في محافظة دمياط – المصدر: موئل الأمم المتحدة

الاقتصاد

تتميز التنمية الاقتصادية في دمياط بطبيعتها متعددة الأوجه دون وجود قطاع أحادي يقود النمو الاقتصادي للمحافظة. وهنا تلعب الزراعة والتجارة والصناعة والصناعات الحرفية دورًا محوريًا في التنمية الشاملة لمحافظة دمياط. لكن من المتوقع، وفقًا للخطط الاستراتيجية الإقليمية والمحلية، أن تزداد الأهمية النسبية للصناعات الحرفية في المستقبل القريب. وكذلك من المتوقع أن يكتسب النشاط التجاري أهمية أكبر مع تشغيل ميناء دمياط بالطاقة الاستيعابية المقررة له بالتوازي مع تنمية الصناعات الحرفية.

ومن ناحية أخرى، تعتبر محافظة دمياط أقل محافظات المنطقة مساهمة في مجال الزراعة. ورغم المقترحات الداعية لزيادة فرص العمل في القطاعين الزراعي والسمكي، إلا أن محدودية المساحات الزراعية ستسهم في تراجع حصة العمالة الزراعية لصالح زيادة معدل نمو العمالة الصناعية كنتيجة نهائية لسياسات التنمية المستقبلية التي تركز على نمو القطبين الجديدين للمنطقة، وهما دمياط الجديدة وميناء دمياط. وتتمثل الموارد الاقتصادية بدمياط في الموارد البشرية والطبيعية من الأراضي الزراعية والثروة السمكية والثروة الحيوانية والتي تشكل القوة الاقتصادية الحالية. ولذلك تعتبر الصناعات التحويلية والزراعة وصيد الأسماك من القطاعات الرئيسية التي توفر فرص العمل في المحافظة، حيث يعمل حوالي ١٨٪ من القوى العاملة في الزراعة. وعلى الرغم من أن حوالي ٥٣٪ من القوى العاملة تعمل في القطاع الصناعي، إلا أن هذه نسبة مختلفة عن المعدل الوطني البالغ ١٣,٩٪. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تكتسب الصناعات الصغيرة أهمية أكبر في دمياط. ومن بين جميع القطاعات، كانت قطاعات السمسرة والعقارات وخدمات الأعمال هي الأسرع نموًا.

وتزخر المحافظة بالعديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد بشكل رئيسي على الاستفادة من الإنتاج الزراعي، حيث توجد عدة مصانع منها مصانع النسيج والمنتجات الغذائية. وتعد صناعة الأثاث والنجارة والأخشاب القطاع الرائد في الصناعات اليدوية بدمياط، حيث تشكل أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الصناعات اليدوية. وقد أثر توقيع مصر على العديد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية، تأثيرًا مباشرًا على الديناميكية الاقتصادية للحكومة، مما زاد من منافستها الدولية وإنتاجها الصناعي الذي يساهم في السوق الدولية.

ويشكل الموقع الاستراتيجي لميناء دمياط على البحر الأبيض المتوسط نقطة محورية للتجارة الدولية والتجارة العابرة، مما يفتح إمكانات تنموية لا حصر لها للمحافظة. علاوة على ذلك، تشكل المنطقة الصناعية الحرة الموجودة بالميناء مركزًا اقتصاديًا مهمًا إضافيًا يمكنه استيعاب العمالة والخبرة الفنية من دمياط والمحافظات الأخرى.

القطاع الصناعي: تعتبر محافظة دمياط من أهم محافظات الجمهورية حيث تتعدد بها الصناعات وتتصدرها صناعة الأخشاب (تستحوذ المحافظة على ١٩,٣٠٪ من إجمالي مصانع الجمهورية)، وصناعة الأثاث (٢٦,١٪)، وتجهيز وتقطيع الأخشاب (١٣,٥٪)، وصناعة السفن وإصلاحها (١٢,٥٪)، من بين الصناعات المختلفة الأخرى (الشكل ٢٦).

العوامل الرئيسية التي تساهم في التنمية الصناعية في المحافظة هي: (١) توفر السلع شبه المصنعة والمتوسطة التي يمكن استيرادها من الميناء، وكذلك المنتجات الزراعية، (٢) قوة الميزة المكانية النسبية، وروابط الاتصال، وتوافر القوى العاملة الماهرة والمدربة على مستوى المحافظة، (٣) وعدم انقطاع شبكة نقل المواد الخام، (٤) وموقع المحافظة المتميز والمطل على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، (٥) والفرص التنموية القوية في مجال الإنتاج والصناعات السمكية (محافظة دمياط هي الثانية في إنتاج الأسماك على مستوى الجمهورية)، (٦) والصناعات النسيجية المميزة، وصناعة الأخشاب، وفتح صناعات جديدة ومتطورة في مجال الأثاث الخشبي.

قطاع السياحة: تتمتع محافظة دمياط بإمكانات سياحية مميزة، خاصة مع وجود شواطئ ومسطحات مائية متنوعة مطلة على البحر الأبيض المتوسط ونهر النيل. ويمكن العثور على مثل هذه المناطق في منطقتي رأس البر وعزبة البرج في الجهة المقابلة للسان عند ملتقى نهر النيل ومياه البحر الأبيض المتوسط، وبحيرة المنزلة. وتعتمد الموارد السياحية بمحافظة دمياط على السياحة الداخلية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الإسكندرية، حيث تبلغ حصتها ٢٠٪ من إجمالي السياحة الداخلية بالمنتجعات المصرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المناخ المعتدل والتراث الغني والمعالم السياحية البيئية، مثل بحيرة المنزلة، تضيف إلى فرص التنمية الاقتصادية المحتملة.

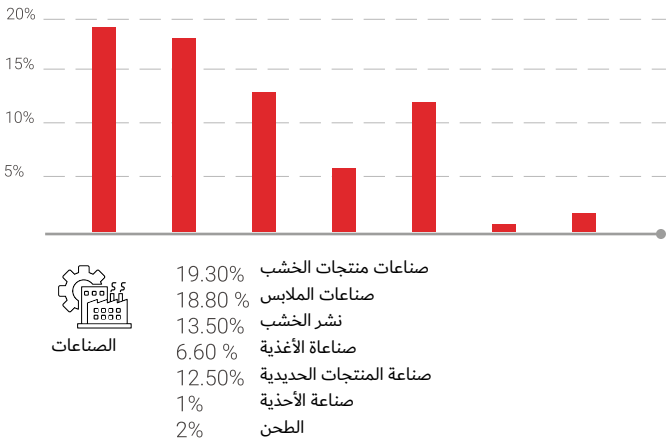

الشكل ٣٦: استخدامات الأراضي في محافظة دمياط – المصدر: موئل الأمم المتحدة

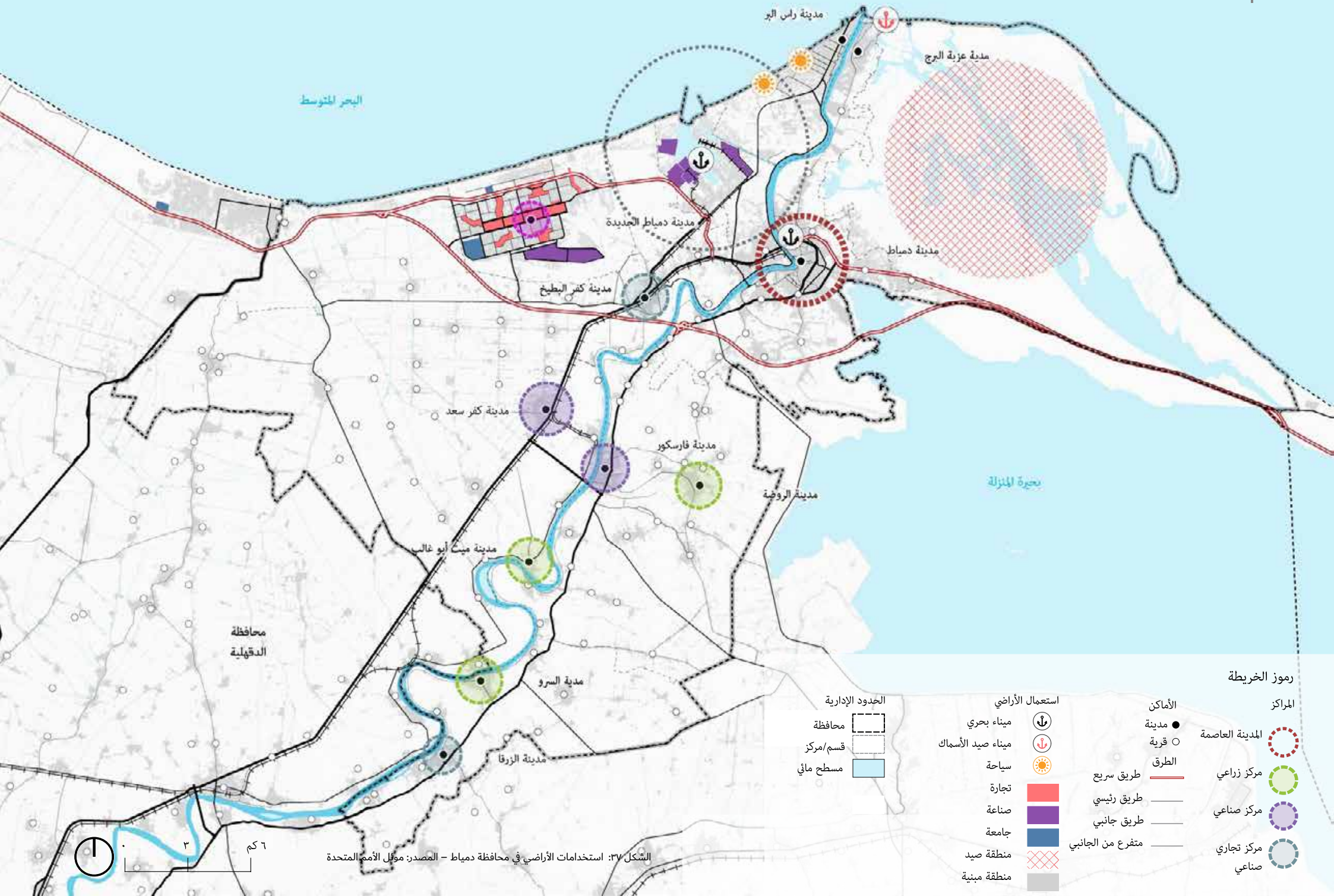

الشكل ٣٧: استخدامات الأراضي في محافظة دمياط – المصدر: موئل الأمم المتحدة

النقاط الرئيسية على المستوى الوطني

في عام ٢٠٢١، شهدت المناطق الحضرية المأهولة في مصر تطورًا كبيرًا على المستوى الوطني، حيث تجاوز التوسع الحضري نسبة ١٣٪، مقارنة بـ ٨٪ بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٣، وفقًا للتقرير السنوي الصادر عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP).

وفقًا لتقرير صادر عن البنك الدولي، من المتوقع أن ينمو عدد سكان المدن في مصر بنحو ٤١,٤ مليون بحلول عام ٢٠٥٠. هذا النمو المتوقع سيزيد من الضغط على تقديم الخدمات الحضرية ويزيد من هشاشة الأصول والسكان أمام المخاطر المتعلقة بالمناخ، والتي تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر ضعفًا

التحضر:

تشمل تداعيات التحضر السريع في مصر ما يلي:

- الضغط على البنية التحتية: يضع التحضر السريع ضغطًا هائلًا على أنظمة البنية التحتية مثل شبكات النقل والخدمات العامة والمرافق.
- عجز في تلبية احتياجات المياه: هذا العجز يغذيه جزئيًا النمو السكاني الذي يزيد الطلب على موارد المياه. الاعتماد المتزايد على نهر النيل لتلبية جميع احتياجات المياه العذبة للري والصناعة والاستخدام المنزلي أصبح غير مستدام في ظل الاتجاهات الحالية للتحضر.
- زيادة تلوث الهواء والازدحام المروري: انخفاض مستخدمي النقل العام أدى إلى زيادة التلوث المروري والازدحام في المناطق الحضرية.
- نقص المساحات المفتوحة: تبلغ حصة الفرد من المساحات المفتوحة في المدن المصرية حوالي ١-٢ متر مربع فقط، وهو ما يعتبر منخفضًا مقارنة بالمعايير العالمية.

الاقتصاد:

الوضع الاقتصادي العام في مصر معقد، ويتأثر بعوامل داخلية وخارجية. التضخم كان مشكلة كبيرة، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تقليص الدعم على الأساسيات مثل الوقود والكهرباء. هذه التخفيضات، على الرغم من أهميتها للإصلاح الاقتصادي، زادت من تكلفة المعيشة للعديد من المصريين. تفاقمت المشاكل الاقتصادية في السنوات الأخيرة بسبب تحديات داخلية مثل ضعف الصادرات غير النفطية، ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محدودية نشاط القطاع الخاص، وندرة فرص العمل، خاصة للشباب والنساء، مع زيادة الدين الحكومي.

التغير المناخي:

• سيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم نقاط الضعف الحالية في مصر، مع إمكانية تعميق التنمية البشرية المستمرة والتفاوتات المكانية. يزيد تغير المناخ من عدم اليقين بشأن توافر موارد المياه في البلاد، ويزيد من موجات الحر والتصحر التي تؤثر على التنوع البيولوجي، ويهدد الأمن الغذائي وتوافره.
• لا يزال النمو الاقتصادي والانبعاثات في مصر مرتبطين ارتباطًا وثيقًا ببعضهما البعض، كما ينعكس في إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٩، والتي نمت بنسبة ١٦٣٪ من حيث القيمة المطلقة و٤٧٪ للفرد.١ بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ فقط، زادت الانبعاثات بنحو ٣١٪، من ٢٤٨ مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٢٥ مليون طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠١٥,٢
• في عام ٢٠١٩، شكلت الطاقة والنقل والصناعة حوالي ٨٠٪ من إجمالي الانبعاثات. تقدر مصر أن قطاع الطاقة لعام ٢٠١٥، والذي يشمل انبعاثات النقل والصناعة (٦٥٪)، والعمليات الصناعية واستخدام المنتجات (IPPU) (١٢٪)، يمثلان معًا ٧٧٪ من الانبعاثات.٤ وتظل انبعاثات مصر العالمية عند حوالي ٠,٦٪
• استنادًا إلى الدراسات ٥٢ ٥٣، فإن مصر معرضة بشدة لتأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر (SLR). من بين ٨٤ دولة نامية تم تقييمها لتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار ١,٠ متر، ظهرت مصر كثاني أكثر الدول عرضة للخطر من حيث تعرض سكانها الساحليين وتم تحديدها على أنها خامس أكثر الدول تضررًا فيما يتعلق بنسبة المناطق الحضرية المعرضة للخطر.
• لتحقيق هدف مصر في خفض الانبعاثات بنسبة ٦٥٪ في قطاع النفط والغاز وخفض بنسبة ٣٣٪ في قطاع الكهرباء، فإن الأمر يتطلب أكثر من مجرد تقليل الاستهلاك المكثف للطاقة. يجب على السكان الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة مع تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. اعتبارًا من عام ٢٠١٩، يمثل استهلاك الوقود الأحفوري ٩٥٪ من مزيج الطاقة الأولية في مصر، مع تشكيل الطاقة المتجددة ٥٪ فقط٥٤.
• يحتل قطاع النقل المرتبة الثانية من حيث الانبعاثات، حيث يساهم بنسبة ١٥٪ من الانبعاثات بعد قطاع الطاقة، مع الاعتماد الكبير على النفط. والجدير بالذكر أن ميزانية مصر ٢٢/٢٠٢١ تخصص استثمارًا متزايدًا بشكل كبير في قطاع النقل مقارنة بالسنوات السابقة. تهدف هذه الزيادة في التمويل إلى مضاعفة الاستثمار مقارنة بعام ٢٠٢٠ والأعوام السابقة. تشمل الأنشطة المخطط لها تعزيز السكك الحديدية، وتصنيع المركبات الكهربائية، وتطوير الحافلات الهيدروجينية.

الهجرة

وضع اللاجئين في مصر معقد، ويعكس التحديات الأوسع للهجرة والنزوح في المنطقة. تعد مصر وجهة ونقطة عبور للاجئين والمهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا أو أجزاء أخرى من الشرق الأوسط. تشمل الجوانب الرئيسية لوضع اللاجئين في مصر توفير الدعم والخدمات الكافية لهم، بما في ذلك الوصول إلى التعليم، الرعاية الصحية، وفرص العمل. تواجه مصر تحديات كبيرة في تلبية احتياجات اللاجئين، خاصة في ظل تزايد عدد اللاجئين والتأثيرات الاقتصادية الحالية.

وضع اللاجئين واحتياجاتهم في مصر

- ١٢٪ من اللاجئين لم يذهبوا للى المدرسة قط
- تم وضع استراتيجيات التكيف مع سبل العيش من قبل الغالبية العظمى من اللاجئين من أجل أن يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية وخاصة لتغطية تكاليف السكن والإيجار
- يتم توظيف معظم اللاجئين العاملين تقريبًا بشكل غير رسمي دون عقد بسبب القيود القانونية للحصول على تصاريح عمل قانونية، مما يؤدي إلى تفاقم الضعف والحاجة إلى المساعدة النقدية
- وتشير التقديرات إلى أن جميع اللاجئين تقريبًا يفتقرون إلى القدرة على الوصول إلى الحسابات المصرفية.
- ويعتمد أكثر من ٨٠٪ من اللاجئين السوريين على العمل كمصدر رئيسي للدخل.
- ولا يزال ٣٢,٥٢٣ فردًا سوريًا مصنفين على أنهم فقراء للغاية أو فقراء للغاية في قائمة الانتظار لتلقي مساعدات نقدية متعددة الأغراض.
- وأفاد ٣٥٪ من اللاجئين السوريين الذين يتلقون مساعدات شهرية أنهم غير قادرين على تلبية نصف احتياجاتهم الأساسية.
- وأفاد ٤٥٪ من السوريين الذين يتلقون مساعدات نقدية بأنهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد بين قوسين وفقًا لمؤشر RCSI

٢

تقديم الأطر

المستوى الوطني - الإقليمي - مستوى المدينة

صورة تظهر الشارع الرئيسي و تقاطع سكة الحديد في كفر البطيخ، مصر.
المصدر: برنامج الموئل ٢٠٢٤

نظام الحوكمة والإدارة الوطنية

الحوكمة

تنقسم جمهورية مصر العربية كذلك إلى وحدات محلية مختلفة مثل المحافظات (البالغ عددها ٢٧ محافظة)، والمدن، والمراكز (الأقسام)، والمناطق (الأحياء)، والقرى (الشياخات). وعلى الجانب الآخر، يتم تنظيم المجتمعات الريفية بشكل مختلف، حيث يتم تقسيم المنطقة الريفية للمركز إلى وحدات محلية حيث تتكون كل وحدة من قرية رئيسية واحدة (تعرف بالقرية الأم) والقرى التابعة لها. وتشير كلمة زمام إلى الأراضي الزراعية التابعة لقرية واحدة، والمساحة المبنية للقرية، وتجمعات سكنية مجزأة أخرى.

وتوضع كل محافظة تحت سلطة محافظ (يعينه رئيس الجمهورية)، يتولى المهام الإدارية والتنفيذية، ومجلس شعبي محلي يتولى الدور الاستشاري والرقابي على أنشطة مجالس المدن والقرى، على سبيل المثال، الموافقة على القرارات، وإعداد الموازنات، ووضع التوصيات بسبل زيادة الإنتاجية. وعلى مستوى المركز والقسم، يتولى رؤساء المدن السلطة الإدارية والتنفيذية.

وعلى الرغم من مبادرة اللامركزية، تظل العلاقة بين المستويين المحلي والوطني مركزية. والحكومة المركزية هي صانع القرار الرئيسي المسؤول عن تيسير الوصول إلى الموارد المالية وحيث يتم وضع السياسات وخطط التنمية والموافقة عليها. ورغم أن الوزارات تتولى مسؤولية صنع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي، تقوم المحافظات والمدن على المستوى المحلي بتنفيذ الخطط التنموية من خلال تعاون إداراتها القطاعية مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني، على المستوى الوطني، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، على مستوى المدن الجديدة.

التخطيط الحضري

في أعقاب حرب عام ١٩٧٣، تم وضع خطة وطنية خمسية لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي الشامل. وبناء عليه، تأسست الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ١٩٧٨ وكانت مسؤولة عن إعداد الخطط العمرانية لجميع المدن والقرى في مصر. وكان دور الهيئة استشاريًا ولا يتضمن أي مسؤوليات تنفيذية. وفي عام ١٩٨٢ صدر قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢، وتحولت الهيئة العامة للتخطيط العمراني إلى جهة تنفيذية، وأصبحت الجهاز المركزي المسؤول عن إقرار الخطط الرئيسية. وبدأت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإنشاء مراكز إقليمية في عام ١٩٨٦ لتكون أقرب إلى المستفيدين من المخطط المكاني. وتمثل المحافظات التي يتم تشكيلها بموجب قرار من رئيس الجمهورية المستوى الإداري المحلي الأول والرئيسي وتتكون من نوعين: حضري بسيط وحضري مركب. وتقوم وحدات الحكم المحلي بإطلاق وإدارة الخدمات العامة وتصميم المناطق الصناعية داخل المناطق التابعة لها. وتنقسم هذه المناطق إلى مراكز (أقسام) ومدن وأحياء وقرى، وكلها تشكلت بموجب قرار من رئيس الوزراء.

ومع صدور قانون تخطيط القاهرة الكبرى رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢، الذي حدد دور الهيئة العامة للتخطيط العمراني، تم تطوير سياسات الحكم المحلي وخطط التنمية على المستوى الوطني. وفي وقت لاحق، تم إنشاء جهاز التخطيط والتنفيذ لإقليم القاهرة الكبرى، وكان مسئوليته محدودة في إعداد المخطط الهيكلي للقاهرة الكبرى. وواصلت الهيئة العامة للتخطيط العمراني لعب دور أساسي في عملية التخطيط الحضري. وفي عام ٢٠٠٨، وبموجب القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨، تم تكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتخطيط الاستراتيجي الكامل متعدد المستويات على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وفي الوقت نفسه، جرت محاولات لتحقيق اللامركزية في إجراءات التخطيط الحضري من خلال إسناد مسؤوليات التطوير/الصيانة الحضرية الجزئية على المستوى المحلي للمدينة. ومع ذلك، تظل الهيئة العامة للتخطيط العمراني والحكومة المركزية في القاهرة تمثلان الجهتان الفاعلتان الرئيسيتان في التخطيط والإشراف على التدخلات الحضرية.

الاستثمارات على المستوى الوطني

تتولى الوزارات مسؤولية صنع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي. وتتكون الإدارة المحلية في مصر، أيًا كان وضعها (محافظات، أحياء، مدن، تقسيمات عمرانية، أو قرى) من هيئتين مهمتين: المجالس التنفيذية المحلية والمجالس الشعبية المحلية. وعلى المستوى المحلي، تقوم المحافظات (الكيانات الإدارية المحلية الرئيسية) بتنفيذ خطط التنمية من خلال وحداتها التنفيذية المحلية.

وتخضع المجالس المحلية للعديد من الضوابط التي تنفذها السلطات المركزية، والتي لها الكلمة الأخيرة في إدارة الشؤون المحلية. وتنتخب المجالس الشعبية لتمثيل السكان على مستوى المحافظة والمدينة والحي والمركز والقرية. وتشمل أدوار هذه المجالس الموافقة على الخطط والميزانيات.

وتؤثر الخطة الاجتماعية والاقتصادية (التي وضعتها الحكومة المركزية) بقوة على دور الوحدات المحلية في التخطيط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إدارة أراضي المحافظة والسياق المؤسسي

تتكون المحافظة من خمسة مراكز إدارية، و١١ مدينة، و٤٧ وحدة محلية ريفية، و٨٥ قرية. والمراكز الإدارية هي: دمياط - فارسكور - كفر سعد - الزرقا - كفر البطيخ.

ويعتلي المحافظ رأس الهرم الإداري للمحافظة، وترتبط مسؤوليات المحافظ بشكل رئيسي بالإدارة العامة للمحافظة وبمساعدة السكرتير العام والسكرتير العام المساعد. وكما هو الحال مع المحافظات الأخرى، تتولى الهيئة العامة للتخطيط العمراني المسؤولية عن رسم الخرائط الشاملة للسياسات العامة المتعلقة بالتخطيط والتنمية الحضرية المستدامة في محافظة دمياط، ويشمل ذلك أيضًا إعداد الخطط والبرامج على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

تم إعلان كفر البطيخ كمدينة رسمية في عام ١٩٧٧، وذلك كجزء من الجهود الحكومية لتنظيم المناطق الحضرية وتطوير البنية التحتية المحلية.

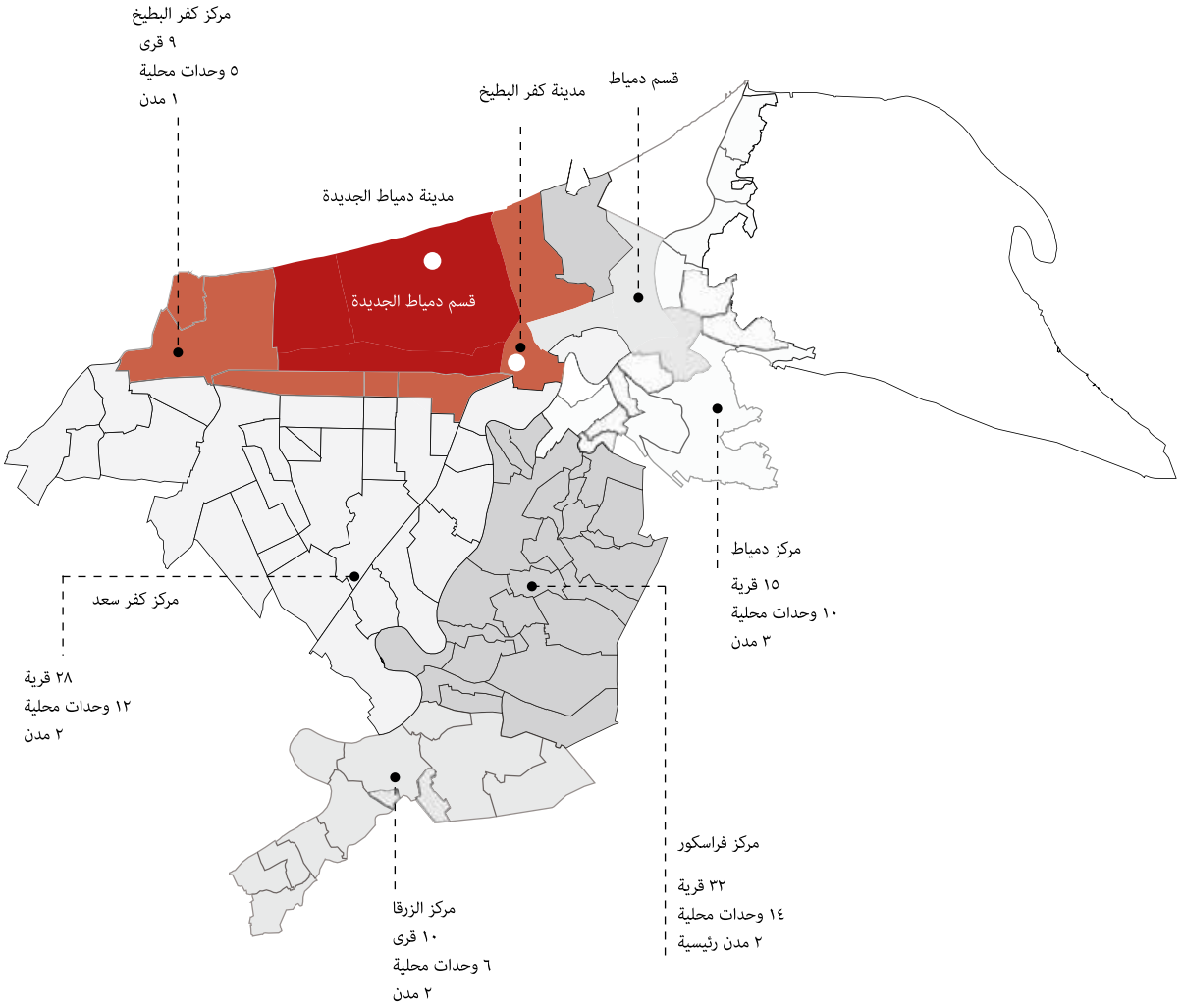

الشكل ٣٨: ادارة أراضي المحافظة والإدارات في محافظة دمياط –
المصدر: موئل الأمم المتحدة

سياق التخطيط الوطني والأطر ذات الصلة

حتى عام ١٩٤٠، لم تكن مصر تمتلك خطة رئيسية ولا نظام تخطيط توجيهي. وقد تم تنظيم التخطيط من خلال القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء وتمت إدارته من خلال الهيئات الحكومية المختلفة. وعندما تم إعلان الجمهورية في عام ١٩٥٣، بدأت التنمية الحضرية تصبح أكثر تنظيمًا. فقد أصدرت مصر الخطة الوطنية الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تم تقسيمها لاحقًا على مستويات أدنى من خلال قانون الإدارة المحلية رقم ٣٤ لعام ١٩٧٩. ومنذ عام ١٩٧١، أدخلت الحكومة المصرية نظامًا جديدًا يهدف إلى تحقيق اللامركزية في قانونها رقم ٥٧ لسنة ١٩٧١، والذي تم تعديله عدة مرات حتى صدور القانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢، الذي حدد دور الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP) والادارة المحلية، وأتاح الفرص للتخطيط الحضري وكذلك لتعزيز المشاركة العامة في عمليات التخطيط الحضري على المستوى المحلي. وفي الواقع، في عام ١٩٩٠، تم تحديد نُهُج التخطيط الوطنية والإقليمية لضمان تكامل الخطط الرئيسية مع الخطط الإقليمية، وأنشأت الهيئة العامة للتخطيط العمراني مراكز إقليمية للتخطيط الحضري. وأعقب ذلك لاحقًا تطوير الخطط الإستراتيجية للتنمية الحضرية على المستويات المحلية.

تشارك العديد من الهيئات داخل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والوزارات التنفيذية الأخرى في التخطيط الحضري على المستويين الوطني والإقليمي في مصر، بما في ذلك بشكل رئيسي الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، التي تقع ضمن وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتي تعتبر الهيئة الرئيسية المشاركة في إعداد وتطوير الخطط على مختلف المستويات. وقامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني، بمراكزها السبعة التي تنتشر في الأقاليم، بتصميم وإصدار أكثر من ٨٦ مخططًا رئيسيًا للمدن و٢٥ مخططًا إقليميًا بالتعاون مع الهيئات المحلية المعنية. وفي الآونة الأخيرة، قامت الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد خطط تنمية استراتيجية لأكثر من ١٠٠ مدينة صغيرة ومتوسطة الحجم. كما قامت بتوسيع حدود أكثر من ٤٠٠٠ قرية (الحيز العمراني).

ومع ذلك، فإن الوزارات التنفيذية الأخرى، مثل وزارة الأوقاف ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، تؤثر على عملية صنع القرار في تخصيص أراضي الدولة للتنمية الحضرية. بل إن الوزارات التنفيذية الأخرى تقوم بإعداد دراسات التنمية الإقليمية والتخطيط بشكل مستقل. ومن الجدير بالذكر أنه بغض النظر عن الكيان المصدر، يجب أن تتم الموافقة على جميع الخطط على جميع المستويات من جانب وزارة الدفاع والإنتاج الحربي (MODMP). وعلى المستوى المحلي، ووفقاً للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، تتمتع المحافظات بالسلطة على معظم أنشطة التخطيط والإدارة الحضرية. وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى استناد قرارات التخطيط العمراني إلى رؤية المحافظ التي قد تتعارض مع التوجهات الوطنية والإقليمية.

الصورة الحضرية الحالية للقاهرة، مصر. المصدر:theculturetrip.com

وتوجد العديد من الخطط والسياسات والاستراتيجيات التي تشكل التنمية في مصر. وتتوسع هذه الاستراتيجيات لتشمل المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية للبلاد. ونعرض فيما يلي النقاط الرئيسية لكل خطة:

المستوى الوطني - النطاق الكلي:

في فبراير ٢٠١٦، أطلقت الحكومة رؤية مصر ٢٠٣٠، لتكون بمثابة خارطة طريق للاستغلال الأمثل لإمكانيات مصر ومزاياها التنافسية، بهدف ضمان حياة كريمة لجميع سكان البلاد من المواطنين والأجانب. وترتكز الرؤية الاستراتيجية على ثمانية محاور رئيسية وهي: (١) العدالة الاجتماعية، (٢) المعرفة والابتكار والبحث العلمي، (٣) التنمية الاقتصادية، (٤) البيئة، (٥) الطاقة والتعليم والتدريب، (٦) التنمية الحضرية، (٧) الصحة والشفافية، وكفاءة المؤسسات الحكومية، (٨) والثقافة. وفي عام ٢٠٢٠، تم تعديل الوثيقة أيضًا استجابةً للتحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وأعادت الوثيقة المحدثة إنشاء إطار شامل يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسية وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتم اتخاذ العديد من الخطوات منذ عام ٢٠١٦ لتحقيق الرؤية. ومن أبرز المشروعات الرائدة مبادرة «حياة كريمة» التي تستهدف بشكل مباشر شرائح المجتمع الأشد فقرًا وضعفًا في مصر، وخاصة في الريف والقرى النائية. وتهدف المبادرة إلى توفير السكن الملائم والخدمات الطبية والتعليمية عالية الجودة والبنية التحتية الأساسية للمجتمعات التي تستهدفها.

دفع الزخم القوي لرؤية ٢٠٣٠ إلى إدراجها في تقرير الأمم المتحدة للممارسات الجيدة ضمن أهداف التنمية المستدامة.

ومن ناحية أخرى، وفي يناير ٢٠١٤، أصدرت وزارة الإسكان رسميًا الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية لعام ٢٠٥٢ (NSPUD ٢٠٥٢)، بمشاركة مختلف الوزارات والجهات الرسمية.

يوجد ارتباط قوي بين الخطط التي تؤكد بعضها البعض، حيث تدعم كلاهما استمرار رؤية ٢٠٣٠ وأهدافها التنموية، وتوحيد قطاعات الدولة في رؤية مشتركة متكاملة لمصر. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية لعام ٢٠٥٢ إلى تحديد المجموعات الحضرية والمحاور والممرات الإنمائية على أساس الموارد المتاحة والأنشطة الاقتصادية. وتحدد كذلك مناطق الامتداد للنمو السكاني المتوقع. وتجدر الإشارة إلى أن الخطة تهدف إلى زيادة البصمة العمرانية من ٦ إلى ١٤٪ من خلال محاور تنموية مختلفة تتمثل في شبكة الطرق القومية الحالية وبرنامج المدن الجديدة المعتمد مؤخرًا. ومع ذلك، تواجه كلا الرؤيتين ٢٠٣٠ و٢٠٥٢ تحديات متعددة الأوجه في تنفيذهما. ويمكن تلخيص هذه التحديات في الافتقار إلى الكوادر البشرية القادرة على متابعة وتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضعف التنسيق بين أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان التنفيذ الفعال للخطة، وعدم إمكانية الوصول إلى مجموعات البيانات غير الكاملة التي تسمح بقياس التقدم المحرز في التنفيذ.

وعلاوة على ذلك، على المستوى الوطني، تجدر الإشارة إلى أنه أورد أحد التقارير أن مصر «تسير على الطريق الصحيح» نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أرقام ١ و٤، و٦، و٧، و٨، و١٣ وفقًا لمؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية ولوحات المعلومات. ومع ذلك، أشار التقرير أيضًا إلى تراجع أداء الدولة فيما يتعلق بالهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، تم توجيه الكثير من الاهتمام نحو تحقيق التخطيط المكاني الاستراتيجي الدامج والشامل في البلاد

ومع ذلك، وبما أن هذه الخطط والاستراتيجيات هي وثائق ذات توجه عمراني حضري، فإنها لا تعتبر وثائق ملزمة للتنفيذ. وفي الوقت نفسه، أدت السياسات القطاعية المتعددة غير المتكاملة إلى الحد من التخطيط الشامل الذي يتعين تحقيقه. ولذلك، فإن هيكلة الاستراتيجيات الحضرية ضمن إطار شامل يشمل قطاعات متعددة، مثل الصحة والتعليم، يعد بفرص أفضل للتنفيذ على أرض الواقع.

في مطلع عام ٢٠٢٢، أعطى البرلمان المصري موافقة مبدئية على «قانون التخطيط العام» الجديد الذي يهدف إلى تبسيط عملية إعداد السياسات الاقتصادية للبلاد وإشراك القطاع الخاص في مشروعات التنمية الاقتصادية التي تحمل العديد من الإمكانات لتنسيق الجهود التنموية في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك، هناك حاجة إلى الوقت لتقييم فعالية هذه المبادرة.

ويوجد ارتباط قوي بين الخطط التي تؤكد بعضها البعض، وتدعم استمرار رؤية ٢٠٣٠ وأهدافها التنموية، وتوحد قطاعات الدولة في رؤية مشتركة متكاملة لمصر.

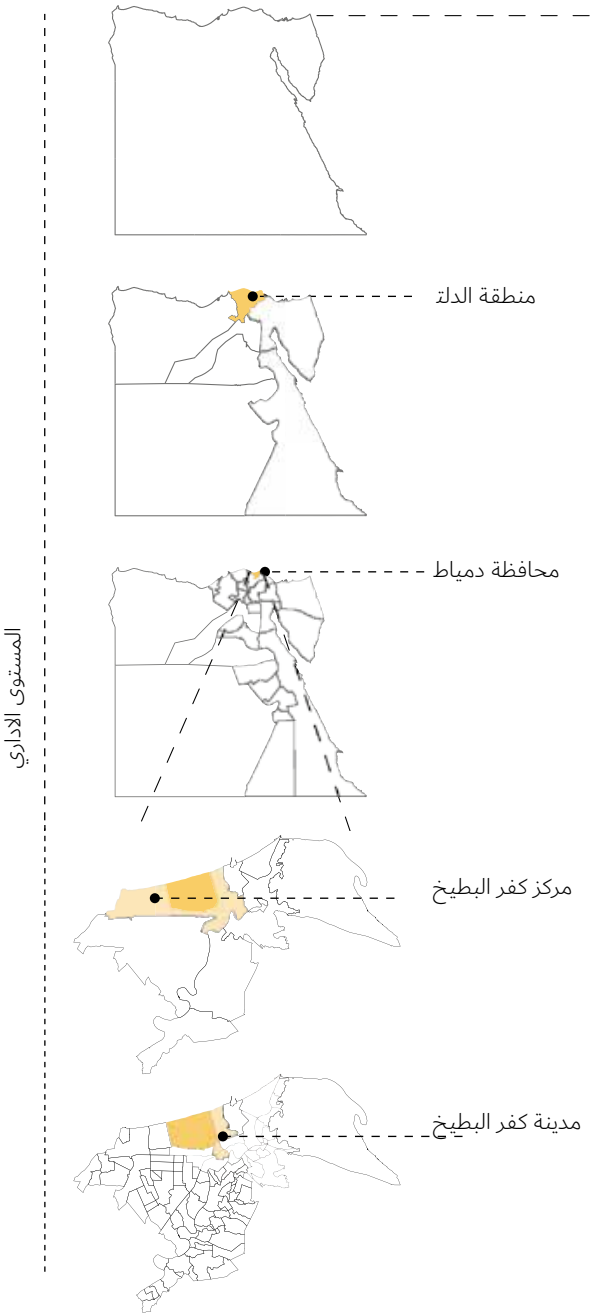

وزارة التنمية

رؤية مصر ٢٠٣٠

خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية

الخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية الحضرية ٢٠٥٢

الخطة الاستثمارية لمنتصف المدة ٢٠٢٠- ٢٠٢١

خطة التمويل و الاستثمار

وزارة الاسكان والمجتمعات العمرانية

هيئة العامة للتخطيط العمراني

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

الخطة الوطنية الاستراتيجية للتنمية الحضرية ٢٠٥٢

الخطط الاقليمية للمجتمعات النامية

الخطة الاستراتيجية للمحافظة

الخطط الاستراتيجية للمدن

الخطط الاستراتيجية للمدن الجديدة

الخطط الاستراتيجية للقرى

الشكل ٣٩ : أطر و خطط التخطيط في مصر - المصدر: الموئل

أنواع الخطط المكانية في مصر

الخطط الوطنية
تحديد سياسات وبرامج التنمية الحضرية في الدولة.
تحديد المشروعات الوطنية ومراحل تنفيذها.
تحديد أدوار الجهات العامة في المشروعات الوطنية.

الخطط الإقليمية
تحديد المشروعات الوطنية والإقليمية ومراحل تنفيذها.
تحديد أدوار الجهات العامة في المشروعات.

خطط المحافظات
تحديد سياسات وبرامج التنمية العمرانية لكل محافظة وفقاً للخطة الاستراتيجية للمدن والقرى الواقعة داخل المحافظة، وفي إطار الخطة الإقليمية.
تحديد المشروعات والأولويات وطريقة تنفيذها.
تحديد أدوار الجهات العامة في المشروعات.

الخطط الاستراتيجية
لرسم الرؤية المستقبلية للمدينة أو القرية.
لتحديد خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والحضرية المحلية.
لتحقيق التنمية المستدامة.
لتحديد الحدود العمرانية للمدينة أو القرية.
لتحديد احتياجاتها المستقبلية من التوسع العمراني والاستخدامات المختلفة للأرض.
لتحديد خطط العمل والبرامج والأولويات وآليات التنفيذ ومصادر التمويل.

الخطط التفصيلية
لتحديد استخدامات الأراضي وقواعدها ومتطلباتها وبرامج التنفيذ لمناطق المخطط الاستراتيجي للمدينة أو القرية.
لتحديد المشروعات التنموية للتصميم الحضري وتقسيم الأراضي وتنسيق المواقع المقترح تنفيذها ضمن الخطة الإستراتيجية.

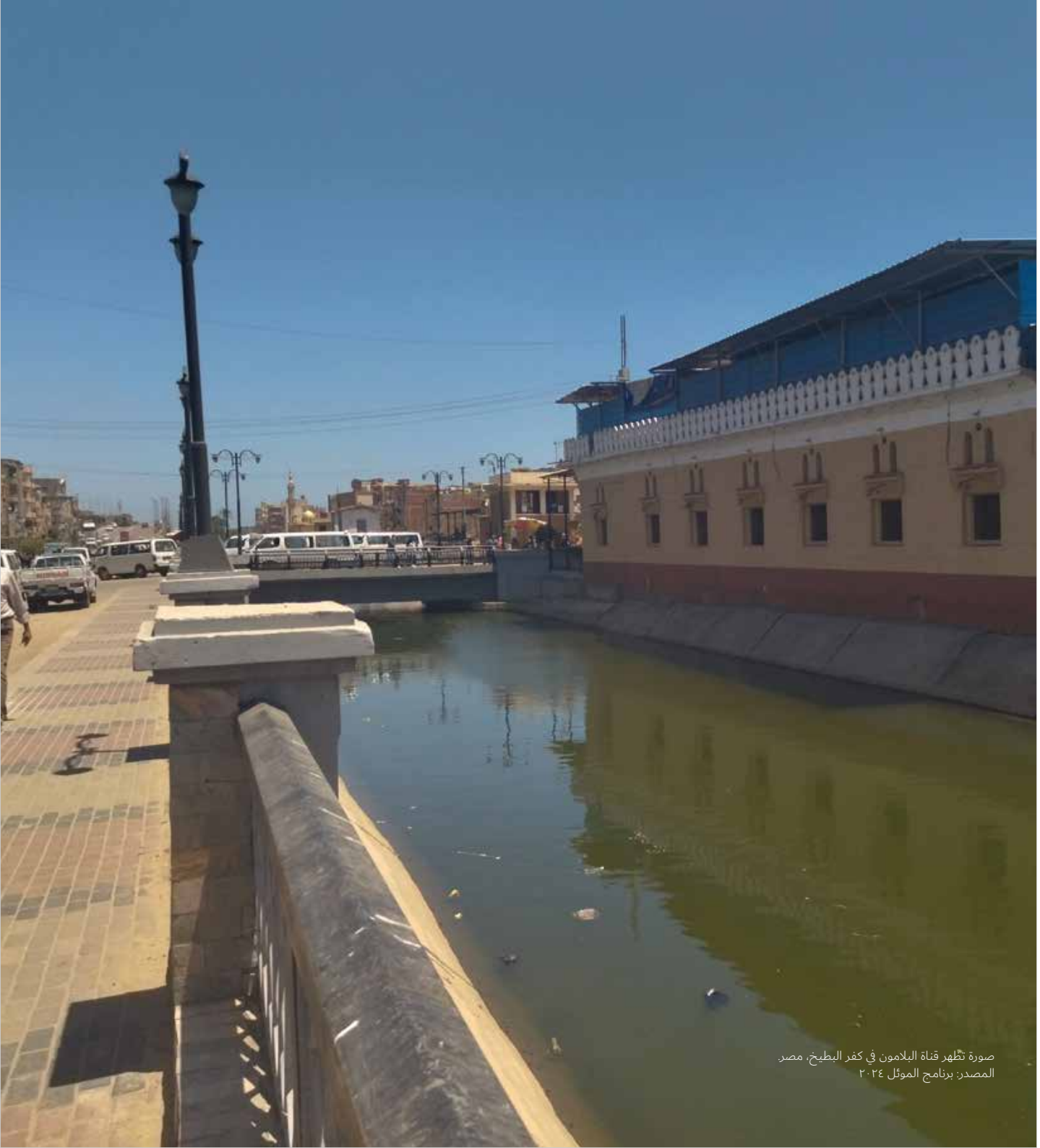

صورة تظهر قناة البلامون في كفر البطيخ، مصر.
المصدر: برنامج الموئل ٢٠٢٤

حقوق الأراضي والملكية

في مصر، هناك العديد من قوانين التخطيط الرئيسية التي توجه التنمية الحضرية واستخدام الأراضي والاستثمار العام. وتشمل هذه:
قانون البناء الموحد رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨: يحدد هذا القانون المبادئ التوجيهية للتخطيط الحضري واستخدام الأراضي ولوائح البناء والتصاريح. ويهدف إلى السيطرة على التوسع الحضري والمستوطنات غير الرسمية مع تعزيز التنمية الحضرية المنظمة والحفاظ على المواقع التراثية
قانون التخطيط: حل قانون التخطيط الأخير رقم ٢٠٢٢/١٨ محل الإطار القديم، حيث قدم آليات جديدة تهدف إلى تعزيز المشاركة الإقليمية والمحلية في عملية التخطيط. ويهدف إلى لامركزية بعض جوانب التخطيط، على الرغم من أن التنفيذ لا يزال ينطوي بشكل كبير على الإشراف المركزي

قانون المالية العامة الموحد رقم ٢٠٢٢/٦: حل هذا القانون محل قانون الموازنة العامة للدولة، حيث يوحد الأطر القانونية لإعداد الميزانية وتنفيذها ومراقبتها.
قانون الإدارة المحلية رقم ١٩٧٩/٤٣: على الرغم من أن هذا القانون لا يزال ساري المفعول، فقد بُذلت جهود لتعديله لتعزيز دور الإدارة المحلية بشكل أكبر في عملية إعداد الميزانية.

ملكية الأراضي في مصر

الأشكال الثلاثة الرئيسية لملكية الأراضي في مصر هي: (١) الأراضي العامة أو أراضي الدولة، والتي تنقسم إلى الملك العام للدولة الذي لا يمكن التصرف فيه، والملك الخاص للدولة، والذي يمكن التصرف فيه عمومًا عن طريق البيع أو الإيجار أو من خلال حق الاستخدام (أي حق الانتفاع)، (٢)) الأراضي الخاصة التي يمكن التصرف فيها/ نقل ملكيتها بحرية؛ و(٣) أرض الوقف (أوقاف) وهي الأراضي المحتفظ بها كأمانة/وقف لأغراض دينية أو خيرية وغالبًا ما تخضع لتعهدات بشأن نقل الملكية أو الاستخدام. وعلاوة على ذلك، يعترف القانون المدني (رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨) بالحيازة (أي حيازة الممتلكات غير المنقولة/المنقولة دون ملكية) كقناة مشروعة لاكتساب ملكية الممتلكات المعنية من خلال كسب الملكية بالحيازة (وضع اليد) بشرط أن تكون الحيازة «بالتراضي، دون منازع ودون انقطاع» لمدة ١٥ عامًا.

ومؤخرًا تم تعديل قانون الحيازة مؤخرًا في عام ٢٠٢٢ بإدخال تعديلات كبيرة تشجع الأفراد على تسجيل ممتلكاتهم بمجموعة من إجراءات التسهيل. ومع ذلك، لا ينطبق حق الحيازة على أراضي الدولة. الغالبية العظمى من الأراضي في مصر مملوكة للدولة أو مملوكة للدولة، ومعظمها غير مطور (تقدر بنحو ٩٠-٩٥٪ من أرض الوطن).

حوكمة الأراضي العامة

يتم تصنيف الأراضي العامة في مصر إلى ثلاث فئات رئيسية وفقًا لموقعها: (١) تقع داخل الزمام، (٢) تقع على مسافة كيلومترين خارج الزمام (تسمى أرض صحراوية)؛ (٣) تقع على بعد كيلومترين خارج منطقة الزمام (وتسمى أيضًا أرض صحراوية). ويشير الزمام إلى الحدود المحيطية التي تشمل الأراضي الحضرية الواقعة ضمن كوردونات المدينة أو القرية وحدود الأراضي الزراعية المزروعة وغير المزروعة التي تقع تحت سلطة الهيئة المصرية العامة للمساحة.

التحديات الرئيسية وجهود التحسين

يعد الوصول إلى الأراضي العامة أمرًا معقدًا بسبب الإطار المؤسسي والتنظيمي المجزأ للغاية الذي يحكم الأراضي العامة (الشكل ٦). وقد أدى ذلك إلى حالة يظل فيها جزء كبير من الأراضي غير مسجل وغير مضمون، مما يحد من قدرة العديد من السكان على الاستفادة الكاملة من إمكانات الأراضي التي يمتلكونها. وفي الوقت نفسه، يظل الزحف العمراني العشوائي قضية ملحة في مصر، مما يتطلب إعادة النظر في المعوقات القانونية والتنظيمية التي تحول دون تطوير الأراضي داخل الحدود الحضرية مع إيلاء اهتمام خاص لتنظيم الحقوق المرتبطة بالأراضي الواقعة داخل المناطق السكنية العشوائية وهو ما نجحت فيه الدولة المصرية من خلال منع البناء العشوائي والإمتداد غير القانوني أو المخطط على الأراضي الزراعية.

التحديات الرئيسية والتنمية العمرانية في مصر

- تباين الجهات والمؤسسات في ممارسات التنمية والتخطيط العمراني، مما يؤدي إلى اختلاف الرؤي أو تداخل المهام بين الجهات، وعدم تكامل الخطط والتنسيق بين الجهات الفاعلة.
- يظل اتخاذ القرار عادة عملية تنازلية أو من أعلى إلى أسفل.
- يؤدي الافتقار إلى استراتيجية حضرية موحدة إلى انخفاض المشاركة وضعف التنمية الحضرية والنمو على المدى الطويل

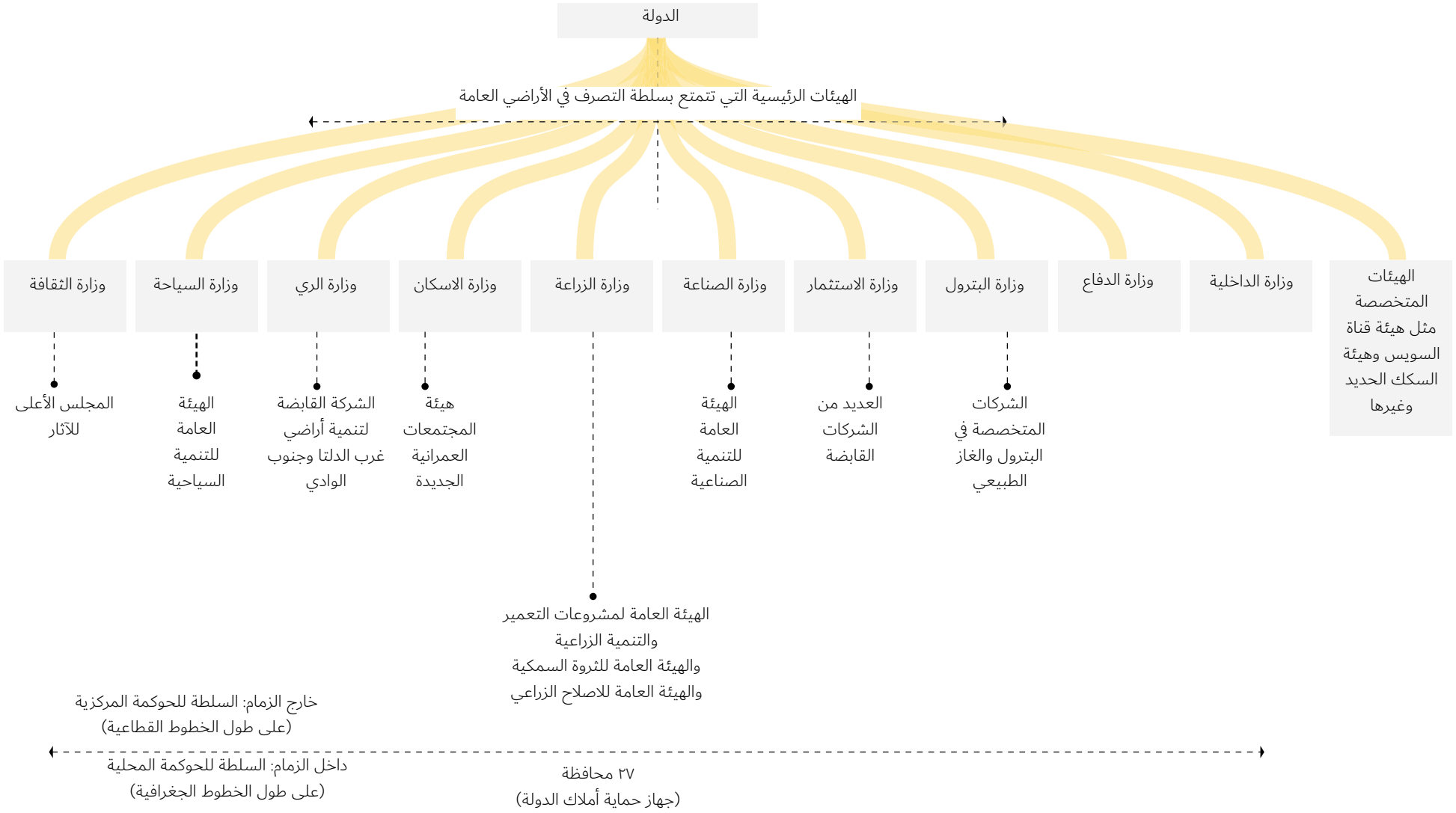

الشكل ٤٠: نظام الحوكمة وادارة التخطيط في مصر - المصدر: الموئل

تمويل المجالس البلدية المحلية (البلديات)

إن التخطيط للاستثمار في مصر هو إلى حد كبير عملية تبدأ من المستوى الأعلى إلى المستوى الأسفل، وذلك نظرًا لأن الحكومة المركزية هي التي تصمم الخطط وتعتمدها. والعملية معقدة نسبيًا حيث يتم إعداد الخطط وإدارتها بين عدة هيئات. وتنظم عدة قوانين تخطيط استثمار رأس المال المحلي: قانون التخطيط (تم إصدار قانون جديد رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢)، وقانون الموازنة العامة للدولة (الذي حل محله قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢)، وقانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩. وقانون الموازنة العامة للدولة (SGB) هو الإطار القانوني الذي يحكم توزيع الموارد المالية للدولة بين المتطلبات المذكورة في الخطط لمختلف الهيئات المدرجة في الموازنة.

إن حجر الأساس للتخطيط المكاني في مصر هو الخطة الإستراتيجية. وتصف الخطة الإستراتيجية للمحافظة أو المدينة أو القرية الاحتياجات المستقبلية للتوسع الحضري وتوضح مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحضرية لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك استخدامات الأراضي المختلفة واللوائح المنظمة للبناء.

وتهدف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (المستدامة) إلى ترجمة رؤية واستراتيجية الدولة التنموية إلى عدة مشروعات من بينها مشروعات البنية التحتية. وتتضمن الخطة الإستراتيجية النموذجية توقعات للنمو السكاني وما يترتب على ذلك من حاجة إلى الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة والبنية التحتية. كما تقترح الخطة القطاعات الرائدة للنمو الاقتصادي على المستوى المحلي. وتمثل الخطط القطاعية الأهداف والسياسات والتدخلات والمشروعات التي تعكس النمو على الصعيد الوطني لكل قطاع من الهيئات المعنية. ويتم تخصيص الاستثمارات المخططة بمعزل عن أي محددات مكانية، ويوجد نوعان من خطط التنمية المستدامة:

- الخطة متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (خطة استثمارية لمدة ٣-٥ سنوات).
- الخطة السنوية الملحقة بالباب السادس من الموازنة العامة للدولة.

كلتا الخطتين عبارة عن مجموعة من الخطط القطاعية التي صممتها هيئات مختلفة. وتم تكليف وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بتجميع هذه الخطط والتصديق عليها وتخصيصها ومراقبة تنفيذها. وينشأ الانفصال المزعوم بين النمو الاجتماعي والاقتصادي والتخطيط الحضري من حقيقة أن تقاطعهما يشبه مجموعة من الخطط أكثر من دمج عنصر مكاني حقيقي في التخطيط القطاعي بدءًا من مرحلة التفكير. ويعد التوازن المكاني أو التطوير الموقعي ركيزة منفصلة في الخطة متوسطة المدى، حيث يتم تصنيف المشروعات حسب الموقع. كما أن تخصيص الأموال لتنفيذ مشروعات الاستثمار والبنية التحتية اللازمة يعد هو الآخر محايدًا من الناحية المكانية. ومن الجدير بالذكر أن الخطط الاستراتيجية لا تزال تشكل الأساس لمشروعات البنية التحتية التي ينبغي توفيرها لتتناسب مع الاستخدامات والأنشطة المقننة في منطقة معينة.

إن الموارد العامة المحددة في الموازنة العامة للدولة هي إيرادات الضرائب والمنح والإيرادات الأخرى (الدخل المتكرر من الأصول الإنتاجية) بالإضافة إلى مصادر التمويل مثل عائدات الخصخصة والقروض المخصصة لسد الفجوة بين النفقات والإيرادات. وتعتبر الإيرادات الضريبية «إيرادات سيادية»، مما يعني أن الحكومة الوطنية لها السيطرة النهائية عليها، وتحدد الأساس والمعدلات. وعلى المستوى المحلي، يعتبر ديوان عام المحافظة والمديريات الخدمية من الهيئات التابعة للموازنة، حيث تتفاوض بشكل مستقل حول مخصصات ميزانيتها من السلطة المركزية. ولا تعتبر المستويات الإدارية الدنيا وحدات مستقلة في الموازنة، مما يعني أن ميزانياتها يتم جمعها وإدراجها في الهيئة الحاكمة العليا التي تتبعها هذه المستويات. ويتم تحديد الإيرادات لكل مستوى إدارة محلية بموجب أحدث تعديلات قانونية.

فهم كيفية عمل نظام المالية البلدية في مدينة حضرية

وبالنسبة للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ في مصر، يمثل الاستثمار العام حصة أصغر من الموازنة مقارنة بالسنوات السابقة. وتحديدًا، تم خفض الاستثمارات العامة بسبب التحديات الاقتصادية وقرار الحكومة بترشيد الإنفاق. وبذلك يصل مخصص الاستثمار العام إلى حوالي ٦,٧٪ من إجمالي الموازنة العامة للدولة. ويتم تخصيص الحصة الأكبر من الموازنة للنفقات الجارية وخاصة مدفوعات الفوائد والأجور والمرتبات والصحة والتعليم والإنفاق الاجتماعي. وينعكس هذا سلبًا على الموارد المتاحة للاستثمار العام في وحدات الإدارة المحلية التي تعتمد كليًا على التحويلات الحكومية المركزية كمصدر رئيسي للتمويل.

التحديات التي تواجه تمويل مشروعات تخطيط البنية التحتية

تتفرق عمليات التخطيط والتنفيذ والتمويل لمشروعات البنية التحتية في مصر مؤقتًا بين عدة جهات مركزية ومحلية. ويترتب على انفصال المسؤوليات بين الخطط الحضرية الاستراتيجية من جهة والخطط متوسطة المدى للتنمية الاقتصادية والاستثمارية من جهة أخرى، إلى جانب محدودية سلطة المحليات في تلك الخطط، أن يخلق مخاوف كبيرة بشأن المنطق المكاني والاقتصادي والاجتماعي للمشروعات المخططة والمنفذة.

علاوة على ذلك، يتم إسناد مشروعات البنية التحتية الثقيلة في الغالب إلى هيئات التخطيط المحلية من الوزارات والهيئات الخدمية والشركات القابضة. وتكون المشروعات البلدية ثانوية في مراحل معينة اعتمادًا على الاعتماد المبدئي الذي تقدمه الهيئات المركزية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في المدن الجديدة أجهزة خاصة مكلفة بالتعامل مع مقدمي الخدمات بخلاف الجهات التقليدية. وهذا يتحدى مرة أخرى التماسك بين أهداف المشروعات المختلفة، ويضع خطط المدن الجديدة في عزلة عن المدن الرئيسية، التي تعد مراكز الأنشطة الاقتصادية والكثافة السكانية. إن الانفصام بين تخطيط المشروعات على المدى المتوسط وتمويلها من الخزانة على أساس سنوي يضع استمرار التنفيذ وسرعته تحت الضغط، نظرًا للحاجة إلى إعادة التفاوض بشأن الأموال المخصصة كل عام.

إن أهم مصادر الإيرادات المحلية هي عائدات المشاريع الخاصة والصناديق والرسوم من خدمات المحليات المختلفة. وقد تشير الأرقام بشكل مصطنع إلى قدرة الإيرادات المحلية على تغطية الاستثمار المحلي. ومع ذلك، من المهم أن نلاحظ أن معظم الإيرادات المتولدة من الصناديق والمشاريع الخاصة غالبًا ما تترك فائضًا أو صافي ربح ضئيلًا عندما ترتبط بتكاليف تشغيل عالية للمشاريع. بالإضافة إلى ذلك، تدخلت وزارة المالية خلال السنوات القليلة الماضية لتوجيه نسبة إضافية من إيرادات الصناديق الخاصة إلى الخزانة المركزية، مما أدى إلى تعرض السلطات المحلية لمزيد من الضغوط لتحقيق أرباح صافية بحلول نهاية كل سنة مالية.

وبإيجاز، تواجه المجالس البلدية المحلية (البلديات) تحديًا مزدوجًا في تحديد أولويات مشروعاتها للبنية التحتية. ومن الممكن التغلب على التحديات المالية من خلال مصادر غير تقليدية، إما من خلال الموارد المحلية و/أو المنح الدولية و/أو الشراكات مع القطاع الخاص، الذي يخضع لجاذبية وشكل المشروعات المقترحة، على سبيل المثال، أصبح قطاع الاستثمار في الطاقة جذابًا بشكل استثنائي للشراكات بين القطاعين العام والخاص نظرًا للقوانين الصادرة حديثًا بشأن التعريفة الجمركية. وهذا يتطلب أيضًا بناءً منهجيًا لقدرات الموظفين الفنيين في البلديات. وتتعلق الطبقة الثانية من التحدي بالدورات الإدارية لتطوير وتمويل المشروعات التي تتطلب مستوى عالٍ من التفاوض والتواصل بين أصحاب المصلحة المعنيين والبلديات.

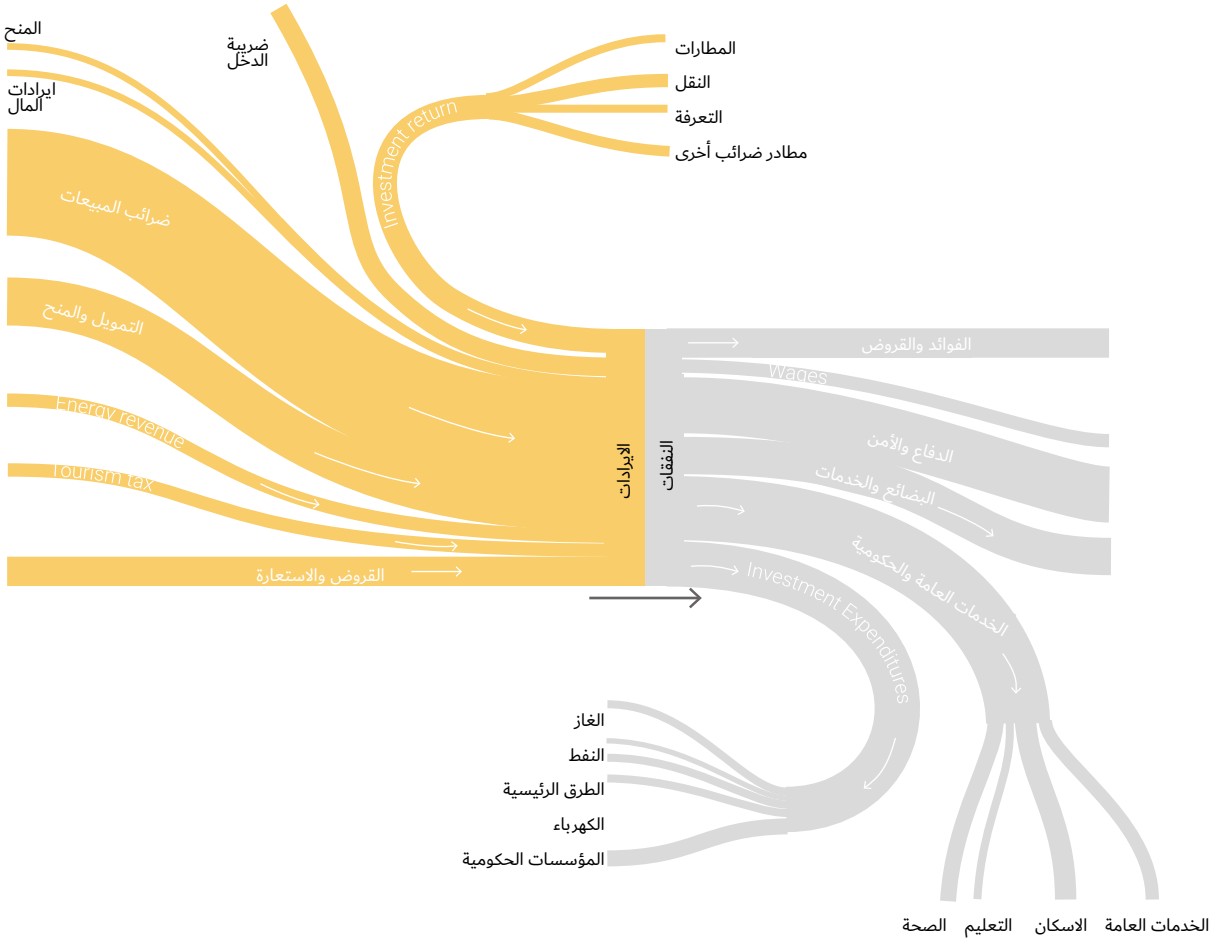

الشكل ٤١: تحليل الإيرادات والنفقات المحلية على المستوى الوطني في مصر. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

صورة تظهر شارع مجلس المدينة القديم في كفر البطيخ، مصر.
المصدر: برنامج الموئل ٢٠٢٤

تمويل الإدارة المحلية في المحافظات

وحدات الإدارة المحلية في مدن مصر هي الجهات الحكومية المحلية المسؤولة عن جمع بعض الضرائب وإدارة ميزانياتها لتخطيط الخدمات والمشاريع التنموية. ومع ذلك، تواجه هذه الوحدات تحديات عديدة تعوق قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع بشكل فعال. من بين هذه التحديات الوصول المحدود إلى الموارد المالية والسيطرة عليها. يعود ذلك إلى التنظيم المفرط، وضعف تنفيذ القوانين التي تسمح للسلطات المحلية بجمع حصتها من الضرائب، ونقص المهارات بين الموظفين المحليين في التخطيط وإدارة الموارد وتنميتها، وغياب أنظمة لضمان المساءلة.

كما ذكر سابقًا، يتميز النظام المالي العام في مصر بمركزية شديدة، حيث تعتمد المدن على الحكومة المركزية في أكثر من ٩٠٪ من مواردها المالية. وعلى الرغم من أن قانون إدارة المالية العامة الجديد حقق تقدمًا في تحسين عملية التخطيط ووضع الأساس لميزانيات البرامج والأداء، إلا أنه لا يزال غير كافٍ لتعزيز قدرات إدارة المالية بشكل كبير لوحدات الإدارة المحلية.

الخطط الإستراتيجية للتخطيط العمراني (SUP) على مستوى المحافظات والمدن يتم إعدادها من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP)، وهي عملية تتم إدارتها مركزيًا. وبسبب عدم مشاركة السلطات المحلية بشكل كبير في هذه الخطط، فإنها لا تتمكن من الاستفادة من تلك الوثائق بشكل فعال لتشكيل أدوات تمويل تساعد في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ خطط التنمية المحلية

وحدات الإدارة المحلية في مصر تتمتع بقدرات محدودة للغاية في مجال التخطيط متوسط وطويل الأجل. حيث تعمل بشكل أساسي كأذرع تنفيذية للجهات الحكومية المركزية التي تمتلك سلطة اتخاذ القرار الرئيسية فيما يتعلق بالخدمات العامة والمشاريع الاستثمارية على المستوى المحلي. تقوم كل مدينة بإعداد خطة سنوية، يجب أن تحصل على موافقة من وزارة التنمية المحلية (MoLD). يتم صياغة هذه الخطة من قبل قسم التخطيط في المدينة، وهي ترتبط بشكل ما بالخطة الوطنية السنوية للتنمية.

١- الموارد على مستوى المحافظة:

- التحويلات الحكومية الوطنية.
- الضرائب والرسوم المفروضة على وسائل النقل التي ترخص من المحافظة.
- المساهمات والتبرعات والقروض.
- عوائد مشروعات المحافظة الاستثمارية والصناديق الخاصة.

٢- الموارد على مستوى المنطقة/الحي:

- التحويلات من المحافظة إلى المنطقة/الحي التي يخصصها المجلس المحلي.
- عائدات استثمارات الصناديق الخاصة بالمنطقة.
- المساهمات والتبرعات.

٣- الموارد على مستوى المدينة:

- التحويلات من المحافظة إلى المدينة التي يخصصها المجلس الشعبي المحلي.
- الرسوم التي يفرضها المجلس الشعبي المحلي للمدينة ضمن اختصاصه وفي حدود القوانين واللوائح مثل رسوم النسخ المطلوبة لتسجيل المواليد...وغير ذلك.
- عائدات الضرائب.
- إيرادات الاستثمارات المحلية، والمرافق التي تديرها المدينة، والدخل من الأسواق العامة في نطاق اختصاصها.
- المساهمات والتبرعات.

٤- الموارد على مستوى القرية:

- التمويل من المجلس الشعبي المحلي للمحافظة والمخصص للقرية.
- الرسوم المفروضة على الخدمات التي تقدمها الصناديق والحسابات الخاصة بالقرية.
- المساهمات والتبرعات.

٣

مدينة كفر البطيخ

سياق المدينة

كفر البطيخ، مصر.
المصدر: برنامج الموئل ٢٠٢٤

سياق الإدارة والحوكمة في مدينة كفر البطيخ

"قرية البطيخ"

من المتوقع أن تشكل دمياط الجديدة وكفر البطيخ معًا منطقة فرعية ذات إمكانات اقتصادية متنوعة، خاصة مع تدفق العلاقات القائمة بين المنطقتين، والتي تتعلق بشكل رئيسي بالفرص الاقتصادية والشبكات الاجتماعية. ومع ذلك، فقد تبين أن ضعف البنية التحتية بين المدينتين يعيق النمو المستقبلي للمنطقة، خاصة بالنسبة للعدد الكبير من اللاجئين السوريين الذين يقيمون في دمياط الجديدة.
في المقابل، أصبحت كفر البطيخ جذابة للسكان ذوي الدخل المحدود، بما في ذلك اللاجئين، الذين يبحثون عن ترتيبات سكنية أقل تكلفة. فهي توفر خيارات سكن أكثر ملاءمة من حيث التكلفة مقارنةً بدمياط الجديدة، لا سيما في ظل التضخم الحالي وارتفاع تكاليف الإسكان.

تتمتع مدينة كفر البطيخ بدور حيوي في موقع متعدد الأبعاد بالقرب من دمياط الجديدة، ودمياط القديمة، والميناء. ومع ذلك، فإن أحيائها شبه الحضرية والبنية التحتية غير الكافية تجعلها مكانًا غير مرغوب فيه للاجئين. يحيط بالمدينتين غلاف زراعي، إلا أن قرب المدينة من أفران الفحم له تأثير سلبي على البيئة ويشكل خطرًا صحيًا على السكان. إلى جانب ذلك، تعاني المدينة من ضعف البنية التحتية. تقدم دمياط الجديدة أحيانًا خدمات لسكان كفر البطيخ الذين يتنقلون للعمل أو لزيارة الأقارب أو للاستجمام.

من أهم الطرق الإقليمية التي تربط مدينة كفر البطيخ بالمدن المجاورة هو **طريق المنصورة-دمياط** و**طريق ميناء دمياط**. يقع **الطريق الدولي الساحلي** على بعد حوالي ١,٥ كيلومتر من مدخل المدينة، كما يوضح الشكل ٤٣.

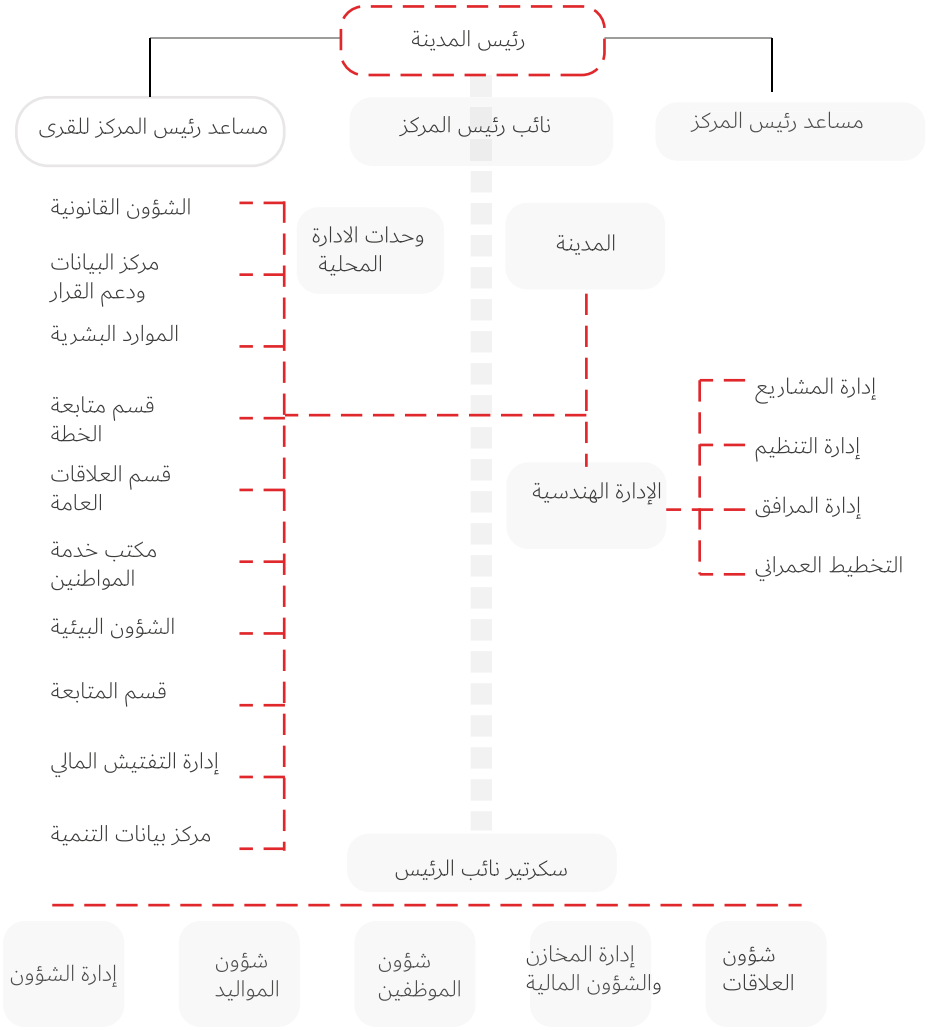

الشكل ٤٣: الهيكل الإداري لمدينة كفر البطيخ في محافظة دمياط.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN Habitat)

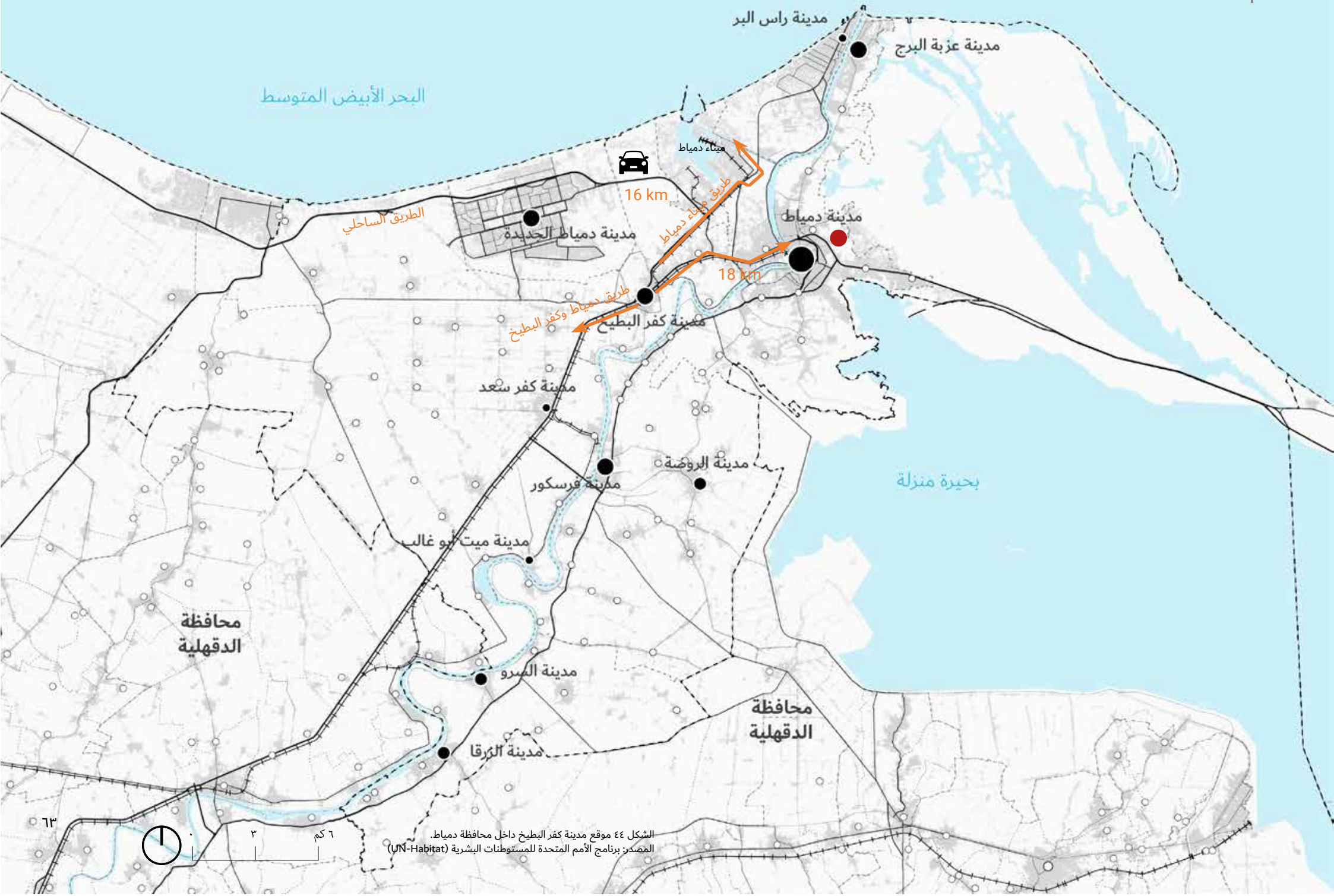

الشكل ٤٤ موقع مدينة كفر البطيخ داخل محافظة دمياط.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

لمحة موجزة حول كفر البطيخ

يقع مركز كفر البطيخ شمال محافظة دمياط حيث يحده نهر النيل من الجهة الشرقية. ويشمل نطاقه مدينة كفر البطيخ – عاصمة المركز – والوحدات المحلية للقرى (الرياض، البساتين، أم الرضا، الركابية، جمصة). وتبلغ المساحة الإجمالية لمركز كفر البطيخ ٢١٧٢٣ كيلومتر مربع، وتمثل ٢٣,٩٪ من مساحة المحافظة. وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء قسم شرطة كفر البطيخ (القسم) بمديرية أمن دمياط، ومكوناته الإدارية هي: مدينة كفر البطيخ والقرى البالغ عددها ١٢ قرية المحيطة بها. بالإضافة إلى ذلك صدر القرار الوزاري رقم ٤٠٨ لسنة ٢٠١٠ بإنشاء الوحدة المحلية لمركز كفر البطيخ. وعليه تم إنشاء الوحدة المحلية لمركز كفر البطيخ

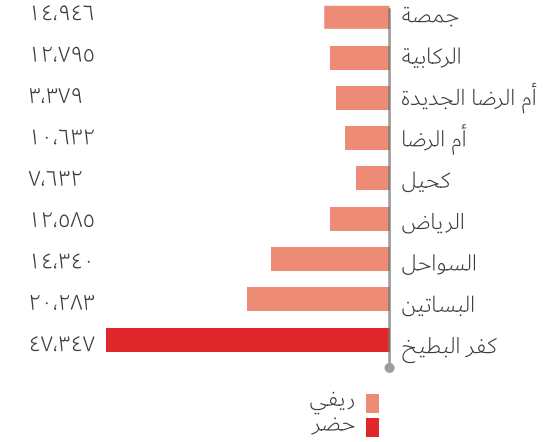

الشكل ٤٥: تعداد سكان مركز كفر البطيخ حسب المدينة والقرية المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٤

ويتوسط مركز كفر البطيخ محافظة دمياط، مدينة كفر البطيخ هي أكبر تجمع حضري بمساحة تبلغ ١,٦٩ كيلومتر مربع ويقطنها أكثر من ٤٧,٣٤٧ نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٤)، حيث يحده من الشرق نهر النيل. وتقع مدينة كفر البطيخ شرق مركز كفر البطيخ. ويحيط بها مجموعة من القرى مثل قرى عزبة النجارين من الشمال، وعزبة كحيل من الجنوب، وعزبة السواحل من الشرق، وعزبة الهواشم من الغرب. ونظرًا لموقع المدينة، حيث تحيط بها الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية من كافة الاتجاهات فقد أدى النمو العمراني العشوائي للمدينة على فترات زمنية مختلفة إلى انخفاض الكثافة السكانية للمدينة. ومع ذلك تظل مدينة كفر البطيخ من أصغر المدن من حيث حجم السكان على مستوى المحافظة.

تتمتع المدينة بالعديد من الفرص الاقتصادية التي تلعب دورًا رئيسيًا في تطوير منطقة حضرية مزدهرة. إن الميزة التنافسية في صناعة الأثاث، إلى جانب موقعها الاستراتيجي بالقرب من ميناء دمياط، تجعل المدينة كيانًا ديناميكيًا يقف على حافة الطريق الدولي والإقليمي لمنتجات التصدير النهائية والخشب الخام.

ورغم وجود العديد من المزايا الزراعية والموقع الاستراتيجي لمدينة كفر البطيخ، إلا أن المدينة تعاني من ضعف الاقتصاد بسبب الارتفاع الكبير في أسعار الأخشاب، بالإضافة إلى عدم وجود مراكز تسويق، ووجود الآفات الزراعية، وعدم توافر الأرض الفضاء لإقامة الأنشطة الزراعية والسياحية. ومن أكبر المشكلات البيئية في المدينة وجود كميات كبيرة من النفايات الصلبة والعضوية، خاصة الناتجة عن الأنشطة الزراعية والصناعات الخشبية. ورغم شهرة المدينة بأثاثها ومحاصيلها، إلا أنها تفتقر إلى الاستغلال الأمثل لهذه النفايات الصلبة، بسبب عدم وجود حوافز اقتصادية لجذب المستثمرين إلى مشروعات إدارة النفايات. والأسوأ من ذلك أن العديد من المزارعين يحرقون أنواعًا معينة من المخلفات الزراعية لإنتاج الفحم لإدرار الدخل، مما يؤدي إلى كارثة بيئية تصل إلى المناطق المحيطة. وفي الوقت نفسه، تعاني مدينة كفر البطيخ من عدم وجود إدارة فعالة للتنمية الاقتصادية، مع محدودية دور الحكومة المحلية في تنمية المدينة، حيث لا توجد ميزانيات مخصصة لمثل هذه التدخلات.

وعلى مستوى البيئة العمرانية، أدى النمو العشوائي للمدينة إلى التعدي على الأراضي الزراعية مما ترتب عليه انتشار الملوثات البيئية والبصرية والصوتية مما أثر على الطبيعة والسكان.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التغطية الكاملة لشبكة المياه، فإن جودة المياه الصالحة للشرب لا تزال تمثل مشكلة وتحتاج إلى التدخل العاجل. وباقي أحياء كفر البطيخ لم يتم توصيلها بشبكة الصرف الصحي. والطرق في حالة سيئة مما يؤثر على إمكانية الوصول والنقل.

ويمكن للظروف الحالية للسكان والبنية التحتية في كفر البطيخ أن تجعل العديد من التداعيات المتعلقة بقصور الرعاية الصحية أكثر إلحاحًا. ومن الأمثلة المباشرة على ذلك افتقار المدينة إلى المراكز الطبية ومراكز الطوارئ. ويشكل التعليم تحديًا رئيسيًا آخر يواجه المدينة، حيث يبلغ معدل الأمية ٢٤,٤٨٪ من إجمالي السكان.

الموقع والاتصال

سميت مدينة كفر البطيخ بهذا الاسم بسبب شهرتها السابقة في زراعة البطيخ ("بطيخ" بالعربية)، وكانت تُعرف بـ "قرية البطيخ". تتميز مدينة كفر البطيخ بموقعها الجغرافي المميز، حيث تعد البوابة الرئيسية لمحافظة دمياط، وتمر بها عدة طرق إقليمية ووطنية، وهي: (طريق دمياط - المنصورة، طريق ميناء دمياط، طريق رأس البر، طريق منتجع جمصة، طريق محطة كهرباء كفر البطيخ، وطريق كفر سليمان البحري).

يمثل موقع مدينة كفر البطيخ أحد أهم الموارد الاقتصادية غير المرئية، حيث تقع على الطريق الزراعي بين المنصورة ودمياط، الذي يربط محافظتي الدقهلية ودمياط بالقاهرة، بالإضافة إلى وجود طريق يربط المدينة بميناء دمياط ومدينة دمياط الجديدة. كما يخترق المدينة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي (قناة البلامون والطريق الإقليمي الرئيسي، طريق المنصورة - دمياط).

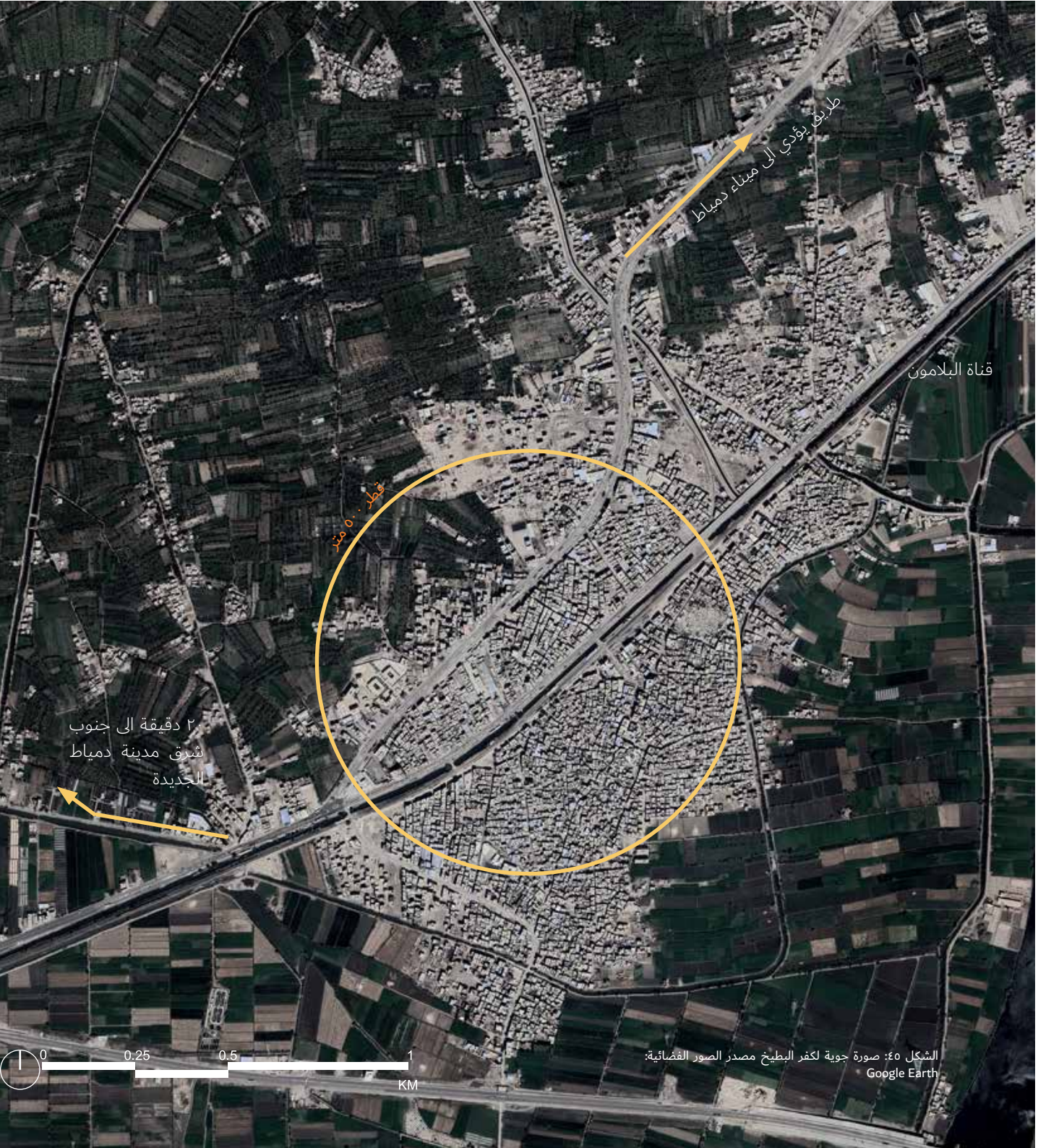

الشكل ٤٥: صورة جوية لكفر البطيخ مصدر الصور الفضائية: Google Earth

النمو العمراني

تشهد مدينة كفر البطيخ ازدهارًا ملحوظًا اليوم. لقد تضاعفت مساحة المدينة ثلاث مرات منذ عام ١٩٦٦، وزاد عدد سكانها إلى ثلاثة أضعاف. مرت كفر البطيخ بعدة مراحل من التوسع، ويمكن تقسيم أنماط النمو العمراني إلى أربع مراحل كما يلي:

قبل عام ١٩٦٠:
كانت المرحلة الأولى من تطور المدينة تتمحور حول قلب المدينة القديم الذي تشكل في وسط منطقة زراعية. يتميز هذا الجزء القديم من المدينة بتشكيله على منطقة حضرية محاطة بطريق دائري، ويتميز نسيجها العمراني بالكثافة والشوارع الضيقة المتعرجة. بلغت مساحة النمو العمراني في المدينة حتى عام ١٩٦٠ حوالي ٠,١٧٥٩ كيلومتر مربع، وهو ما يمثل حوالي ١٢,٣٩٪ من إجمالي المساحة العمرانية الحالية للمدينة.

من ١٩٦٠-١٩٨٠:
شهدت هذه المرحلة نمو المدينة في عدة اتجاهات، وكان أبرز التوسع حول قناة البلامون. بلغ النمو العمراني للمدينة في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠ حوالي ٠,٣٠ كيلومتر مربع، وهو ما يمثل ٢١,٢٤٪ من إجمالي المساحة العمرانية الحالية للمدينة.

من ١٩٨٠-١٩٩٥:
شهدت هذه المرحلة نموًا عمرانيًا كبيرًا، حيث توسعت المدينة بشكل طبيعي في جميع الاتجاهات المحيطة بها. وبلغت مساحة التوسع العمراني حوالي ٠,٣٥ كيلومتر مربع، وهو ما يمثل حوالي ٢٥,٢٧٪ من إجمالي المساحة العمرانية للمدينة.

من ١٩٩٥ حتى الآن:
شهدت هذه المرحلة نمو المناطق العشوائية وغير المخططة، والتعدي على الأراضي الزراعية. بلغت مساحة التوسع العمراني خلال هذه الفترة حوالي ٠,٤٦ كيلومتر مربع، وهو ما يمثل حوالي ٤١,١٪ من إجمالي مساحة المدينة.

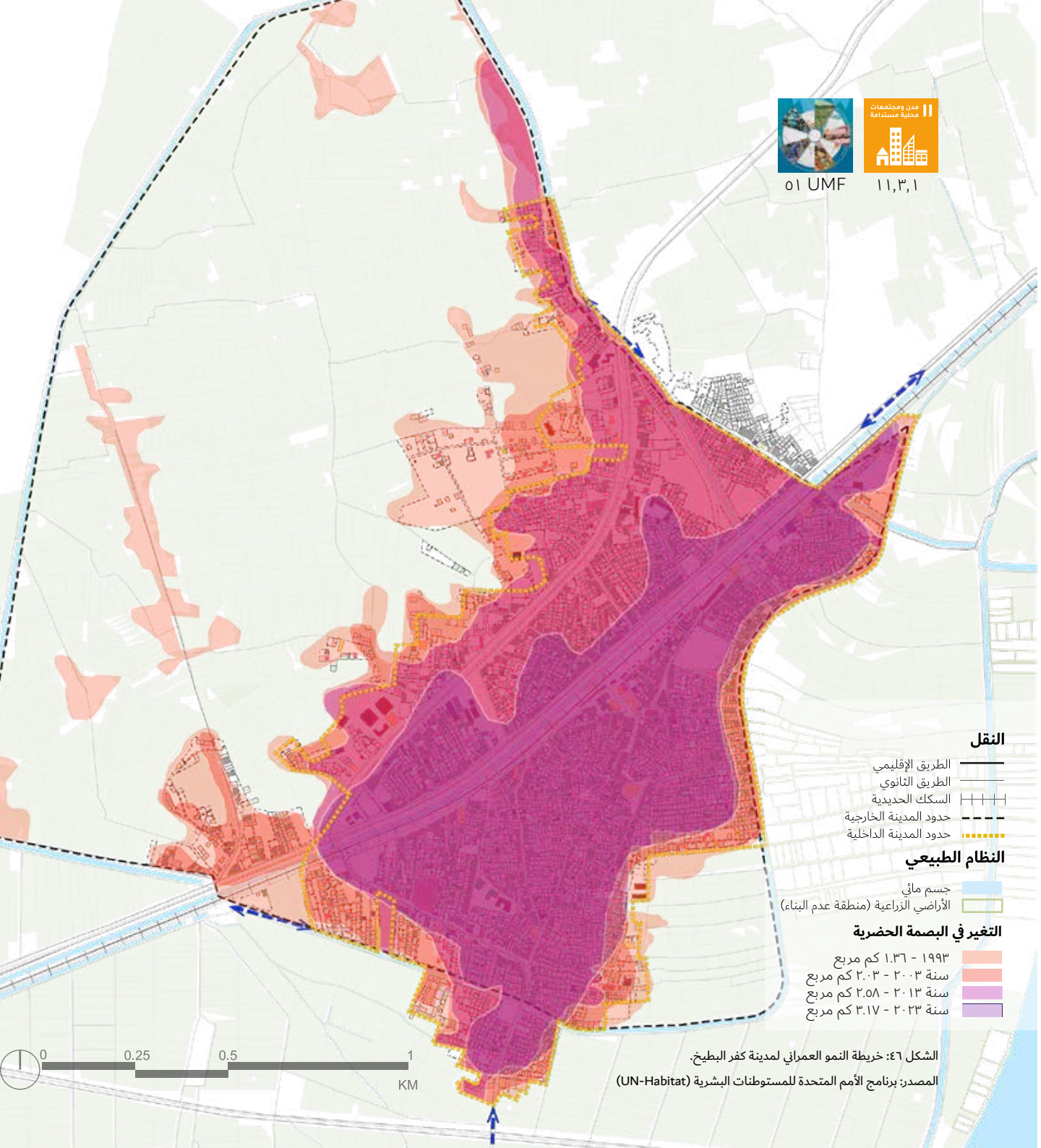

الشكل ٤٦: خريطة النمو العمراني لمدينة كفر البطيخ.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

البيانات المكانية المقدمة في الخريطة ٤٨ تضيف بُعدًا جغرافيًا مهمًا في مراقبة التقدم نحو تحقيق الهدف ١١,٣,١ من أهداف التنمية المستدامة والمؤشر UMF-٥١ من إطار الرصد الحضري. يركز كلاهما على التوازن بين استهلاك الأراضي والنمو السكاني لضمان أن يساهم التحضر في التنمية المستدامة بدلاً من التوسع غير المستدام.

يظهر نمط التوسع في المدينة أن قلبها وأقسامها القديمة تطورت على الجانب الجنوبي من القناة حتى السبعينيات، متماشية مع أعلى خطوط الكونتور. الأهم من ذلك، أن هذه المناطق القديمة تتوافق أيضًا مع مناطق ذات كثافة سكانية أعلى. خلال العقدين الماضيين، شهدت المدينة توسعًا مستمرًا في الأراضي الزراعية، مما استلزم استثمارات كبيرة في الخدمات الحضرية الأساسية مثل الصرف الصحي والطرق. وقد كانت هذه الجهود في الغالب رد فعل، تهدف إلى مواكبة التطور بدلاً من توجيهه أو تشكيله.

الشكل ٤٧: مراحل خريطة النمو العمراني لمدينة كفر البطيخ.

المصدر: بيانات Google Earth

ارتفاعات المباني

تكشف خرائط ارتفاعات المباني في كفر البطيخ أن هناك خمسة مبانٍ فقط تصل إلى ارتفاع خمسة طوابق. معظم المباني في المدينة، حوالي ٧٨٪ منها، تتكون من طابقين إلى ثلاثة طوابق. المباني ذات الطابق الواحد تشكل ٢٠٪ من الهندسة المعمارية للمدينة، في حين أن ٣٪ فقط من المباني تتكون من أربعة طوابق.

يوضح هذا التقسيم الطابع الحضري لكفر البطيخ، حيث تسود المباني منخفضة إلى متوسطة الارتفاع.

أثناء التجول في أحياء المدينة، لوحظ أن المباني السكنية تظهر تبايناً في الطابع عبر مختلف أنحاء المدينة، مما ينتج عنه تنوع في الخصائص الفيزيائية والأنماط المعمارية. بالإضافة إلى ذلك، من الشائع أن تعيش العائلات الممتدة معاً في مبنى واحد، حيث يشغلون شققاً مختلفة في نفس المبنى.

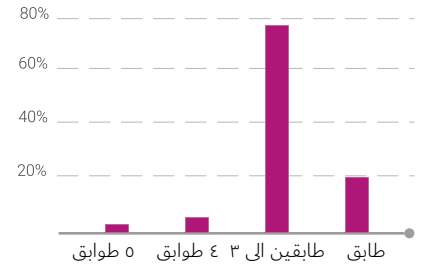

الشكل ٤٩: أعداد الطوابق في المباني بكفر البطيخ.
المصدر: بيانات نظام المعلومات الجغرافية بكفر البطيخ، محافظة دمياط

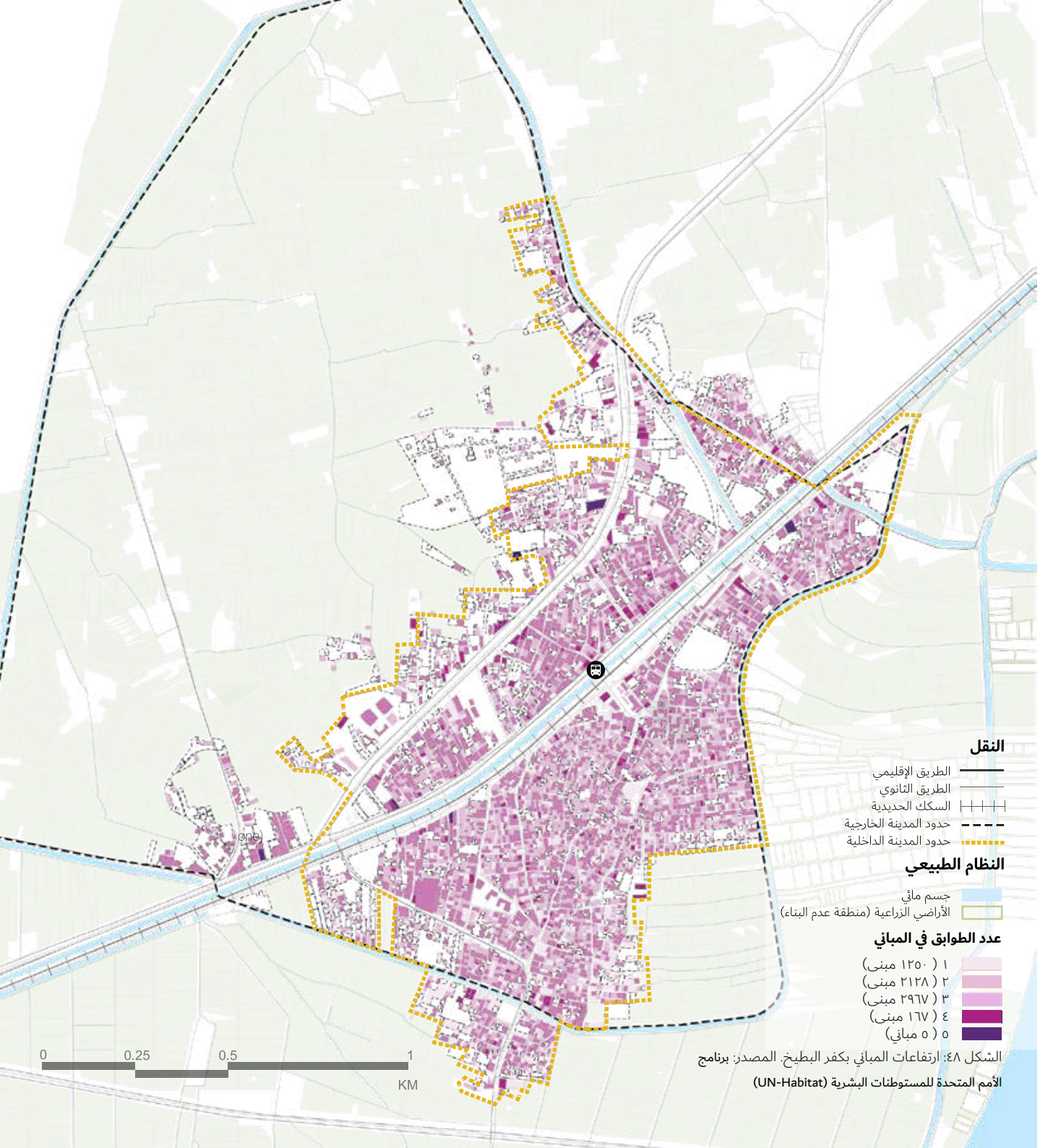

الشكل ٤٨: ارتفاعات المباني بكفر البطيخ. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

الكثافة السكانية والتوزيع السكاني

وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ عدد سكان مدينة كفر البطيخ ٤٧,٣٤٧ نسمة عام ٢٠٢٤، بنسبة ٣,٢٪ من إجمالي سكان المحافظة.

وفقًا لمعايير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن التجمع/المركز الحضري عالي الكثافة هو الذي تبلغ كثافة سكانه ١٥٠٠ نسمة على الأقل لكل كم² وحد أدنى للسكان ٥٠,٠٠٠ نسمة. وتبلغ الكثافة السكانية الحضرية في كفر البطيخ (إجمالي السكان/إجمالي المساحة الحضرية أو المبنية) حوالي (١٠٠٧ نسمة/كم²). وبالمقارنة، تبلغ الكثافة السكانية الصافية (إجمالي السكان/إجمالي المساحة السكنية) حوالي (٤٠٠٥,٥٨ نسمة/كم²) وهي تعتبر أعلى من متوسط المراكز الحضرية عالية الكثافة. ووفقًا للشكل ٥٢، يوضح توزيع السكان المقدر بعدد المباني أن الكثافة السكانية تزداد باتجاه وسط المدينة والأجزاء الشرقية منها. تميل هذه الأحياء القديمة إلى أن تكون أكثر تكلفة، كما أنها موطن لمجموعات أكثر ضعفًا. وتتوافق المناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى عادةً مع المناطق ذات الدخل المنخفض.

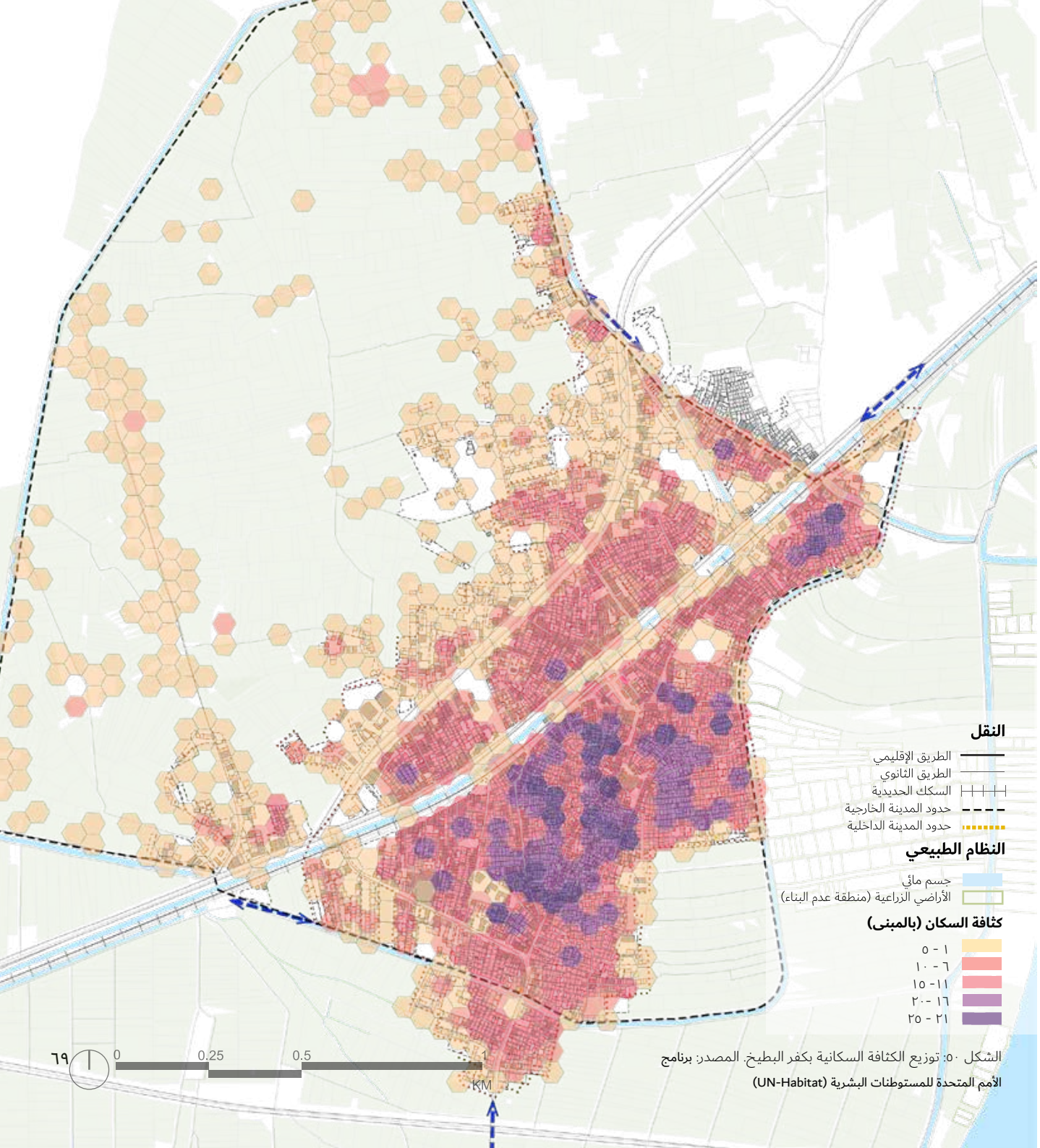

الشكل ٥٠: توزيع الكثافة السكانية بكفر البطيخ. المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

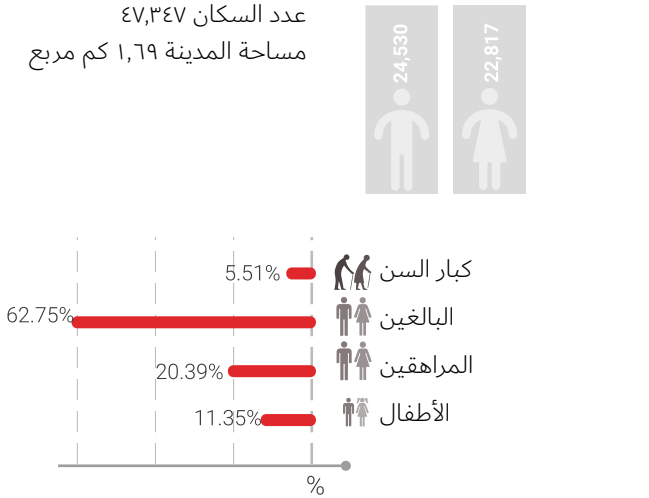

الشكل ٥١: كفر البطيخ عدد السكان حسب العمر ٢٠٢٤. المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

استخدام الأراضي

في كفر البطيخ، يهيمن الاستخدام السكني على توزيع الأراضي، حيث يشكل النسبة الأعلى بواقع ٤٥,٦٣٪. أما المساحات الخضراء والمفتوحة فتمثل حوالي ٠,٨٧٪ فقط من المناطق المخططة. تتوزع الأراضي ذات الاستخدام السكني-التجاري على طول الطرق الرئيسية والثانوية، مع تركّز للمناطق التجارية والمختلطة في الجزء المركزي من المدينة. كما يُلاحظ أن التوسع العمراني يتجه بشكل ملحوظ نحو الشرق والشمال. تُعد المدينة مركزًا نشطًا للحرف اليدوية، حيث تزدهر فيها مجموعة متنوعة من الحرف مثل صناعة النسيج والنجارة

أما المناطق المحيطة بالمدينة، فإن الغالبية العظمى من الأراضي زراعية، ويشهد التوسع العمراني نموًا في هذه المناطق. ومع ذلك، تواجه كفر البطيخ عدة تحديات فيما يتعلق باستخدام الأراضي، من أبرزها:

- وجود أنشطة صناعية بجوار المناطق السكنية في الجزء الجنوبي من المدينة.
- وجود المقبرة داخل الكتل السكنية، مما يسبب تداخلاً وظيفيًا في استخدام الأراضي.
- وجود مصنع بجوار مدرسة في الجزء الغربي من المدينة، مما يشكل تهديدًا بتلوث الضوضاء.
- انتشار الأراضي الصناعية بشكل متفرق في جميع أنحاء المدينة، مما يساهم في تفتيت مركز المدينة والحد من توفر المساحات المفتوحة.
- يُلاحظ أيضًا أن السكان يلجؤون غالبًا إلى طلب تصاريح تصالح بعد التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية.

تضيف البيانات المكانية المقدمة في الخريطة رقم ٥٤ بُعدًا جغرافيًا هامًا لرصد المؤشر UMF-٥١، حيث تساعد في تصور الفروقات المكانية وعدم المساواة. كما توفر هذه البيانات رؤى مستندة إلى أدلة، تمكّن الأطراف المعنية وسكان المدينة من توجيه جهودهم نحو تحقيق التنمية المستدامة بشكل أكثر فعالية.

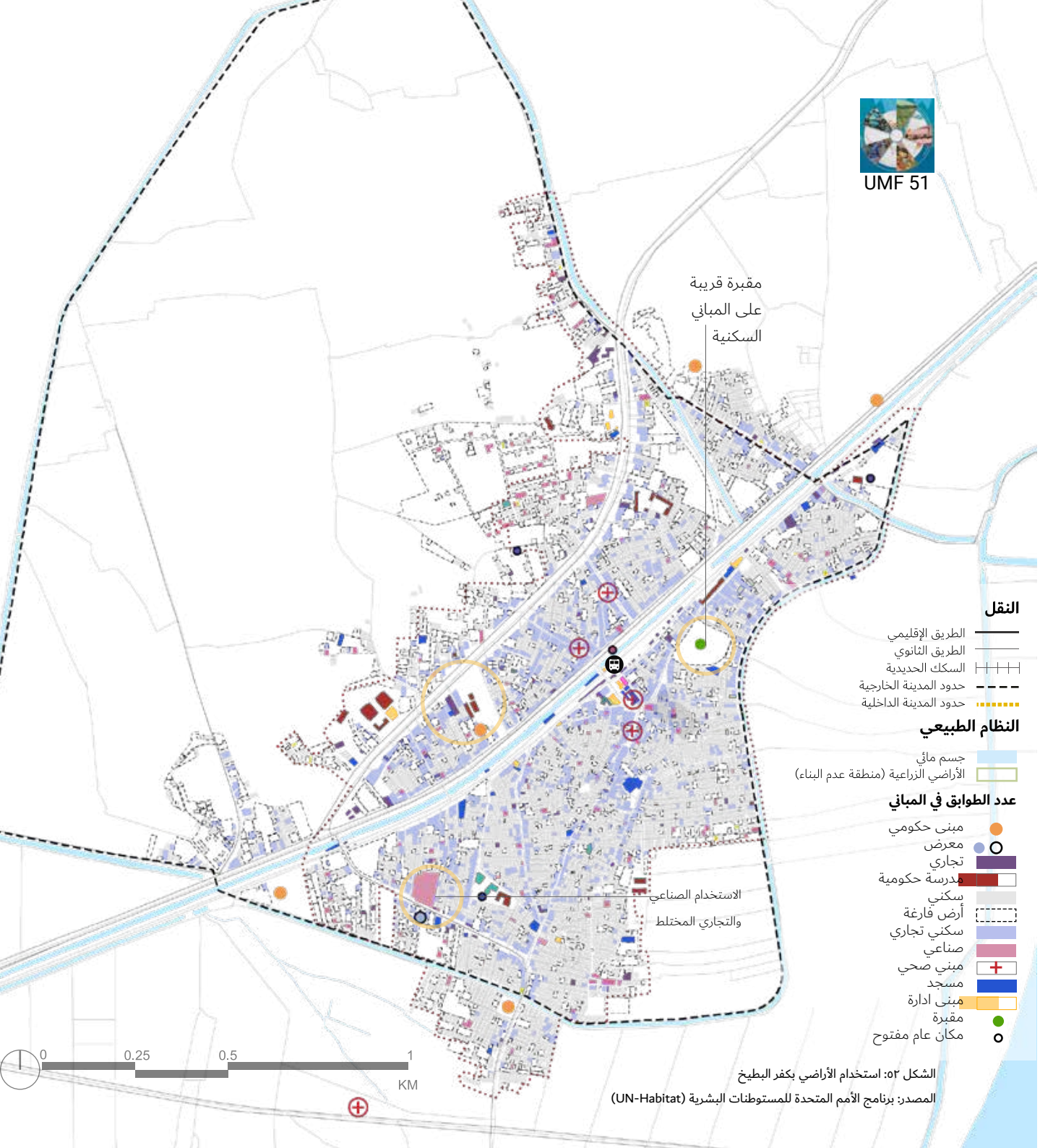

الشكل ٥٢: استخدام الأراضي بكفر البطيخ

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

المخاطر الطبيعية

المناطق المعرضة للفيضانات

وفقًا لمناقشات مجموعات التركيز التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) مع سكان كفر البطيخ، تم تحديد الفيضانات كأحد المخاطر المناخية الرئيسية التي تواجه المدينة.

تعاني المدينة من تباين في الارتفاعات الطبوغرافية ومستويات الأرض، التي تتراوح بين ١ متر إلى ٧ أمتار فوق مستوى سطح البحر، إلى جانب وجود قنوات ري حول حدود المدينة، مما يجعل بعض المناطق عرضة لمخاطر الفيضانات. يؤدي سوء إدارة الطين والمياه الزائدة إلى أضرار كبيرة في شبكات الطرق وتعطل حركة المشاة.

ووفقًا لدراسة حديثة، من المتوقع أن تؤدي زيادة مستوى سطح البحر إلى ارتفاع مستويات المياه الجوفية بمقدار يتراوح بين ٠ إلى ٠,٥ متر فوق المستوى الحالي. هذا التغيير في المياه الجوفية سيؤدي إلى تسلل المياه المالحة إلى الداخل لمسافة تصل إلى كيلومتر واحد. المناطق الشمالية من المدينة، التي تضم العديد من المدارس والأنشطة التجارية، تتأثر بشكل خاص بهذه المخاطر. تؤدي الفيضانات في هذه المناطق إلى تعطيل التنقل اليومي والأنشطة التعليمية، بالإضافة إلى التسبب في خسائر اقتصادية.

الجفاف

تشهد كفر البطيخ موجات جفاف أكثر حدة نتيجة لتغير أنماط المناخ. تاريخيًا، كانت المدينة تتلقى معدل هطول أمطار سنوي يتراوح بين ٢٠٠-٢٥٠ ملم. ومع ذلك، تشير البيانات الحديثة إلى انخفاض في معدل الأمطار السنوي ليصل إلى ما بين ١٥٠-١٨٠ ملم. هذا الانخفاض في هطول الأمطار يؤدي إلى فترات جفاف طويلة، مما يقلل من توفر المياه للاستخدام الزراعي والمنزلي.

تضيف البيانات المكانية المقدمة في الخريطة رقم ٥٥ بُعدًا جغرافيًا هامًا وتوفر رؤى حول التباينات الجغرافية لرصد التحديات والتقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١١,٥,١ و ١٣,١ وأهداف ومؤشرات UMF-٢٠، مع التركيز على تعزيز القدرة على الصمود والتكيف مع المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية.

الشكل ٥٣: مخاطر الفياضانات بكفر البطيخ

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

النقل والتنقل

كشف تحليل شبكة الطرق في المدينة عن وجود طرق لا يتجاوز عرضها ٦ أمتار، مما يجعل حركة السيارات محدودة للغاية. هذه الطرق تُعد طرقًا داخلية وتقع بين الأحياء السكنية، وتمثل السمة الغالبة لشبكة الطرق في المدينة. معظم هذه الطرق غير معبدة بالأسفلت وفي حالة سيئة. من بين هذه الطرق: شارع أحمد عرابي، شارع الوحدة، شارع أبو سليم، وشارع الثلاثين، كما هو موضح في الخريطة.

نظرة أقرب على تدفق حركة المرور أظهرت وجود ازدحام مروري شديد على الطرق الرئيسية التي تمر عبر وسط المدينة بسبب النشاط الاقتصادي الكبير، وغياب التنظيم لمواقف السيارات، ومرور الشاحنات الكبيرة عبر هذه الشوارع. بالإضافة إلى ذلك، هناك ازدحامات حول الجسور المخصصة للمشاة داخل المدينة، كما أن بعض الشوارع الداخلية تعاني من انسدادات بسبب طبيعتها الضيقة

تتركز غالبية الأنشطة الاقتصادية في المناطق المركزية على طول قناة بلمون، مما يجذب مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل التجارية، والإدارية، والخدمات العامة وغيرها. هذا يؤدي إلى تدفق حركة مرتفع، لا سيما على الطرق الرئيسية في وسط المدينة. ومع ذلك، فإن إمكانية الوصول إلى المناطق الجنوبية والشمالية محدودة.

نتيجة لذلك، يمكن ملاحظة أن ما يقرب من نصف المنطقة يمكن الوصول إليها سيرًا على الأقدام في غضون ٥ إلى ١٥ دقيقة، بينما يتطلب الوصول إلى النصف الآخر من المنطقة ٣٠ دقيقة أو أكثر سيرًا على الأقدام.

تضيف البيانات المكانية المقدمة في الخريطة رقم ٥٦ بُعدًا جغرافيًا هامًا وتوفر رؤى حول التباينات المكانية المتعلقة بالهدف ١١,٢ من أهداف التنمية المستدامة والمؤشر UMF-١٠، الذي يركز على أنظمة النقل المستدامة للجميع. كما تسهل هذه البيانات على أصحاب المصلحة وصناع السياسات وسكان المدينة تطوير حلول مستهدفة تتناسب مع الخصائص والاحتياجات المميزة لكل منطقة داخل المدينة.

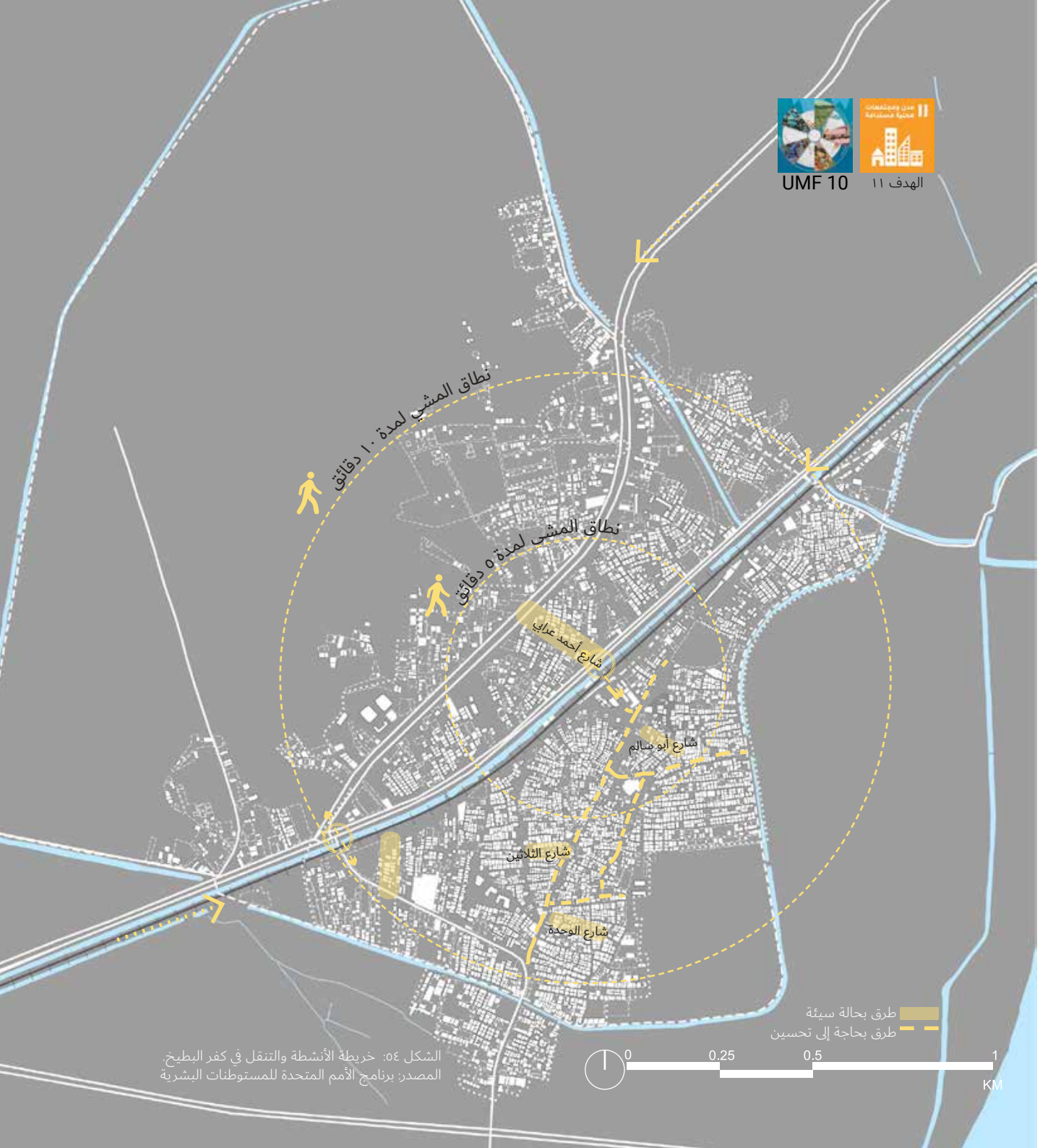

الشكل ٥٤: خريطة الأنشطة والتنقل في كفر البطيخ.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

التنقل للمشاة

توجد ممرات مخصصة للمشاة بشكل رئيسي على جانبي قناة بلمون، وطريق المستشفى، بالإضافة إلى بعض المناطق المحيطة بالمدارس. ومع ذلك، فإن هذه الممرات بحاجة ماسة إلى صيانة وتطوير. معظم الطرق في المدينة متعرجة. يُبرز التحليل الطرق التي يُرجح أن تشهد أعلى تركيز لحركة المشاة، مما يساعد على تحديد الشوارع ذات الأنشطة الاقتصادية الأكثر كثافة. يمكن أن تُشير هذه التحليلات إلى الطرق التي تحتاج إلى تدخلات حضرية لتحسين تنقل المشاة، مثل تحسين الرصف، إضافة المساحات الخضراء، إنشاء مناطق للراحة، توفير التظليل، أو إنشاء محطات للنقل.

الاستنتاج
يوجد في مدينة كفر البطيخ شبكة طرق جيدة بشكل عام. ومع ذلك، فإن العديد من الطرق بحاجة إلى إصلاحات، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لإنشاء نظام نقل عام.
تفتقر المدينة إلى مسارات مخصصة للدراجات الهوائية، على الرغم من أن سكانها يعتبرون ركوب الدراجات وسيلة نقل عملية.

كما تفتقر كفر البطيخ إلى نظام نقل عام شامل. محطة القطار الوحيدة، التي تقع في وسط المدينة، تخدم بشكل أساسي الأغراض الإقليمية ولا توفر تسهيلات كافية للتنقل المحلي بسبب عدم توفر سيارات الخدمة. وعلى الرغم من وجود ميكروباصات غير رسمية أو مركبات التوك توك في المنطقة، إلا أنها لا تغطي جميع أجزاء المدينة. وتُظهر المقابلات مع السكان أن الاعتماد على هذه البدائل مكلف ويزداد صعوبة تحمل تكلفتها بالنسبة للعديد من السكان.

أحد الشوارع الضيقة في كفر البطيخ، مصر.
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ٢٠٢٢

النشاط الاقتصادي

يتميز النشاط الاقتصادي في كفر البطيخ بمزيج من الأنشطة الزراعية والصناعية، حيث تُعد المدينة سوق توزيع للمنتجات الزراعية إلى القرى المجاورة.

يلعب القطاع الصناعي دورًا حيويًا في اقتصاد المدينة، حيث تقع المنطقة الصناعية الرئيسية في مدينة دمياط الجديدة، مما يتطلب توفير خيارات نقل فعالة للسكان الذين يعملون في هذه المناطق.

نسبة البطالة في المدينة تبلغ ٧,٥٪.

التحديات التي تواجه القطاع الاقتصادي في كفر البطيخ:

- نقص مشاريع التنمية التي تستهدف الفقراء والنساء المعيلات.
- غياب مراكز تدريب لذوي الإعاقة في مختلف الحرف.
- عدم توفر فرص عمل مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- عدم إعطاء الأولوية لتطوير الاقتصاد المحلي من قبل السلطات المحلية.
- صعوبة توفير الأراضي لإقامة الأنشطة المختلفة، سواء الزراعية، السياحية، أو غيرها من الأنشطة.
- وجود الباعة الجائلين والأسواق العشوائية لبيع الفواكه والخضروات في الشوارع نتيجة لغياب الأسواق والمحلات التجارية في أنحاء المدينة.

من خلال تقديم فهم مكاني يوضح أماكن تركز الأنشطة الاقتصادية، يمكن للشكل رقم ٥٧ المساهمة في تخطيط استراتيجيات تستند إلى الأدلة، وتتماشى مع أهداف التنمية المستدامة الهدف ٨ و الهدف ٩

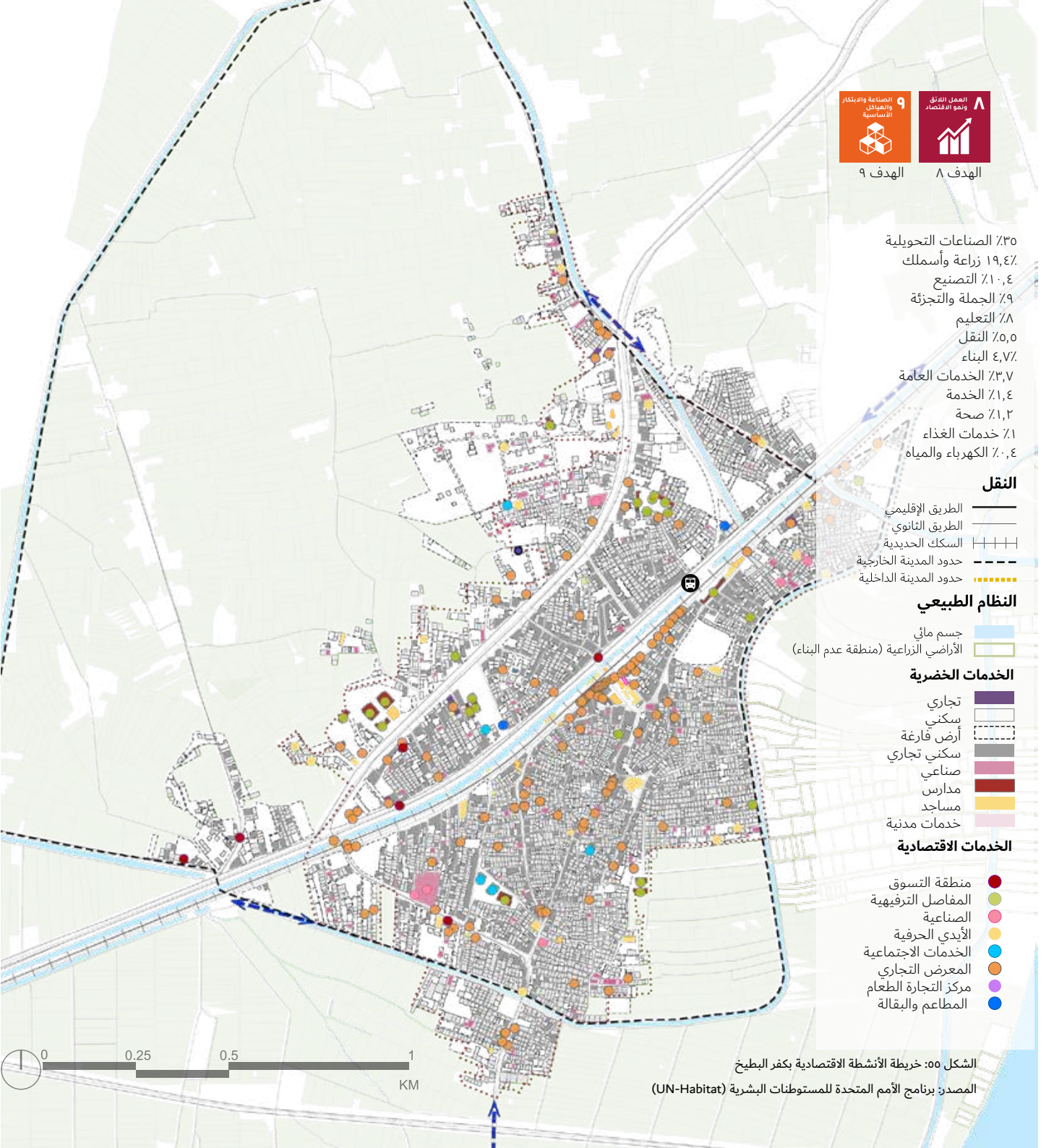

الشكل ٥٥: خريطة الأنشطة الاقتصادية بكفر البطيخ

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

الوصول إلى خدمات البنية التحتية الأساسية

الهدف ١

UMF 9

يُعد الوصول إلى الخدمات الأساسية والمرافق العامة، مثل المياه النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والتعليم، أمرًا حيويًا لتحسين جودة الحياة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستوى المحلي. يُمثل ضمان الوصول إلى هذه الخدمات العامة عنصرًا أساسيًا لتحقيق الهدف ١,٤,١ من أهداف التنمية المستدامة والمؤشر UMF-٠٩. لذلك، تقدم الصفحات التالية تحليلًا مفصلًا للوصول إلى خدمات البنية التحتية الأساسية والمرافق العامة في كفر البطيخ. كما سيساهم هذا التحليل في التقييم النهائي لمدى اتصال المدينة ومرونتها وشموليتها في الاستنتاجات.

شارع يوضح النشاط التجاري ووسائل النقل في كفر البطيخ. المصدر: UN-Habitat ٢٠٢٢

الوصول إلى المياه

يتم تشغيل نظام المياه المُنقولة بالأنابيب في كفر البطيخ من قبل الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، والتي تُنظم إمداداتها من قبل جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك (EWRA). يحصل حوالي ٩٨٪ من الأسر في المدينة على خدمات المياه من نظام توزيع المياه العامة، باستثناء المباني الواقعة على أطراف الحدود الحضرية للمدينة، والتي تم تحديدها في الخريطة كمناطق محرومة من شبكة المياه.

تواجه كفر البطيخ نموًا مستمرًا وزحفًا على الأراضي الزراعية، يتفاقم نتيجة لتقديم السكان طلبات تصالح، مما يؤدي إلى توسع لاحق في شبكات الصرف الصحي والمياه.

تفاصيل شبكة المياه:

- يبلغ الطول الإجمالي لشبكة توزيع المياه في المدينة حوالي ٧٧,٨٥٣ كيلومترًا خطيًا.
- تتكون حوالي ٢٩٪ من إجمالي طول شبكة المياه في المدينة من أنابيب الأسبستوس.
- وفقًا للمقابلات مع مسؤولي فرع شركة المياه في كفر البطيخ، فإن أنابيب الأسبستوس التي يصل قطرها إلى ٣٠٠ ملم قديمة وفي حالة سيئة، وتحتاج إلى استبدال وتجديد.
- التحديات المتعلقة بشبكة المياه:
- وجود أنابيب أسبستوس قديمة، مما قد يزيد من فقد المياه.
- ضيق وعدم انتظام بعض الشوارع، مما يعيق عمليات التشغيل والصيانة لشبكة مياه الشرب.
- عدم وجود خزانات مرتفعة عاملة في المدينة، حيث إن الخزان المرتفع الحالي قديم وغير فعال.
- سعة محدودة للخزانات الأرضية في محطتي مياه كفر البطيخ (١) و(٢).
- الاستثمارات الكبيرة المطلوبة في القطاع مع محدودية الموارد المالية المتاحة.

الهدف ٦

من خلال توفير التوزيع الجغرافي الذي يبرز التباينات المكانية في الوصول إلى المياه داخل المدينة، يمكن للشكل رقم ٥٨ أن يدعم تخطيط حلول مستهدفة تسهم في التقدم نحو تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة (٦ SDG)

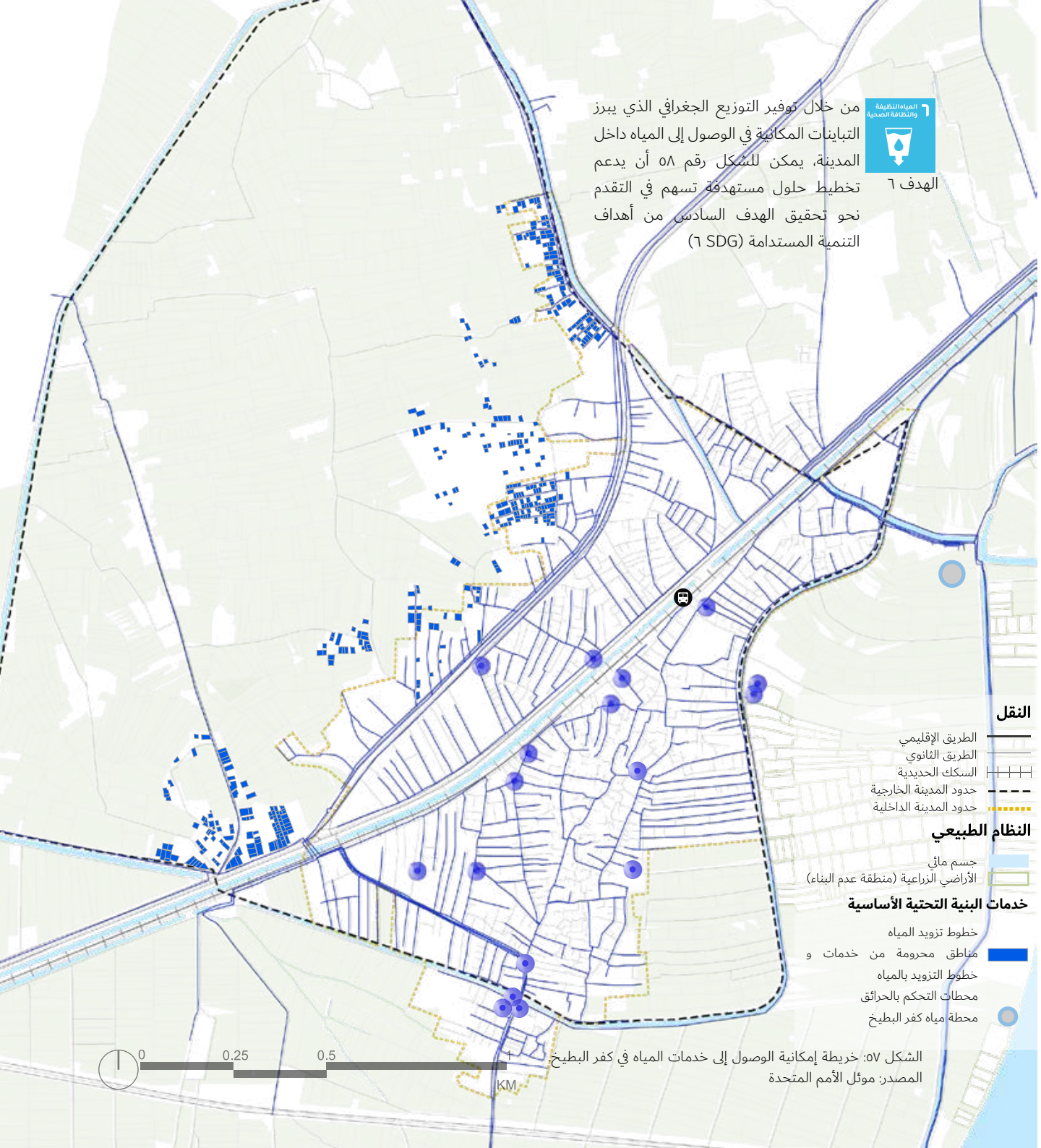

الشكل ٥٧: خريطة إمكانية الوصول إلى خدمات المياه في كفر البطيخ
المصدر: موئل الأمم المتحدة

الوصول إلى خدمات الصرف الصحي

تغطي شبكة الصرف الصحي معظم المناطق داخل الحدود الحضرية للمدينة (حوالي ٦٧٪ من إجمالي مساحة المدينة). وفقًا لبيانات مسؤولي شركة الصرف الصحي، توجد بعض المناطق التي تعاني من نقص في خدمات الصرف الصحي، وتقع هذه المناطق في الأطراف الجنوبية والشمالية للمدينة.

التحديات التي تواجه قطاع الصرف الصحي في المدينة:

- المناطق المحرومة:
- تفتقر بعض المناطق إلى خدمات الصرف الصحي المناسبة تمامًا، مما يتركها بدون وسائل ملائمة للتخلص من مياه الصرف ومعالجتها.
- الشوارع الضيقة والصيانة غير المنتظمة:
- ضيق بعض الشوارع وصيانتها غير المنتظمة يعوقان عمليات تشغيل وصيانة شبكة الصرف الصحي، مما يجعل من الصعب الحفاظ على كفاءة النظام.
- سعة محدودة لمحطات الضخ والمعالجة:
- تعاني محطات الضخ ومرافق المعالجة من محدودية السعة، مما يؤدي إلى عدم كفاءة في عمليات التعامل مع مياه الصرف ومعالجتها.
- شبكة أنابيب غير ملائمة:
- تعتمد بعض المناطق على شبكات أنابيب مؤقتة ذات أقطار صغيرة (٦ بوصات)، مما يزيد من خطر الانسدادات في الشبكة.
- استخدام الخنادق والخزانات في المناطق المحرومة:
- في المناطق التي تفتقر إلى خدمات الصرف الصحي، يتم استخدام الخنادق والخزانات الأرضية، مما يسبب العديد من المشاكل البيئية.

توفير التوزيع الجغرافي لخدمات الصرف الصحي داخل المدينة كما يظهر في الشكل ٥٩ يُعد أمرًا بالغ الأهمية في تخطيط حلول مستهدفة تستند إلى التباينات المكانية. كما يُساهم ذلك في مواجهة التحديات وتحقيق التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة ٦,٢,١ و ٣,٩.

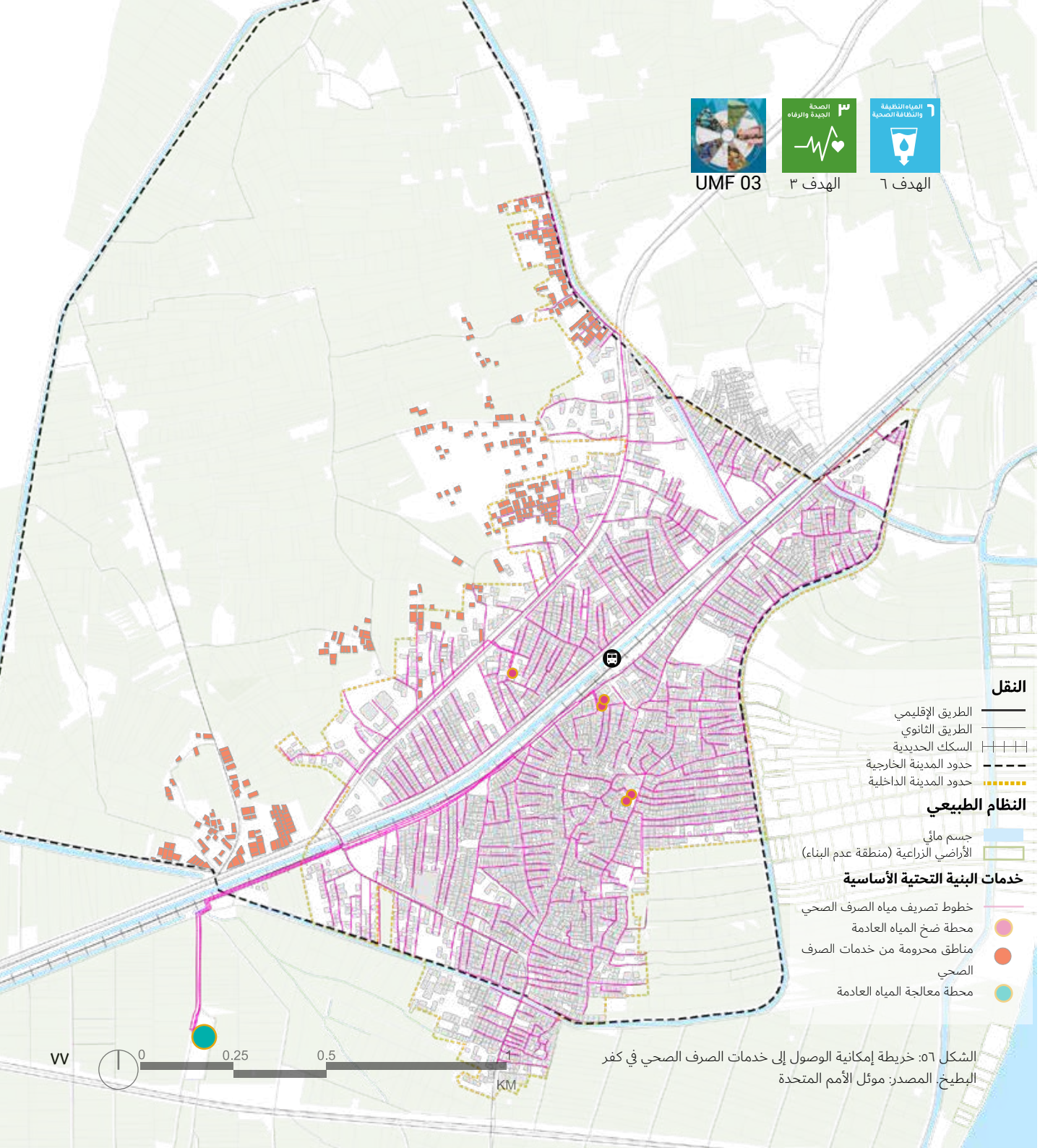

الشكل ٥٦: خريطة إمكانية الوصول إلى خدمات الصرف الصحي في كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة

الوصول إلى إدارة النفايات الصلبة

يتولى مجلس المدينة جمع النفايات من الحاويات المنتشرة في شوارع مختلف مناطق المدينة. توجد خدمات لجمع النفايات وفق جدول زمني، لكنها ليست بالقدر الكافي من التكرار أو الكفاءة المطلوبة. يتم نقل النفايات بعد ذلك إلى موقع بالقرب من المصنع، الذي يقع على بُعد حوالي ٣٤ كيلومترًا.

تُخدم جميع مناطق المدينة بعمليات جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة. ومع تعداد سكاني يبلغ حوالي ٥٠,٠٠٠ نسمة في كفر البطيخ، يُقدر حجم النفايات المنتجة بحوالي ٥٠ طنًا يوميًا. ومع ذلك، لم تطور الإدارة المحلية خطة لتوسيع نطاق إعادة الاستخدام وإعادة التدوير لمواد النفايات البلدية الصلبة.

أبرز التحديات في خدمات إدارة النفايات:

- مركبات جمع النفايات (شاحنات القمامة) قديمة ومتهالكة.
- عدم وجود قاعدة بيانات لإدارة النفايات الصلبة لتزويد صانعي القرار بالمعلومات اللازمة حول الوضع الحالي والاحتياجات.
- قلة نقاط جمع القمامة وبعد موقع منشأة التخلص من النفايات (٣٤ كيلومترًا).
- الطاقة اليومية للمكابس أقل من كمية النفايات المنتجة، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية للمكابس ٣٤ طنًا يوميًا فقط مقارنة بالنفايات المنتجة التي تصل إلى ٥٠ طنًا يوميًا.

من خلال تقديم التوزيع الجغرافي والتباينات المكانية لنظام إدارة النفايات الصلبة في المدينة، يمكن للتحليل الموضح في الشكل ٦٠ أن يدعم بشكل حاسم تخطيط حلول مستهدفة لدفع ومراقبة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١١,٦ و ١٢,٥ والمؤشر المرتبط UMF-٤١.

الشكل ٥٨: خريطة إمكانية الوصول إلى خدمات التخلص من النفايات في كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة

الوصول إلى المرافق العامة

المرافق التجارية

تُظهر الخريطة التوزيع المكاني للمرافق العامة ضمن الحدود الإدارية لمدينة كفر البطيخ، بما في ذلك المرافق التعليمية والصحية والدينية والتجارية والترفيهية.

ضمن المنطقة المنظمة لمدينة كفر البطيخ، يشكل استخدام الأراضي للأغراض التجارية نسبة ٦٪. تُظهر الخريطة بوضوح أن الأنشطة التجارية تتركز بشكل رئيسي في المناطق المحيطة بمركز المدينة وعلى طول الطرق الرئيسية. ومع الانتقال نحو أطراف المدينة، يُلاحظ تراجع ملحوظ في الوجود التجاري.

من خلال التحليل المكاني والبحث، يتم فحص مدى الوصول وجودة كل مرفق عام محدد بمزيد من التفصيل في الصفحات التالية.

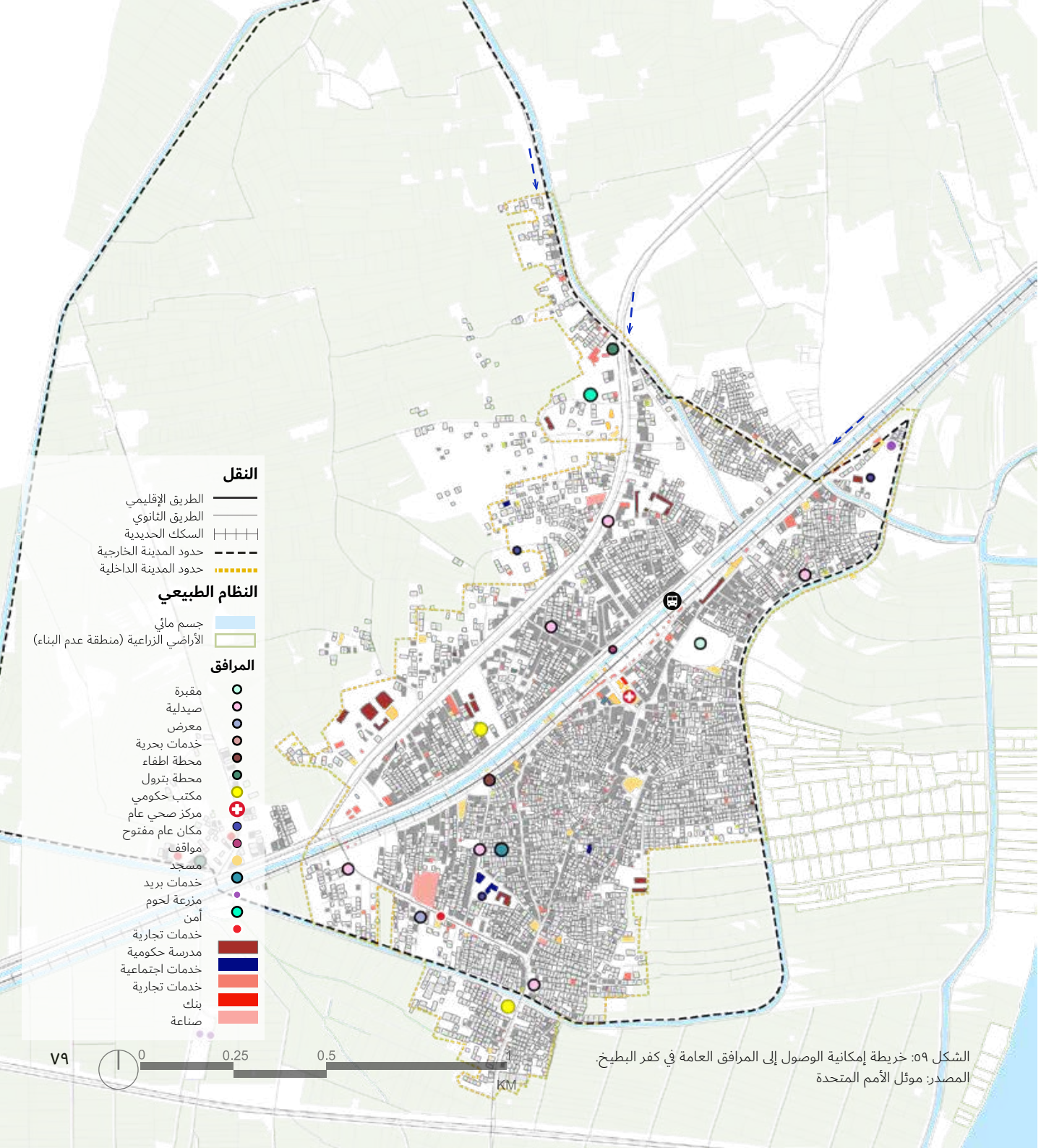

الشكل ٥٩: خريطة إمكانية الوصول إلى المرافق العامة في كفر البطيخ.
المصدر: موئل الأمم المتحدة

الوصول إلى المرافق العامة

النظام الصحي الوطني في مصر:

تُعد وزارة الصحة والسكان (MoHP) الجهة الحاكمة الرئيسية التي تُشرف على الخدمات الصحية في مصر. وهي مسؤولة عن وضع السياسات، وإدارة المبادرات الصحية العامة، والإشراف على المرافق الصحية. يتم تمويل الجزء الأكبر من الرعاية الصحية من ميزانية الدولة. غالبًا ما يدفع المرضى من جيوبهم للحصول على الخدمات، خاصة في القطاع الخاص أو للعلاجات المتخصصة التي لا تغطيها التأمينات العامة بشكل كامل. أما اللاجئون في مصر، فيمكنهم الوصول إلى المرافق الصحية العامة، لكن تغطيتهم ضمن التأمين الصحي العام ليست شاملة، وغالبًا ما يعتمدون على دعم إضافي من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمات أخرى لتلبية احتياجاتهم الصحية.

المرافق الصحية في كفر البطيخ:

يقع مستشفى كفر البطيخ المركزي في موقع مركزي بالقرب من الطريق الرئيسي، وهو المرفق الصحي العام الوحيد في المدينة. تشير تحليلات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) إلى أن:

ربع سكان المدينة يمكنهم الوصول إلى المستشفى في غضون ٥ دقائق سيرًا على الأقدام.

٣٥٪ من السكان يمكنهم الوصول إلى المستشفى في غضون ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام.

بينما يتطلب الوصول إلى المستشفى أكثر من ١٥ دقيقة بالنسبة لـ ٤٠٪ من السكان، بالإضافة إلى خدمة المدينة، يقدم هذا المستشفى خدمات الرعاية الصحية لجميع سكان مركز كفر البطيخ.

رغم أن الموقع المكاني للمستشفى يشير إلى أنه يخدم المدينة بالكامل، إلا أن المشاورات تكشف أن المرافق ليست مجهزة بشكل كافٍ لتقديم خدمات رعاية صحية على المستوى الأمثل.

وفقًا لمناقشات المجتمع المحلي:المستشفى يلبي غالبية احتياجات التنويم والطوارئ الأساسية في المدينة، لكنه يفتقر إلى العديد من التخصصات ويتطلب تأهيل جميع الأقسام الحالية، بناء القدرات وتنفيذ برامج تدريب للموظفين، تحسين قدرة المستشفى يمكن أن يعزز بشكل كبير من إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية وجودتها لسكان كفر البطيخ والمناطق المحيطة بها.

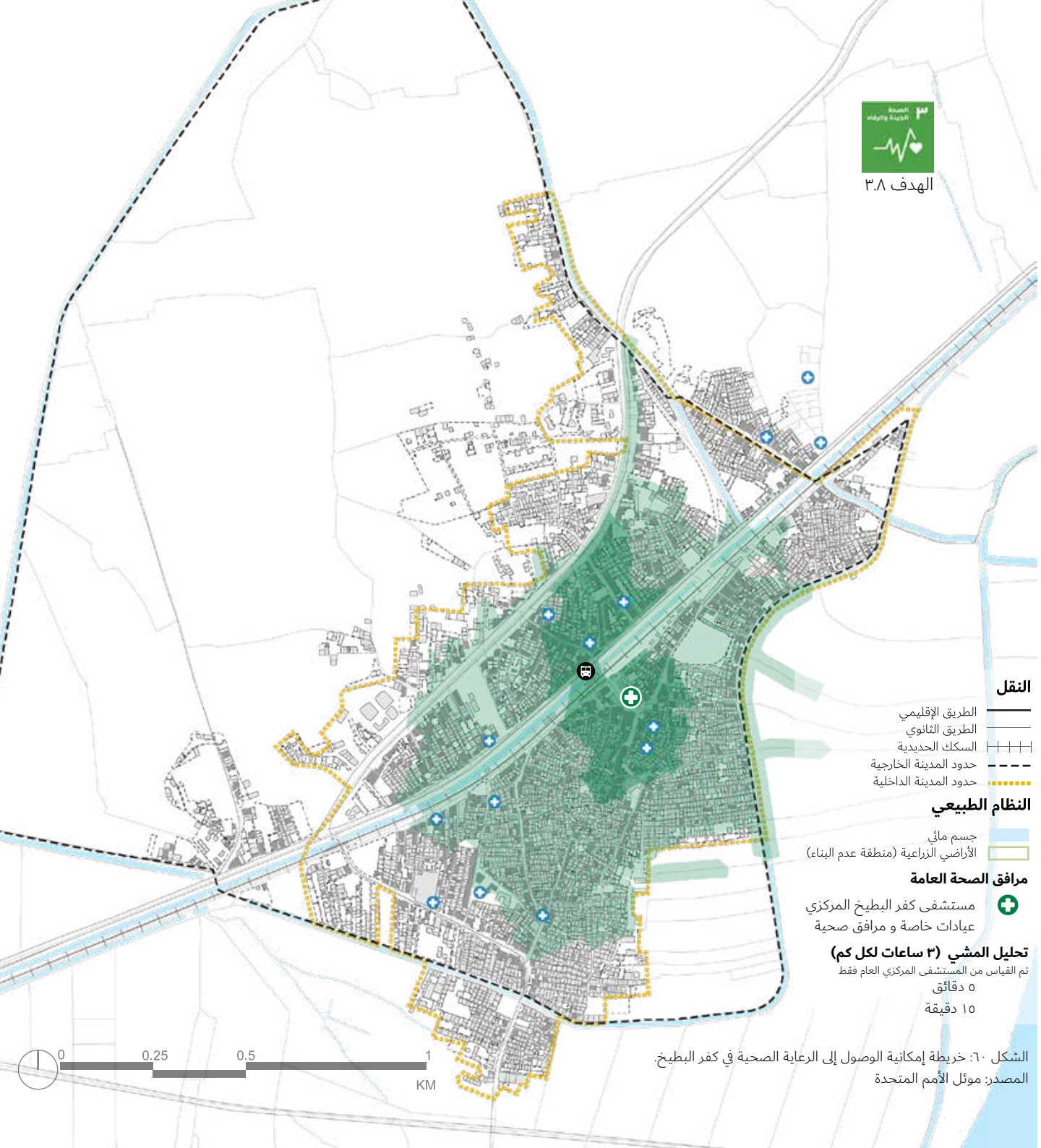

الشكل ٦٠: خريطة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية في كفر البطيخ.
المصدر: موئل الأمم المتحدة

إجمالي عدد السكان الذين يخدمهم المستشفى المركزي

مدينة كفر البطيخ: ٤٧,١٨٩

منطقة كفر البطيخ: ١٤٢,٦٢٧ نسمة

١,٥ : ١٠٠٠ شخص

٢٦ سرير مستشفى

السعة الحالية

١٩٠ سريرًا في المستشفيات مطلوبة لتلبية معايير الرعاية الصحية المتوسطة

مستشفى كفر البطيخ المركزى

مستشفى كفر البطيخ المركزى مصر.

المصدر: موئل الأمم المتحدة ٢٠٢٢

الوصول إلى المرافق العامة

تتبنى مصر سياسة توفير التعليم المجاني للأطفال اللاجئين من سوريا، السودان، اليمن، وليبيا. يتم إدارة هذه السياسة من قبل وزارة التربية والتعليم.

المرافق التعليمية في كفر البطيخ:

يوجد في مدينة كفر البطيخ ٨ مدارس حكومية. يُقدر عدد السكان في الفئة العمرية المدرسية بحوالي ١٤,٥٥٠ نسمة، وهو ما يمثل حوالي ٣٠٪ من إجمالي سكان المدينة.

القرب من المراكز التعليمية:

يمكن لـ ٣٥٪ من السكان الوصول إلى المدارس الابتدائية والثانوية في غضون خمس دقائق سيرًا على الأقدام.
حوالي ٥٠٪ من السكان يمكنهم الوصول في غضون ١٥ دقيقة.
بينما يتمكن ١٥٪ من السكان من الوصول إلى هذه المدارس في غضون ٣٠ دقيقة.

مؤشر الخدمات التعليمية في كفر البطيخ:

وتبلغ نسبة الأمية في مدينة كفر البطيخ ١٦٪، وفقاً لأحدث إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠١٧.

لتحسين الخدمات التعليمية، هناك حاجة إلى بيانات أكثر شمولية لتقييم حالة المدارس، مع التركيز على الجوانب التالية:

- الحالة الفيزيائية للمباني، بما في ذلك الوصول إلى الكهرباء والمياه وتوفر دورات المياه.
- حالة المرافق المدرسية، مثل المقاعد والمواد التعليمية.
- توفر المعلمين ومؤهلاتهم.
- أرقام التسجيل والحضور الطلابي، مع تقسيمها حسب العمر والجنس.

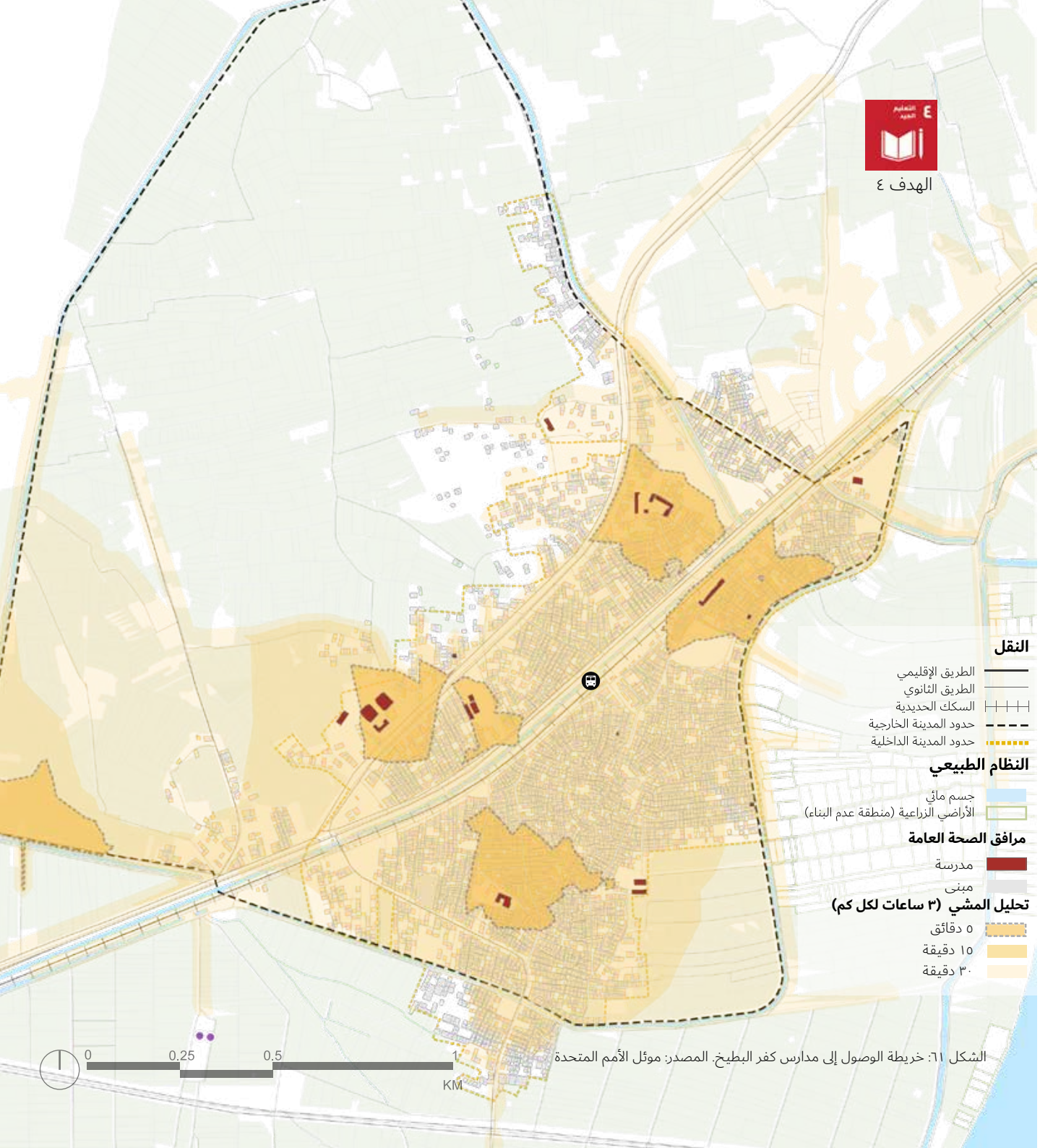

الشكل ٦١: خريطة الوصول إلى مدارس كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة

الوصول إلى المرافق الاجتماعية

مرافق المساحات العامة

مدة المشي إلى أقرب مساحة عامة

بعد تحليل شامل لتوافر وتوزيع المرافق الترفيهية في كفر البطيخ، يُلاحظ أن المدينة تضم ملعبين رياضيين ومركز شباب كفر البطيخ. تبلغ المساحة الإجمالية للوظائف الترفيهية في المدينة حوالي ٣,٥٦ فدانًا (١٤,٤٠٠ متر مربع)، في حين يبلغ عدد السكان الحالي حوالي ٥٠,٠٠٠ نسمة؛ وبالتالي فإن نصيب الفرد من المساحات الترفيهية يبلغ حوالي ٠,٣ متر مربع للفرد. يُعتبر هذا النصيب منخفضًا مقارنة بالحد الأدنى لنصيب الفرد من المساحات الخضراء المُوصى به من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO)، وهو ٩ متر مربع للفرد.

فقط ٥,٦٪ من سكان المدينة يعيشون على بُعد ٥ دقائق سيرًا على الأقدام من هذه المرافق.
بينما يمكن لـ ٤٠٪ من السكان الوصول إلى المرافق الترفيهية خلال ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام.
ومع ذلك، أكثر من ٦٠٪ من السكان يحتاجون إلى أكثر من ٣٠ دقيقة سيرًا للوصول إلى هذه المرافق.

تفتقر المدينة إلى المساحات الخضراء والحدائق العامة، حتى في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.

المساحات المفتوحة المتوفرة حاليًا تقتصر على ملعبين رياضيين مخصصين للرجال فقط ويتطلبان دفع رسوم للدخول، بالإضافة إلى مركز مجتمعي يقدم مجموعة محدودة من الأنشطة والفعاليات.
المرافق الرياضية القائمة بحاجة إلى صيانة وترقيات لتلبية احتياجات السكان المتزايدة. شبكة الطرق والشوارع في المدينة تفتقر إلى حواجز نباتية آمنة للمشاة، مما يؤكد على الحاجة إلى تحسين التخطيط العمراني وتطوير البنية التحتية لتعزيز جودة الحياة للسكان.

الشكل ٦٢: خريطة الوصول إلى الأماكن العامة المفتوحة في كفر البطيخ .
المصدر: موئل الأمم المتحدة

المشاريع التنموية الجارية في محافظة دمياط

تشهد محافظة دمياط عدة مشاريع تنموية بارزة قيد التنفيذ. وتشمل المشاريع الرئيسية ما يلي:

- **توسعة ميناء دمياط:** يشمل المشروع تطوير محطة حاويات ثانية في الميناء، بتمويل إجمالي يبلغ ٤٥٥ مليون دولار. يتم تمويل المشروع من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، ومؤسسة التنمية الألمانية (DEG)، وبراباركو (Proparco).
- **مدينة دمياط للأثاث:** يهدف هذا المشروع الرئيسي إلى تحويل دمياط إلى مركز لصناعة الأثاث والصناعات المرتبطة بها. يوفر فرصًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن المتوقع أن يُوفر حوالي ١٠٠,٠٠٠ فرصة عمل.
- **محطة متعددة الأغراض في ميناء دمياط:** إنشاء مصنع متعدد الأغراض في الميناء لتعزيز قدرات المنطقة على الاستيراد والتصدير.
- **وحدات سكنية في كفر سعد:** تطوير مبانٍ سكنية لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.
- **تطوير الطاقة والبنية التحتية:** يشمل ذلك توسعة محطة كهرباء غرب دمياط، وتطوير محطة محولات ومحطة طاقة.
- **محطة الصرف الصحي في رأس البر:** لتحسين خدمات الصرف الصحي وإدارة المياه.
- **مركز التعليم المدني في دمياط الجديدة:** منشأة تركز على توفير الموارد التعليمية والفرص.
- **مسابقة "رواد دمياط":** مشروع خيري تنموي بارز أطلقته شركة ميثانيكس مصر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. يهدف إلى دعم وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، خاصة بين النساء والشباب في المنطقة.

التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في كفر البطيخ

- تعتمد المدينة بشكل رئيسي على الاستثمارات الحكومية التي تُخصص بشكل كبير لتحسين الطرق وأنظمة الصرف الصحي ومرافق الكهرباء. ومع ذلك، تعاني المدينة من غياب المؤسسات المالية التي توفر القروض أو التسهيلات الائتمانية لدعم مشاريع التنمية المحلية.
- تشمل التحديات الرئيسية ارتفاع أسعار الفائدة، وغياب الضمانات المتاحة، بالإضافة إلى صغر حجم السوق المحلية وضعف القوة الشرائية للسكان. كما توجد قيود تعيق بشكل خاص الفقراء من الحصول على التمويل اللازم.
- تعمل العديد من ورش تصنيع الأثاث في القطاع غير الرسمي بسبب البيروقراطية المفرطة المطلوبة للحصول على التراخيص. وتفاقم هذا الوضع نتيجة غياب دور واضح للإدارة المحلية في تطوير الاقتصاد المحلي. ومن دون تبسيط الإجراءات للحصول على التراخيص ودعم حكومي محلي نشط، تواجه هذه الورش صعوبة في التحول إلى القطاع الرسمي والمساهمة بفعالية في النمو الاقتصادي للمدينة.
- تعجز السلطات المحلية عن تنفيذ برامج محددة تهدف إلى تحفيز الاستثمار وخلق فرص عمل للفئات المحرومة.
- كما تعاني المدينة من نقص في الموظفين المؤهلين داخل مجلس المدينة القادرين على صياغة وتنفيذ ومتابعة برامج وسياسات التنمية الاقتصادية.

كفر البطيخ، مصر

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ٢٠٢٤

الخطة الاستراتيجية لمدينة كفر البطيخ

الخطة الاستراتيجية الحضرية التي أعدتها الهيئة العامة للتخطيط العمراني (GOPP) لمدينة كفر البطيخ تناولت احتياجات التنمية الرئيسية. ومع ذلك، لم تحدد الخطة جدولًا زمنيًا دقيقًا لتنفيذ المشاريع أو استراتيجية تمويل محددة للمشاريع المقترحة. بالإضافة إلى ذلك، لا تؤثر الخطة بشكل مباشر على استراتيجيات الاستثمار للمحافظة أو تحديد أولويات احتياجات المدينة. عادة ما تُصاغ هذه الخطط بشكل مركزي، حيث يتم توزيع المخصصات المالية السنوية على المديريات المختلفة، ثم تُمرر إلى الإدارة المحلية في المدن.

تُقدر الاستثمارات الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي ١٠ ملايين جنيه. ومن المهم الإشارة إلى أن التكلفة الدقيقة لبعض المشاريع المدرجة في الخطة الاستراتيجية قيد التقييم حاليًا.

	الكلفة (بالدولار الأمريكي)
السوق المركزي للمنتجات الغذائية الطازجة	450,000
إعادة تأهيل المركز المجتمعي المحلي	40,000
تغطية قناة البلامون واستغلال المساحات المفتوحة التي سيتم إنشاؤها	275,000
انشاء ٨ مدارس مرحلة ابتدائي	3,020,000
انشاء ٣ مدارس مرحلة اعدادي	---
إعادة تأهيل مستشفى كفر البطيخ	275,000
إعادة تأهيل مركز شباب	43,000
إنشاء مدرسة ثانوية فنية للأثاث	330,000
إنشاء محطة للنقل العام	330,000
تحسين شبكة الطرق	3,842,590
إنشاء خزان مياه علوي بسعة 500 متر مكعب	143,000
إنشاء خزانات مياه أرضية بسعة 3500 متر مكعب	600,00
إعادة تأهيل شبكة مياه الشرب	625,00
إنشاء محطة رفع جديدة بسعة 12,000 متر مكعب/اليوم	1,756,610
زيادة قدرات محطات الرفع الحالية	550,000
زيادة قدرات محطات المعالجة الحالية	3,952,380
تمديد شبكة الصرف الصحي	713,620
مركبات لجمع النفايات الصلبة	329,370
إنشاء محطة جمع نفايات وسيطة	137,240

الاستثمارات العامة المحددة في كفر البطيخ من قبل البلدية

المصدر: تم تجميعها من خطة التنمية الاستراتيجية (SUP) لكفر البطيخ، ٢٠٢١

أداء مدينة كفر البطيخ
تجربة تحليل شامل وسريع وتقييم قابلية العيش

يستخدم هذا القسم أداة "MY Neighbourhood" التي طورتها مختبر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كقائمة مرجعية شاملة لمبادئ التصميم الحضري المطبقة على مستوى الأحياء. تهدف الأداة إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية على مستوى المدينة، مع ضمان أن يكون لكل مؤشر مستخدم ارتباط مباشر بأهداف التنمية المستدامة (SDGs) وإطار الرصد الحضري (UMF). هذه الأهداف الخمسة هي: المدينة المدمجة، المتصلة، النابضة بالحياة، الشاملة، والمرنة.

يُوسع التحليل التالي في المؤشرات المكانية المستخدمة في أداة "My Neighbourhood"، مستنداً إلى التقييمات التي تم إجراؤها في الفصول السابقة من هذا الوثيقة. الهدف الرئيسي هو تحديد المناطق ذات الأولوية للتدخل. ومع ذلك، وبسبب القيود المتعلقة بالبيانات، تختلف المنهجية المستخدمة هنا ولا تأخذ في الاعتبار جميع المؤشرات. ونتيجة لذلك، تم تحليل ثلاثة من الأهداف الخمسة فقط.

صورة تُظهر مدخل مدينة كفر البطيخ، مصر
المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) ٢٠٢٢

كيف هي درجة الاتصال في مدينة كفر البطيخ؟

تعتبر الشوارع في المدينة المتصلة مساحات عامة مفتوحة حيوية وآمنة وجذابة يمكن الوصول إليها من قبل الجميع. يستفيد سكان المدينة المتصلة من شبكة شوارع قابلة للاختراق وفعالة مع مسافات يمكن السير فيها ووجود خيارات متعددة للطرق، مما يتيح رحلة مريحة بين الوجهات وخدمات النقل العام.
كمرجع أولي، توصي إرشادات ومعايير برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) للتنمية الحضرية المستدامة بأن يتم تخصيص ٣٠٪ على الأقل من الأراضي للطرق ومواقف السيارات، وأن يتم تخصيص ١٥٪ على الأقل من مساحة المدينة للمساحات العامة المفتوحة في المناطق الحضرية عالية الكثافة والمختلطة الاستخدام. وبناءً على ذلك، لتقييم مدى الاتصال في مدينة كفر البطيخ وفقًا لهذا التعريف، تم تقييم المتغيرات الرئيسية بشكل تراكمي باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

١. الحالة الفيزيائية للطرق والأرصفة

كشف التقييم عن انخفاض جودة الرصف، حيث أن ٧٢٪ من الأرصفة غير مستوية وغير قابلة للوصول، إما بسبب غياب الأرصفة مما يعيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.

٢. قرب المشاة من المساحات العامة

أظهر التقييم الأولي تغطية منخفضة للمساحات العامة في المناطق الوسطى والجنوبية والغربية، بالإضافة إلى توزيع غير متوازن للمساحات الخضراء لكل فرد، مما يدل على ضعف الاتصال بالمرافق الترفيهية في البيئة الحضرية.

٣. الازدحام المروري والطرق

تعاني المنطقة المركزية في المدينة من الازدحام المروري. تتميز شبكة الشوارع في المدينة بشوارع ضيقة تصل إلى ٨ أمتار أو أقل، ويعتبر سائقي التوك توك نشطين للغاية في المدينة، مما يعوق حركة المشاة.

٤. الوصول إلى الفرص الاقتصادية

تم قياس هذا المتغير بناءً على مدى الوصول إلى مناطق ذات اهتمام اقتصادي، معدل بطالة الشباب، وعجز الوظائف الرسمية. كشف التحليل عن نسبة عالية من السكان في القوى العاملة، بما في ذلك النساء. تتركز الأنشطة الاقتصادية حول الزراعة المحلية، الوظائف الحكومية، المصانع المحلية والتعليم.

٥. الوصول إلى المرافق الاجتماعية

يشمل هذا المتغير الوصول إلى التعليم، الثقافة، التنوع، المساحات العامة، الأمان، والأنشطة الترفيهية. كشف التقييم عن أن المرافق الاجتماعية محدودة وأن المرافق الموجودة قديمة وغير صالحة، مما يحد من الفرص للنشاط البدني والترفيه.

التوصيات

تحسين شبكة الطرق الحالية: يجب ضمان استمرارية الشبكة وتحسين كفاءة الرصف. من الضروري الحد من وجود الأسواق العشوائية على الطرق من خلال إنشاء أسواق يومية وأسبوعية في أماكن منظمة ومخصصة لا تؤثر على حركة المرور.
تحسين أنظمة النقل والمرور داخل المدينة وخارجها: من المهم تقليل الازدحام المروري وزيادة الأمان من خلال توفير تدابير الأمان والسلامة لمستخدمي الطرق.
إنشاء شبكة جديدة للنقل العام في المدينة: يعد إنشاء شبكة جديدة للنقل العام خطوة هامة نحو تحقيق هذه الأهداف.

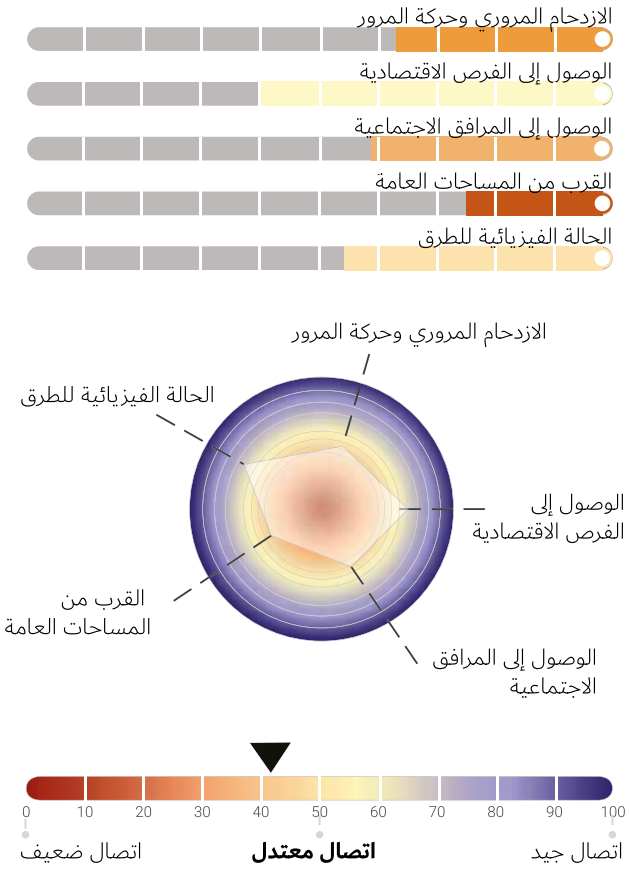

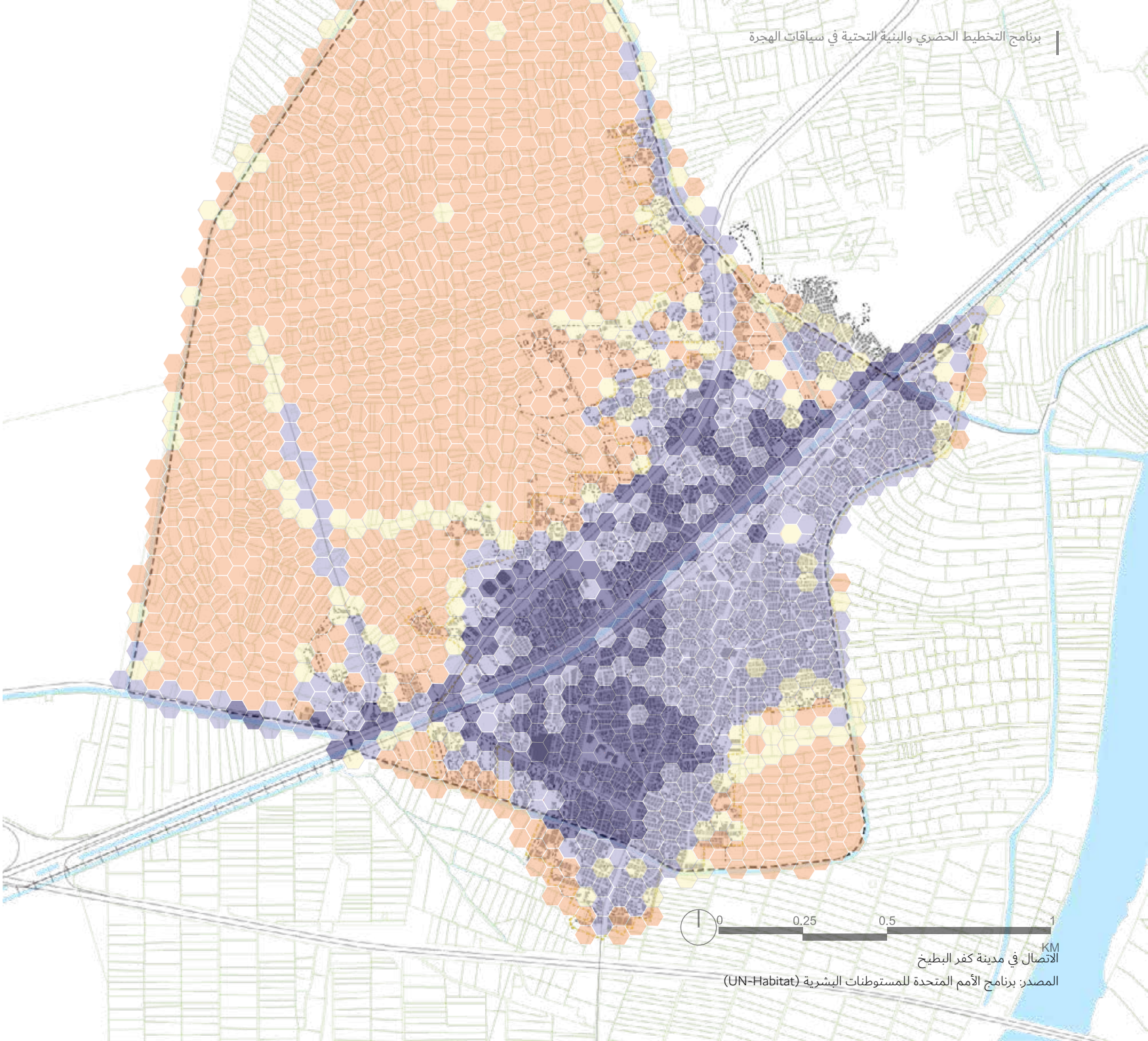

الاتصال في مدينة كفر البطيخ

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

ما مدى شمولية مدينةكفرالبطيخ؟

سكان المدينة الشاملة يتمتعون بحق متساوٍ في المدينة، والوصول إلى الخدمات، وفرص العمل، والمساحات العامة المفتوحة، ووسائل النقل العامة، وغيرها من الفرص التي تقدمها المدينة. البيئة الحضرية في المدينة الشاملة تدعم الاحتياجات الجسدية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية لجميع الأشخاص من مختلف القدرات والخلفيات ومستويات الدخل. المساحات العامة المفتوحة في المدينة الشاملة ترحب بجميع الزوار، والإسكان ميسور التكلفة ويجذب مجموعة متنوعة من السكان.

بناءً على ذلك، ولتقييم شمولية مدينة كفر البطيخ وفقًا لهذا التعريف، تم تقييم المتغيرات الرئيسية باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

١. الحالة الفيزيائية للإسكان ومدى القدرة على تحمله
يتم قياس الوصول إلى الإسكان المناسب والميسور التكلفة من خلال تقييم الحالة الفيزيائية للهياكل السكنية التي تتأثر بشكل كبير بالاكتظاظ، مما يؤثر بشكل خاص على الفئات الضعيفة في كفر البطيخ. حوالي ٥٪ من وحدات الإسكان في المدينة في حالة سيئة، بينما يتم الحفاظ على باقي الوحدات السكنية بشكل جيد وفي حالة جيدة.

٢. الاستخدام المختلط للأراضي وتنوع الوظائف
يوجد نقص في تنوع استخدامات الأراضي وشبكات الطرق والشوارع غير الكفؤة، مما يؤدي إلى منظر حضري حيث لا يتم توزيع الخدمات والمرافق بشكل متساوٍ. تتركز الخدمات الأساسية في وسط المدينة، بينما يتم إهمال الضواحي الجنوبية والشمالية التي تظل غير مخدومة ومعرضة لزيادة المخاطر.

٣. النقل العام الفعال والميسور التكلفة
تفتقر كفر البطيخ إلى نظام نقل عام موثوق. يعتمد السكان غالبًا على الحافلات الصغيرة الخاصة و"التوك توك" للتنقل، ولكن هذه الخيارات غالبًا ما تكون مكلفة ويفتقر إلى الموثوقية. هذا الوضع يعقد التنقل اليومي والوصول إلى الخدمات الأساسية، مما يؤثر على التنقل العام وجودة الحياة للسكان المحليين.

٤. الصحة والرفاهية
أظهر تقييم المنشآت الصحية توفر وتوزيع الخدمات الصحية، بما في ذلك المستشفيات والعيادات، حيث يتم توزيعها بشكل جيد عبر المدينة مما يضمن وصول جميع السكان إليها. تتوافق سعة هذه المنشآت مع احتياجات السكان، ولكن معظم سكان المدينة يسافرون إلى مدينة دمياط الجديدة للحصول على العلاجات الطبية المتخصصة، مما يشير إلى الاعتماد على المراكز الحضرية المجاورة للحصول على خدمات الرعاية الصحية الأكثر تعقيدًا.

٥. الوصول إلى التعليم لجميع فئات المجتمع
تم أخذ التفاوت بين الجنسين، واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ونسب الأمية في مجتمع كفر البطيخ في الاعتبار.

في مدينة كفر البطيخ، يظهر التقييم المدينة عند عتبة الإمكانية الكافية للشمول. التحديات الرئيسية في ما يتعلق بالشمولية واضحة في جوانب المساحات العامة، وفرص العمل والفرص الاقتصادية، والإسكان المناسب.

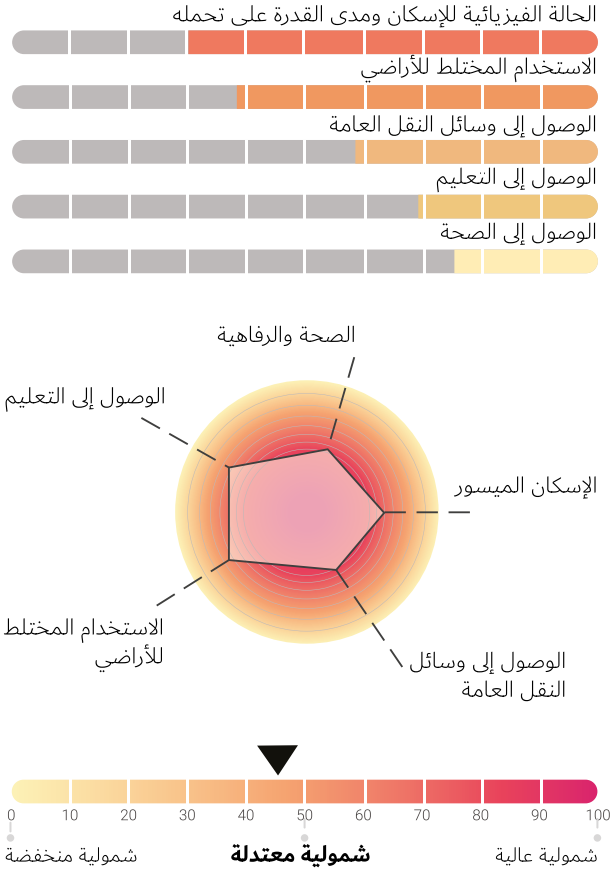

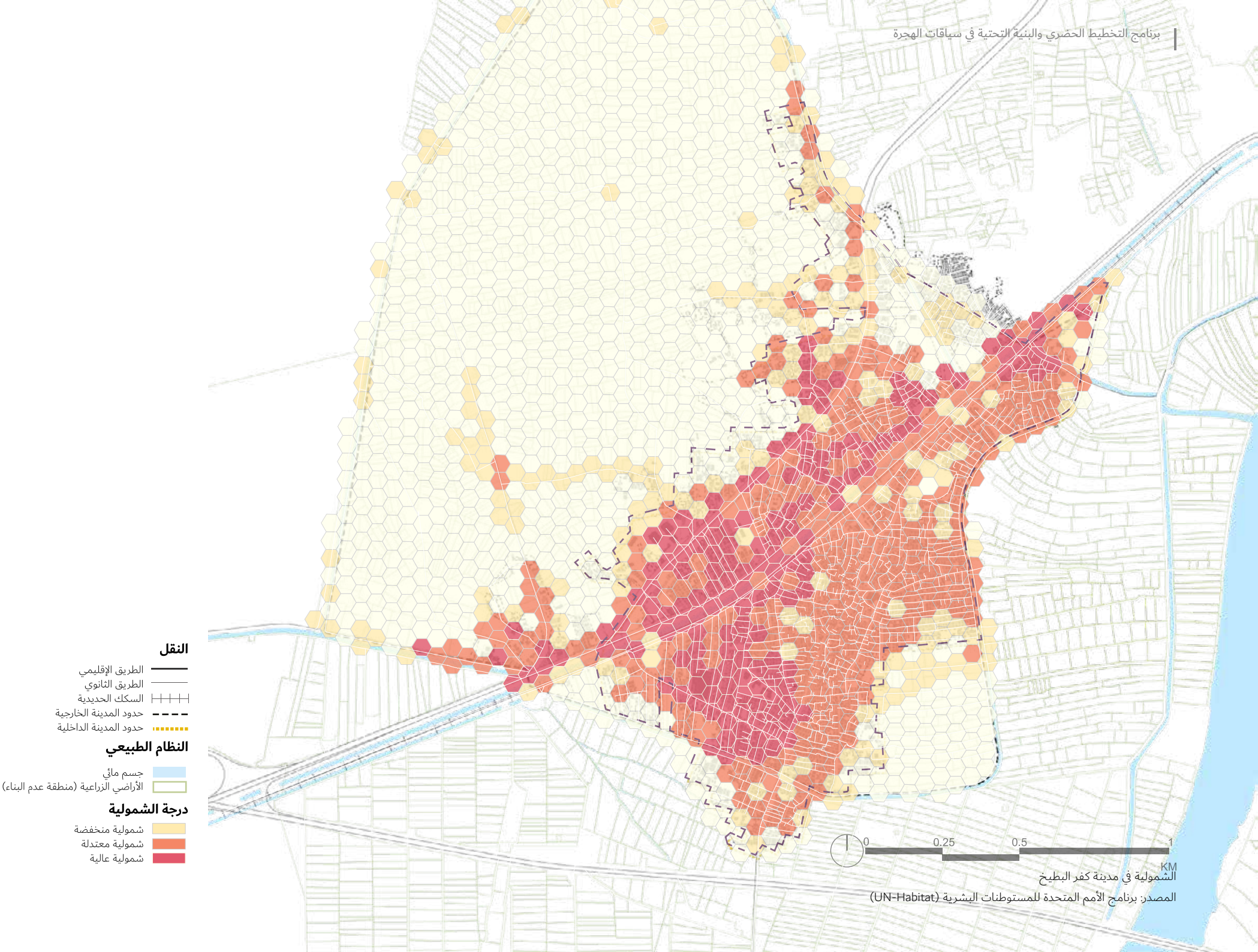

الشمولية في مدينة كفر البطيخ

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

ما مدى مرونة مدينة كفر البطيخ؟

يتمتع سكان المدينة المرنة بالحماية من الضغوط المباشرة والمزمنة داخل النظم الحضرية، كما أنهم مستعدون لمواجهة التحديات المستقبلية المحتملة. تعد الأحياء القادرة على الصمود أقل عرضة للتغيرات المفاجئة وتحافظ على تشغيل الخدمات والأنظمة الحضرية التي يمكن أن تساعد في مواجهة أي أزمة محتملة وتسهيل عملية التعافي. تعتمد الأحياء المرنة على نفسها في قدرتها على العمل في حالة انخفاض توافر الموارد (على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استخدام مواد البناء المحلية إلى تقليل الحاجة إلى أنظمة التبريد أو التدفئة). بالإضافة إلى بناء التكيف مع العالم المتغير، قد يدعم الشكل الحضري المرن ويعزز الهياكل الاجتماعية والاقتصادية القائمة، مما يحسن رفاهية المجتمع. وبناء على ذلك، لتقييم مرونة مدينة كفر البطيخ، تم استخدام المتغيرات الرئيسية التالية:

١. ضعف المدينة

ويتم قياس ذلك من خلال تقييم الاتجاهات التاريخية لأنواع مختلفة من المخاطر، بما في ذلك الكوارث الطبيعية والانكماش الاقتصادي والتحديات الاجتماعية.

٢. تكرار وشدة المخاطر الطبيعية المحتملة

التعرض للعوامل البيئية السلبية مثل الزلازل أو الفيضانات أو الظواهر الجوية القاسية.

٣. مصدر الطاقة في المدينة

يقوم هذا المتغير بقياس المساحة الحضرية في المدينة حيث يتم تغذيتها بتقنيات الطاقة المتجددة من المنطقة إلى مستوى البناء.

٤. وسائل النقل المستدامة

من المرجح أن تتحمل المدن التي توفر خيارات التنقل المخصصة للمشي والعبور لسكانها أي أزمة أو كوارث، الأمر الذي سيدعم مجتمعات أكثر صحة ومرونة.

يكشف تقييم مدى توفر شبكة البنية التحتية وقربها عن زيادة خطر تعرض المدينة للأضرار البيئية. إن الاعتماد على الوقود الأحفوري، وعدم كفاية صيانة أنظمة الأنابيب، وغياب أو عدم كفاية إدارة النفايات الصلبة والصرف الصحي يؤثر بشكل كبير على البيئة والموارد الطبيعية. ويزيد هذا الوضع من خطر تعرض المدينة للكوارث الطبيعية، ويؤثر سلبًا على صحة ورفاهية سكانها.

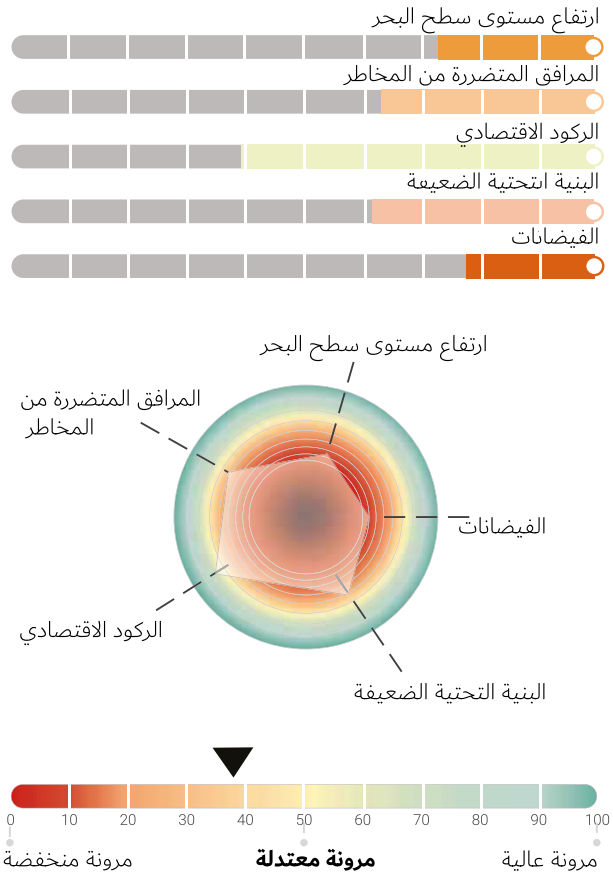

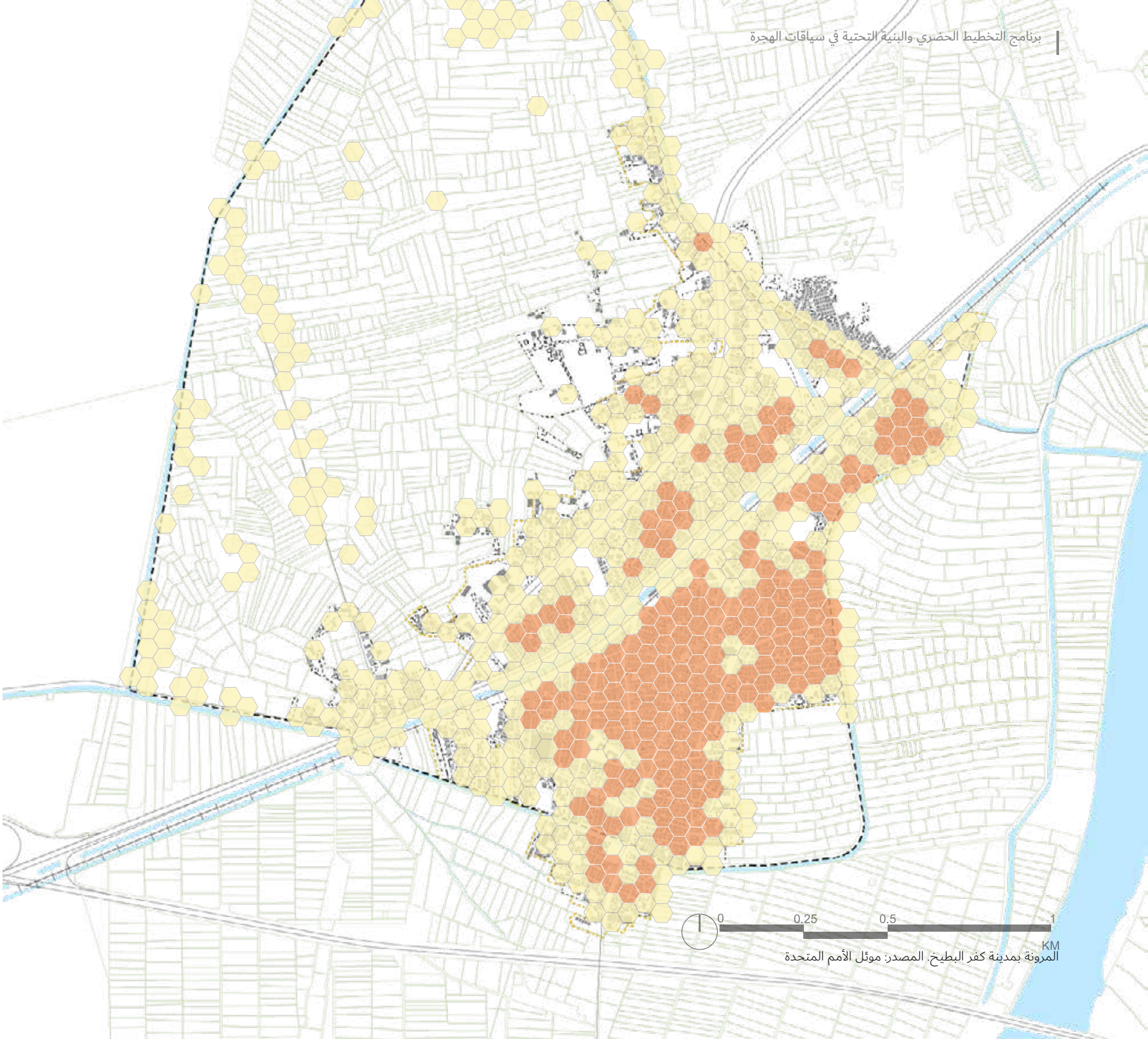

المرونة بمدينة كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة

مواطن الضعف

باستخدام أحدث البيانات المتاحة، تم إجراء تقييم للضعف في كفر البطيخ من خلال دمج العوامل المختلفة التي تؤثر بشكل جماعي على جودة الحياة. تضمن هذا التقييم تطبيق معايير ونظام تسجيل لإنشاء فهم شامل لمستويات الضعف داخل مناطق مختلفة من المدينة. المعايير الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار موضحة أدناه

- **وجود وكثافة السكان المعرضين للخطر**
- **الوصول إلى المرافق والخدمات العامة**
- **الوصول إلى شبكة البنية التحتية العامة**
- **الوصول إلى وسائل النقل العام**

تم وضع خرائط تقييم أهداف المدينة السابقة فوق بعضها البعض لتحديد النقاط الساخنة والمناطق المعرضة للخطر. تكشف الخريطة الموضحة في (الشكل ٦٩) عن اختلافات في مستويات الضعف في مدينة كفر البطيخ، والتي تم تصنيفها إلى ثلاث مجموعات: مناطق عالية الضعف بدرجة تتجاوز ١٥، ومناطق معتدلة الضعف بدرجة تتراوح من ٥ إلى ١٥، ومناطق منخفضة الضعف بدرجة أقل من ٥. يقدم هذا التصنيف رؤى قيمة للتدخلات المستهدفة ومبادرات التخطيط المستدام داخل المحافظة.

أولاً، نظر التحليل إلى السكان، مما يسلط الضوء على تركيز السكان في الأحياء المركزية الأقدم، كما تشكلت المدينة وفقًا لتضاريسها. يُظهر توزيع المساحات واستخدام الأراضي نقصًا في جودة وكمية المساحات العامة، مع بقاء كمية كبيرة من قطع الأراضي غير مستغلة بالكامل. يعكس التطور الحضري العشوائي للمدينة نموًا غير مُدار على الأراضي الزراعية. أخيرًا، على نطاق المدينة، النقل غير كافٍ. السيارة هي الشكل السائد للنقل. إن الافتقار إلى تنوع وسائل النقل يجعل المدينة غير ناجحة في الاتصال، ومع ذلك، تعمل السكك الحديدية بشكل جيد على المستوى الإقليمي.

بناءً على التقييم السابق لهذا الملف الشخصي لأداء المدينة، سيتناول نهج شامل مفصل آخر الجوانب النوعية بالإضافة إلى فهم التحديات والاحتياجات والفرص لمدينة كفر البطيخ بشكل أكبر. سيتبع المكون التالي للبرنامج نهجًا تشاركيًا للغاية، والذي سيشمل إجراء ورش عمل لصياغة الرؤية والتحقق منها مع المجتمع المحلي وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

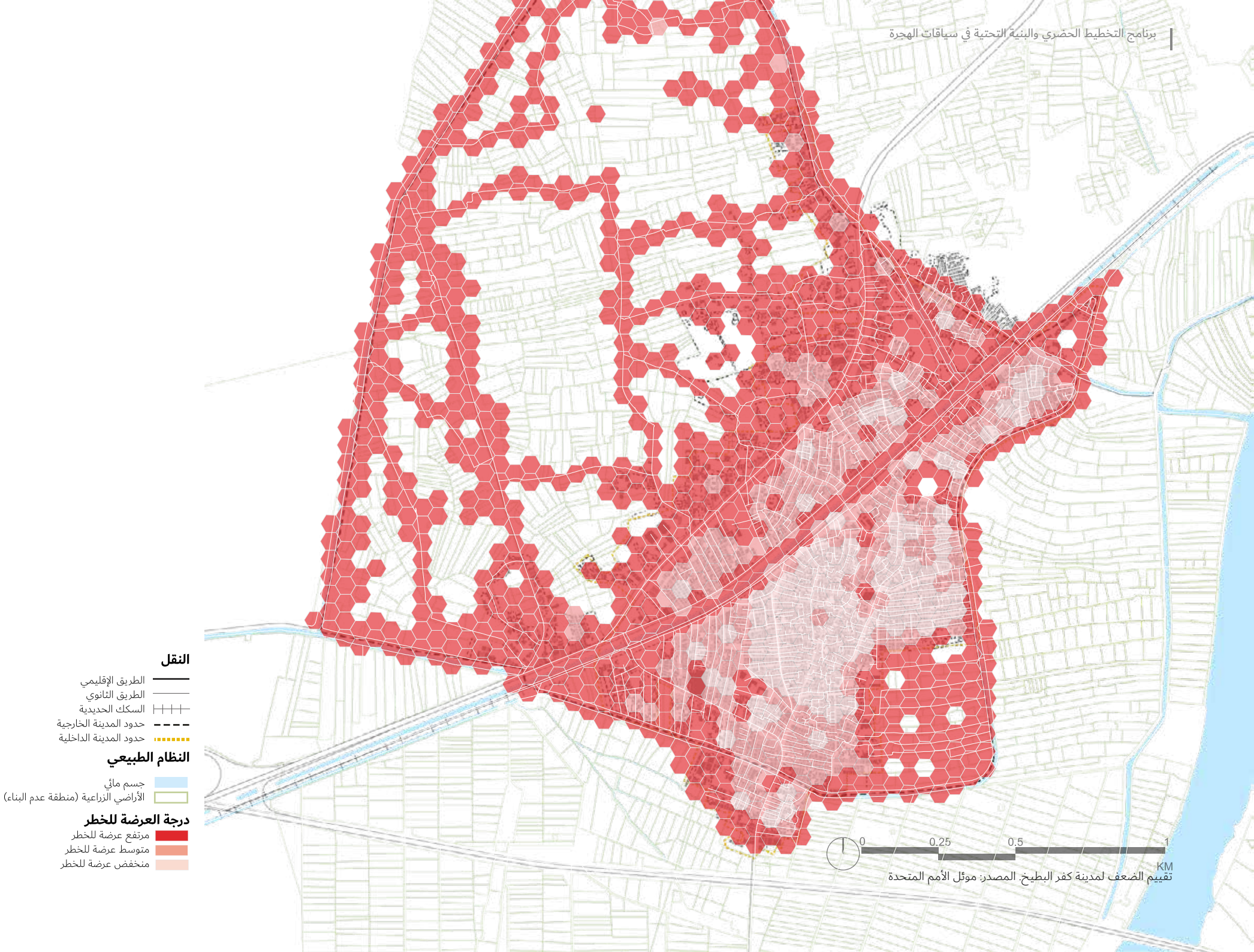

تقييم الضعف لمدينة كفر البطيخ. المصدر: موئل الأمم المتحدة

٤

المشاركة المجتمعية

جلسات تحديد الاحتياجات والفرص

Kafr El Battikh, Egypt.
Source: UN-Habitat 2022

أصوات من المجتمع
الكشف عن الاحتياجات

خلال جلسات المجموعات المركزة، بدأ فريق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية جلسة تحديد الاحتياجات والفرص مع المجتمع المحلي من خلال شرح أهمية هذا التحديد لمدينتهم. وبناءً على ذلك، سلط المشاركون الضوء على احتياجاتهم والفرص المحتملة المتاحة في كفر البطيخ.

الطريقة:

أجرى فريق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية **ثلاث مجموعات مركزة** في كفر البطيخ، حيث تواصلوا مع المواطنين وكذلك الموظفين الفنيين في مجلس المدينة (البلدية). كانت المجموعات متوازنة بين الجنسين ووصلت إلى أفراد تتراوح أعمارهم بين **١٨ و٧٠ عامًا**. كما أولى المشروع اهتمامًا خاصًا للأشخاص ذوي الإعاقة وخصص مجموعة منفصلة.

النتيجة الأساسية لهذه الجلسات هي **قائمة الاحتياجات المشتركة** للمجتمع مع رؤى مكانية حول "الفرص والتحديات" للمدن.

تتمثل هذه الطريقة النوعية في التحليل الجغرافي المكاني لتوفير نظرة أعمق للوضع الحالي للمدينة.

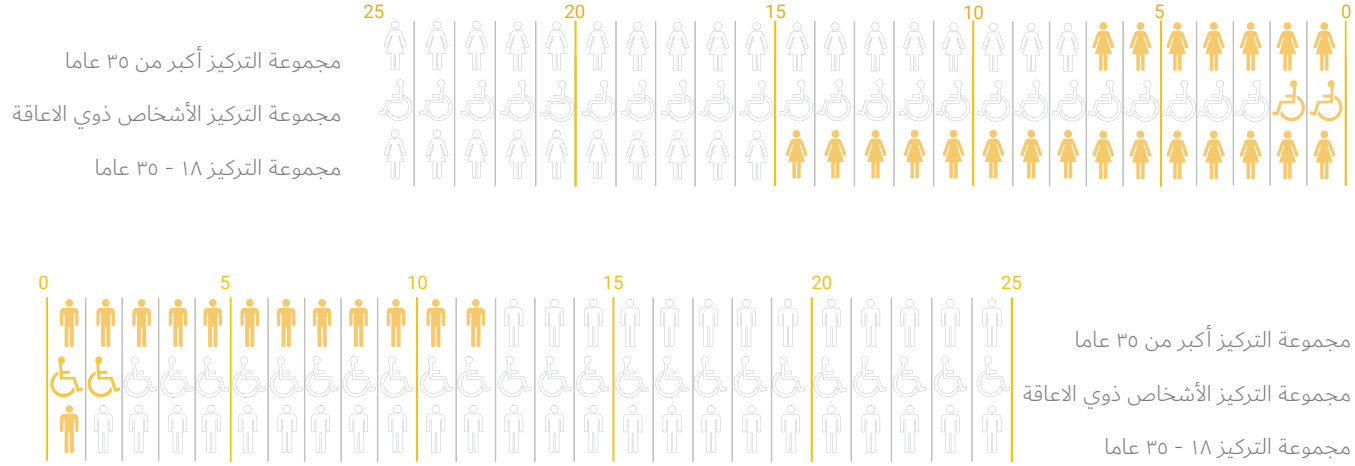

تقييم احتياجات المجتمع من خلال مجموعات التركيز: مراعاة العمر والجنس

عملية تشاركية يقودها المجتمع

شارك 120 لاجئًا ومواطنًا من مدينة كفر البطيخ في جلسات تشاورية مكثفة كجزء من التوصيف المكاني ضمن برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة لتحديد احتياجات المجتمع،

تم استخدام طريقة المجموعات المركزة كنهج تفاعلي يشمل المشاركين في مناقشات وأنشطة مثمرة، مما أتاح لكل مجموعة التعبير عن احتياجات وتطلعات القطاع المجتمعي الذي تمثله.

شارك المشاركون في مجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك تنظيم الحملات، ورواية القصص، وتتبع الروتين اليومي، وغيرها. ساهمت هذه الأساليب في خلق بيئة شاملة تشجع الحوار المفتوح والتعاون.

عقد الفريق 12 مجموعة تركيز شملت مجموعة واسعة من أفراد المجتمع. وستكون النتائج المستخلصة من هذا التمرين جزءًا أساسيًا من عنصر بناء السيناريوهات ضمن البرنامج، حيث تقدم رؤى حول التحديات ذات الأولوية والحلول التي تلبي احتياجات كل من المواطنين واللاجئين

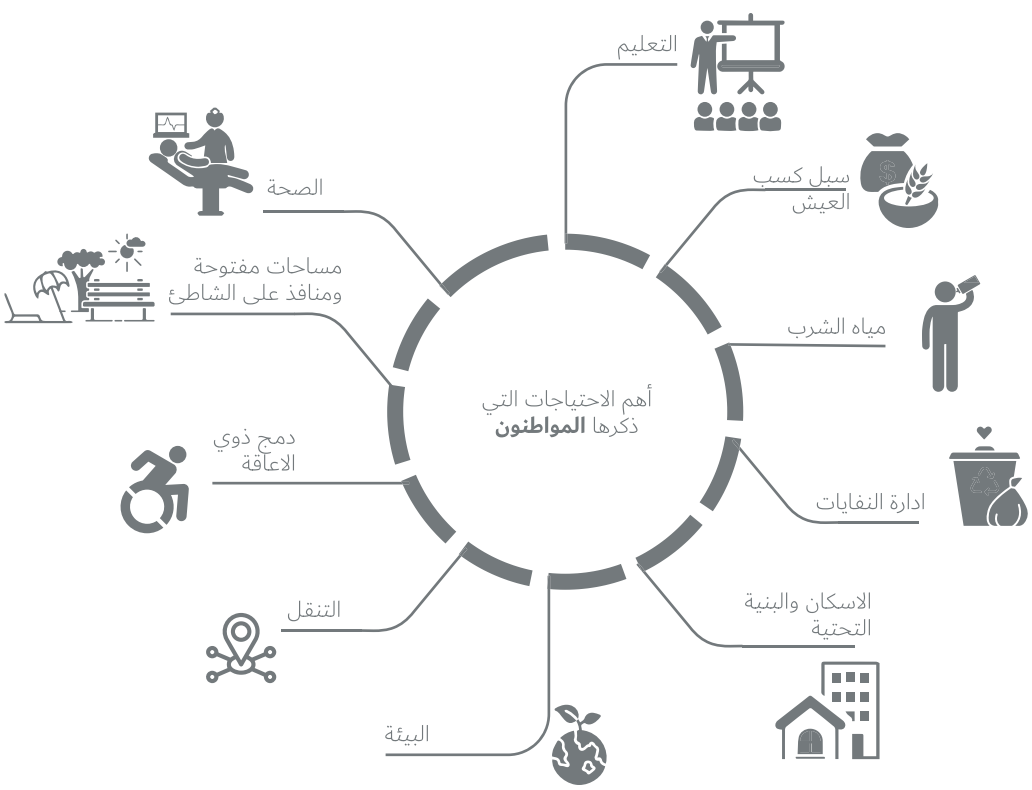

الاحتياجات

لاجئًا

المجتمع المحلي

الموضوع

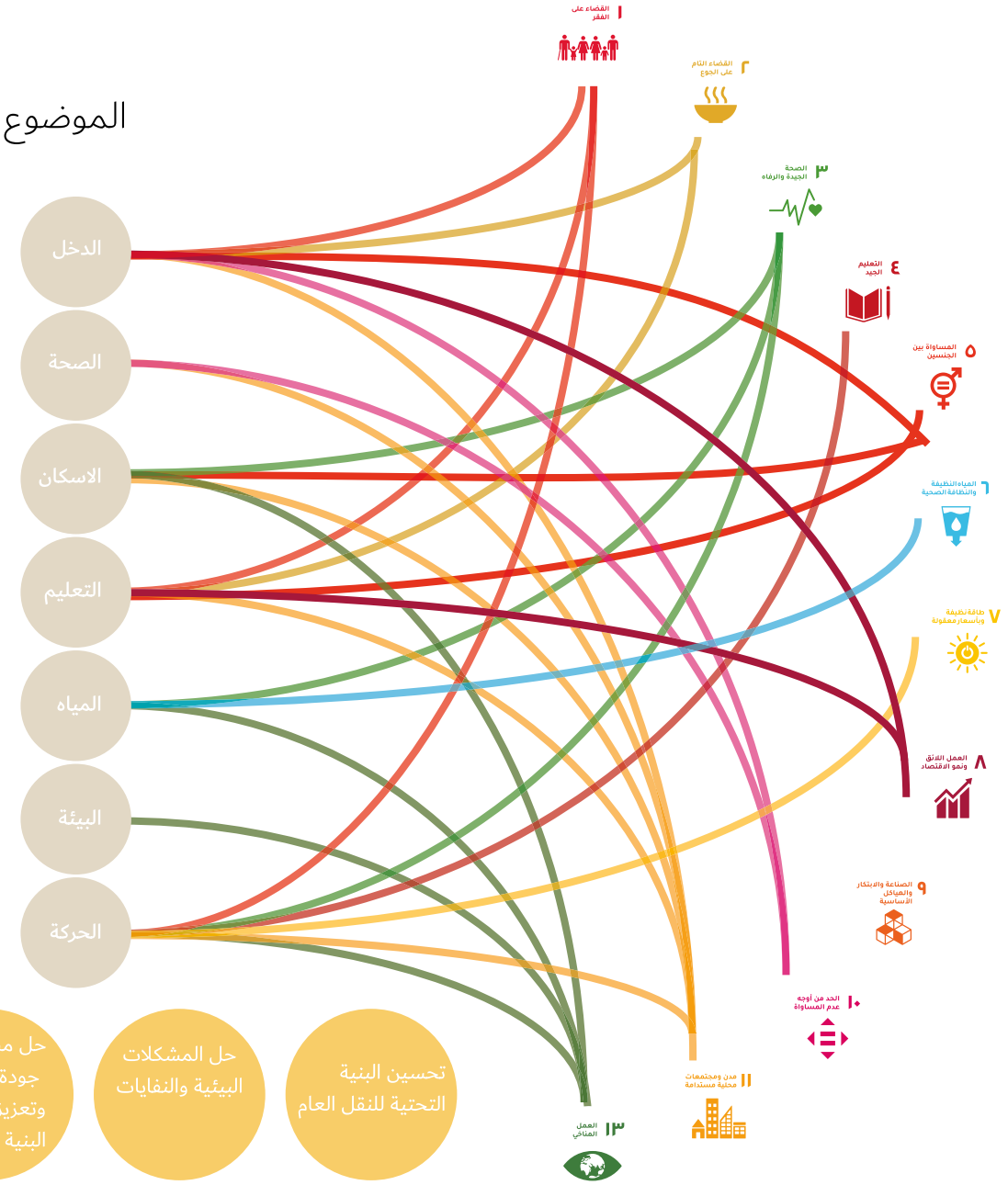

قائمة احتياجات طويلة

- تحفيز فرص خلق الوظائف
- زيادة فرص كسب العيش وتوليد الدخل
- تحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية
- إنشاء أنشطة شاملة ومساحات مفتوحة ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة
- ضمان وجود شوارع ميسرة وآمنة
- تحسين كفاية الإسكان وأمن الحيازة
- ضمان الامتثال بتنفيذ الخطط المعتمدة
- مراقبة نظام النقل العام
- ضمان تخطيط حضري شامل للنساء وذوي الإعاقة
- ضمان شمولية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة
- إصلاح نظام التعليم
- تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية
- تحسين جودة مياه الشرب
- تعزيز نظام إدارة النفايات وإعادة التدوير
- تأهيل أنظمة الصرف الصحي والبنية التحتية
- معالجة مخاطر أفران الفحم
- تخفيف المخاطر البيئية
- تحسين البنية التحتية للطرق
- تغطية المناطق غير المخدومة بوسائل النقل
- تطوير مرافق شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة
- تكييف بنية النقل العام لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة
- إنشاء وتشغيل مراكز علاج طبيعي
- تعزيز البنية التحتية الصحية والتأمين الطبي

تحسين البنية التحتية للنقل العام

حل المشكلات البيئية والنفايات

حل مشكلات جودة المياه وتعزيز أنظمة البنية التحتية

تعزيز البيئة التعليمية وتحسين الوصول

تحسين المساكن المتدهورة والوصول إلى المناطق العامة

تحسين الرعاية الصحية المقدمة وبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة

تحسين الوصول إلى مصادر الدخل والحقوق

جلسات جماعية مركزة بكفر البطيخ، مصر.
المصدر: موئل الأمم المتحدة ٢٠٢٢

إشراك أصحاب المصلحة

لتحقق من صحة التحليل المكاني

قام فريق برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة، بالتعاون مع خبراء إدارة التخطيط الحضري لمدينة كفر البطيخ، بإجراء سلسلة من الاجتماعات الفنية الموضوعية لتطوير "تطوير والتحقق من صحة بيانات الملف المكاني المقدم في هذه الوثيقة".

كان لكل من هذه الاجتماعات هدف محدد لتحقيقه؛ وهو التحقق من صحة معلومات البيانات المستمدة من بحث مكتبي حول توثيق التخطيط والرسم الخرائطي.

الأهداف

- التحقق من دقة البيانات التي تم جمعها
- فحص الخرائط الرئيسية للتحليل المكاني
- التعاون في جهود رسم الخرائط
- دمج التفاصيل الإضافية أو التعليقات الإضافية
- فهم ديناميكيات الحياة اليومية وتركيز المواقع للسكان المعرضين للخطر في أحياء مختلفة من كفر البطيخ

جمعت الاجتماعات بين الموظفين الرئيسيين من الإدارة المحلية، إلى جانب ممثلين من الحكم المحلي، بما في ذلك:

- مدير الإدارة التعليمية
- مدير إدارة الصحة
- مدير إدارة التضامن الاجتماعي
- مدير عام الصرف الصحي
- مدير الجمعية الزراعية
- مدير إدارة الهندسة
- مدير إدارة التخطيط والمتابعة

جلسات التحقق بكفر البطيخ، مصر.
المصدر: موئل الأمم المتحدة ٢٠٢٣

النتائج

أبرز أصحاب المصلحة في كفر البطيخ بشكل خاص تحديات الوصول إلى الأراضي الشاغرة المملوكة للدولة، وخاصة في ظل ندرة الأراضي الصحراوية المتاحة لمبادرات التنمية، سواء كانت حضرية أو سياحية أو اقتصادية. وردًا على ذلك، هناك إجماع ناشئ: إعطاء الأولوية لإغلاق قناة البلمون. ومن خلال تغطية القناة، يصبح من الممكن فتح مساحات جديدة، جاهزة لمشاريع مختلفة تلبي احتياجات سكان المدينة. ولا يعالج هذا الحل القضية الملحة المتمثلة في توافر الأراضي فحسب، بل يفتح أيضًا الأبواب أمام مجموعة من الفرص لتنمية المجتمع وتعزيزه.

جلسات التحقق بكفر البطيخ، مصر.
المصدر: موئل الأمم المتحدة ٢٠٢٤

٥

الاستنتاج

صحتي

تحديد المنطقة التجريبية

إن تحديد منطقة تجريبية في مدينة كفر البطيخ لبرنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة يتم من خلال عملية شاملة للرسم البياني المكاني. وهو نهج استراتيجي لبدء مشاريع التنمية. وهو يسمح بالتعلم وتحسين التدخلات الحضرية في منطقة خاضعة للرقابة قبل توسيع نطاقها أو تكرارها في موقع آخر، مما يؤدي في النهاية إلى نتائج تنمية أكثر فعالية واستدامة.

تم اختيار **المنطقة المركزية في كفر البطيخ** (الموضحة في الخريطة التالية) كمنطقة دراسة تجريبية لتطوير تحديد استثمارات البنية التحتية ذات الأولوية. تم تحديد المنطقة من خلال التحليل القائم على الأدلة والتحليل الجغرافي المكاني الذي أجري أثناء ممارسة الرسم البياني، ومن خلال مزيد من التحليل حول الترابط والمرونة والشمول. تم التحقق من صحة هذه النتائج من خلال أنشطة أصحاب المصلحة المتعددين وردود الفعل.

يغطي الحي التجريبي مساحة ٠,١٥ كيلومتر مربع ويستوعب إجمالي عدد سكان يبلغ حوالي ١٢٧٩٧ نسمة. تم اختيار الحي بناءً على نتائج التحليل المكاني، وبسبب موقعه حيث من المرجح أن يكون للتدخلات تأثير مفيد.

يضم الحي ١٢٧٤ مبنى ومستشفى كفر البطيخ المركزي ومبنى مجلس المدينة، بالإضافة إلى أحد أهم التقاطعات وأكثرها ازدحامًا بالمدينة ومحطة السكة الحديد الإقليمية. تفتقر المنطقة إلى المساحات العامة، وتحتاج بعض الطرق إلى رصف وتطوير، ويمكن الاستفادة من إمكاناتها الكبيرة من خلال تغطية ترعة البلمون.

صورة فضائية لحي كفر البطيخ المختار. المصدر: Google Earth

الخلاصة: أهداف كفر البطيخ والتدخلات المطلوبة

التحدي	الهدف	التدخل الموصى به	أهداف التنمية المستدامة	الاطار الزمني
إدارة الأراضي والتخطيط العمراني				
إن الإدارة غير الفعّالة للأراضي نتيجة للتوسع الحضري السريع دون تخطيط سليم تؤدي إلى الاستخدام العشوائي للأراضي والتعدي على الأراضي الزراعية. كما تؤدي لوائح تقسيم المناطق غير الكافية إلى تطورات متعددة الاستخدامات تؤدي إلى تعطيل المناطق السكنية والأماكن العامة.	إدخال سياسات تخطيط حضري متماسكة وآلية تطبيقها والحاجة إلى تخطيط حضري شامل وتحسين إدارة البنية التحتية لدعم التنمية المستدامة في كفر البطيخ	ضمان الالتزام بالتنفيذ وفقا للخطط المعتمدة ضمان التخطيط الحضري الشامل للمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة الحد من التوسع العمراني على الأراضي الزراعية إنشاء مسار سياحي بيئي ثقافي من دمياط الجديدة إلى كفر البطيخ		فصير / متوسط / طويل
التمويل البلدي				
السلطة المالية المحدودة على المستوى المحلي بسبب الميزانية التي تسيطر عليها الدولة. ونتيجة لذلك، قد تعاني المبادرات المحلية من التأخير أو نقص التمويل أو عدم التوافق مع المتطلبات الفعلية	تعزيز قدرات وحدة الإدارة المحلية والموظفين للتخطيط الفعال وتنفيذ ومراقبة مشاريع التنمية المستدامة	استغلال المباني الشاغرة (لتدخلات تحسين المناطق الحضرية) تنظيم برامج بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية وموظفي الإدارة المحلية إنشاء مجمع حكومي		
الاسكان				
تبلغ نسبة المساكن المتهالكة والمتدهورة في كفر البطيخ حوالي 5%	تحسين جودة المباني والمرافق الترفيهية وتوسيع السكن الملائم وبأسعار معقولة	تجديد المباني القديمة المتهالكة تطوير وصيانة الأحياء		
المناخ والكوارث الطبيعية				
مع ارتفاع مستويات سطح البحر بسبب تغير المناخ وتغير أنماط هطول الأمطار، فإنه يزيد من مستويات المياه الجوفية، مما يؤدي إلى زيادة وتيرة الفيضانات التي قد تلحق الضرر بالبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حرق النفايات الزراعية يشكل تحديًا كبيرًا يجب معالجته. وأخيرًا، يشكل الافتقار إلى مصادر الطاقة النظيفة البديلة للكهرباء تحديًا للتنمية المستدامة في كفر البطيخ.	تعزيز وحماية البيئة من خلال تشجيع اعتماد مصادر الطاقة المستدامة والمتجددة، وإدخال إعادة التدوير وإدارة النفايات، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.	حصاد مياه الأمطار بشكل فردي وجماعي مشاريع إعادة التدوير وفرز النفايات الصلبة استخدام النفايات العضوية في التسميد أو إنتاج الطاقة إنشاء برك مبللة ومساحات عامة قابلة للغمر استكشاف حلول تحويل النفايات إلى طاقة لتحويل المواد النفايات إلى كهرباء البحث في إمكانات الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة المتجددة.		

النقل والحركة

أظهرت تحليلات شبكة الطرق في المدينة أن العديد من الطرق الداخلية بين الأحياء السكنية يقل عرضها عن 6 أمتار، مما يحد بشكل كبير من حركة السيارات. ويؤثر الازدحام المروري بشكل كبير على الطرق الرئيسية التي تمر عبر وسط المدينة بسبب النشاط الاقتصادي المكثف، وعدم تنظيم مواقف السيارات، وخيارات التنقل الخدمي. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الازدحام حول الجسور المخصصة للمشاة والعوائق في الشوارع الضيقة الداخلية إلى تقليل إمكانية الوصول للمشاة والأشخاص ذوي الإعاقة.

تعزيز البنية التحتية للنقل من خلال تحسين الحالة المادية لشبكة الطرق وربط جانبي المدينة لتسهيل عبور سهل وآمن للسكان وتوسيع خيارات النقل العام وحل مشكلة الازدحام المروري. بالإضافة إلى إنشاء مسارات خضراء مع رصف محسن لتعزيز إمكانية المشي عبر شوارع المدينة

- تحسين البنية التحتية للطرق والأرصفة
- إنشاء مركز للنقل العام ومواقف للسيارات.
- إنشاء مسارات خضراء مع رصف محسن لتعزيز إمكانية المشي في جميع أنحاء المدينة
- ضمان إمكانية الوصول الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة
- إدخال طرق صديقة للمشاة
- إنشاء محطة نقل عام أساسية وتوسيع شبكة النقل
- إنشاء جسر للمشاة فوق الشارع المركزي لربط جانبي المدينة

الاقتصاد

المدينة لا تستغل كامل امكاناتها الاقتصادية وخاصة صناعة الأثاث والصناعات الزراعية

تحسين فرص الحصول على فرص العمل وحل مشكلة الأكشاك غير المرخصة في السوق مع دعم صناعة الأثاث. بالإضافة إلى تشجيع قيادة المرأة ومشاركتها

- إنشاء سوق جديد لحل مشكلة الأكشاك غير المرخصة
- دعم الصناعة المحلية وتوفير التمويل الصغير للمشروعات الصغيرة
- تحسين الطريق السريع بين كفر البطيخ والمنطقة الصناعية بدمياط الجديدة

الخدمات الأساسية

هناك حاجة إلى تحديث شبكة الصرف الصحي في المدينة، حيث تحتاج بعض أجزاء من أنابيب المدينة إلى الصيانة، وسلط السكان الضوء على الحاجة إلى صيانة شبكة تصريف مياه الأمطار. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر المدينة إلى المرونة وتعتمد فقط على الوقود الأحفوري لتوفير الطاقة.

تعزيز شبكة البنية التحتية لتغطية المناطق المحرومة من خلال رفع كفاءة نظام الصرف الصحي الحالي وتوسيع خدمة الصرف الصحي، وتطوير البنية التحتية للمياه، وتحسين التخلص الآمن والمنظم من مياه الصرف الصحي وإدارتها، وتعزيز معالجة مياه الصرف الصحي وتشجيع اعتماد مصادر الطاقة المستدامة والمتجددة.

- تحديث واستبدال جميع خطوط الأنابيب القديمة المصنوعة من الأسبستوس والتي يقل قطرها عن 300 ملم
- تحسين الوصول إلى خدمات الصرف الصحي في المناطق المحرومة
- إدخال أنظمة معالجة المياه الرمادية وحصاد مياه الأمطار
- تمديد الشبكة الكهربائية إلى المناطق غير المستحقة أو توفير الطاقة المتجددة خارج الشبكة
- تطوير الحدائق الشمسية والألواح الشمسية على المباني العامة
- إنشاء محطة وسيطة لجمع النفايات

الصحة

كشف التحليل أن هناك مستشفى عام واحد فقط في المدينة، مما يجعل الوصول إلى خدمات الصحة من جميع أنحاء المدينة صعبًا ويوجد نقص في عدد الأسرة.

تعزيز الصحة والرفاهية من خلال رفع مستوى خدمات الصحة وتحسين الحالة البدنية للمستشفيات والعيادات، وتحسين ممارسات إدارة النفايات.

تطوير مستشفى كفر البطيخ المركزي
تحسين خدمات الرعاية الصحية
توسيع الحدائق الخضراء الحضرية والسيطرة على الأفران الفحمية حول المدينة.

التعليم

وفقًا للتحليل، تعاني المدينة من نسبة عالية من الأمية (16.86%)، مما يتطلب حاجة كبيرة للخدمات التعليمية والمنشآت التي لا يمكن الوصول إليها بسهولة من قبل الجميع وذوي الإعاقة.

تعزيز جودة خدمات التعليم من خلال الاستثمار في البنية التحتية التعليمية، مثل بناء مدارس جديدة، وتحديث المنشآت الحالية، وضمان أن تكون هذه المنشآت مَهيأة وآمنة للجميع.

إقامة منشأة جديدة لإدارة التعليم
تعزيز شمول الأشخاص ذوي الإعاقة في المنشآت التعليمية،
إقامة مركز للتدريب المهني وورش عمل للنساء والفتيات
توفير الصيانة وتوسيع المدارس القائمة.

الأماكن العامة

تعاني المدينة من نقص في المساحات الخضراء والحدائق العامة، حتى في المناطق الأقل كثافة سكانية. هناك قلة في الأنشطة والفعاليات المتاحة، مما يعيق توفير المساحات العامة. كما أن المنشآت الرياضية الحالية بحاجة إلى صيانة وترقية. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر شبكات الطرق والشوارع إلى حواجز، تعاني المدينة أيضًا من خلل في التوازن بين المساحة المبنية والمساحات العامة.

إنشاء مناطق محمية من المساحات المفتوحة أو الحدائق أو الأراضي الزراعية حول الوحدات السكنية لتكون بمثابة حاجز يحد من التوسع الحضري، وزيادة الجهود لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة.

إعادة تأهيل مركز شباب كفر البطيخ
إنشاء منشأة رياضية للنساء والفتيات
إقامة أنشطة شاملة ومساحات مفتوحة قابلة للوصول للأشخاص ذوي الإعاقة
تعزيز المساحات العامة والمناطق الترفيهية من أجل تفاعل المجتمع
إعادة استخدام الأراضي العامة غير المستغلة لإنشاء مناطق خضراء وملعب وحدائق
تغطية قناة البلامون واستخدام الأرض للمرافق العامة والمشاريع التنموية
توسيع الممرات الخضراء عبر المدينة.

التحديات

التحديات المتعلقة بالحوكمة وإدارة الأراضي والتخطيط

- تستضيف مصر حاليًا أكثر من ٤٤٠ ألف لاجئ مسجل يعيشون في جميع أنحاء البلاد. وبسبب ندرة فرص العمل وارتفاع تكاليف المعيشة، يكافح اللاجئون وطالبو اللجوء في مصر لتلبية مطالبهم الأساسية.
- إن التوسع الحضري السريع وارتفاع معدلات النازحين إلى المراكز الحضرية من شأنه أن يزيد من النضال من أجل تقديم المزيد من الخدمات مثل الإسكان والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم مع نمو السكان.
- تستورد مصر حوالي ٤٠٪ من احتياجاتها الغذائية. وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لمصر بمرور الوقت، من ١٦٪ في التسعينيات إلى حوالي ١١٪ في عام ٢٠١٥.
- تتأثر استراتيجيات التنمية الإقليمية والمحلية بغياب أساليب التخطيط الإقليمي الشاملة، جنبًا إلى جنب مع عمليات الموافقة البطيئة والهياكل الإدارية الوطنية المعقدة.
- تلعب الإدارة المحلية في كفر البطيخ دورًا مقيدًا في تقديم الخدمات بسبب نفوذها السياسي المحدود ومواردها المالية وقدراتها الفنية لتسهيل التنمية الاقتصادية المحلية.
- قلة الأراضي المتاحة المملوكة للمدينة، تجعل من الصعب اقتراح مشاريع تنمية جديدة.
- يرجع إحجام مستثمري القطاع الخاص عن الاستثمار في المدينة إلى المخاطر البيئية المرتبطة بها، وخاصة تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

التحديات المكانية

البنية التحتية

- ضعف الاتصال بين الميناء وكفر البطيخ والمدن المجاورة الأخرى. لفتح آفاق عمل جديدة ورفع مستوى المعيشة للأسرة النموذجية، يجب توفير وصول أفضل.

التوسع الحضري والكثافة السكانية

- تشهد كفر البطيخ نموًا حضريًا سريعًا، مع نمو سكاني سنوي بنسبة ١,٣٪ وكثافة سكانية تبلغ ١٤٥٥ / كم². تضاعف إجمالي المساحة المبنية بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٢٣، مما يشكل خطرًا على الأراضي الزراعية وكذلك البنية التحتية وتمويلها.

الملف الديموغرافي

- تتمتع كفر البطيخ بملف سكاني شاب، حيث أن ٤٠٪ من السكان تقل أعمارهم عن ٣٠ عامًا، ومتوسط العمر ٢٢,٦ عامًا. ونتيجة لهذا، سيكون من الصعب توفير المرافق التعليمية الكافية للسكان الشباب وفرص العمل للقوى العاملة الشابة الناشئة حديثًا.
- يبلغ متوسط حجم الأسرة في كفر البطيخ ٤,١ فردًا، وهو أعلى من المتوسط الوطني البالغ ٣,٩، مما يؤدي إلى الاكتظاظ وانخفاض جودة الحياة.

السكن

- بسبب الافتقار إلى التخطيط المستقبلي في المدينة، توجد بعض المساكن غير الرسمية خارج حدود المدينة مما يتسبب في التعدي على الأراضي الزراعية والتوسع الحضري.
- لقد ارتفعت تكلفة استئجار المساكن بسبب تدفق اللاجئين وارتفاع التضخم. أصبح الافتقار إلى المساكن المناسبة وبأسعار معقولة مشكلة خطيرة.

إمكانية الوصول والاتصال

- لا توجد وسائل نقل عام رسمية في مدينة كفر البطيخ. السكك الحديدية هي خدمة إقليمية تستخدم بشكل أساسي للنقل بين المحافظات. هذه الروابط غير الكافية للتنقل داخل المدينة هي نتيجة للتغطية الضعيفة ووسائل النقل المعطلة وزيادة التكاليف.
- هناك مشكلة أخرى تتعلق بالمواصلات العامة في كفر البطيخ، وهي استخدام وسائل نقل غير ملائمة، مثل التوك توك (مركبات ذات ثلاث عجلات) والميكروباصات غير الرسمية.

المنافذ الترفيهية

- إن عدم وجود أراضي مملوكة للدولة في كفر البطيخ يجعل من الصعب الوصول إلى المنافذ الترفيهية على مسافة قصيرة. يشير الوضع الحالي للمنطقة إلى عدم وجود خدمات ومرافق كافية لتلبية احتياجات السكان المحليين واللاجئين فيما يتعلق بالمناطق المخصصة للحدائق والجلوس والظل، فضلاً عن الأنشطة الرياضية.
- بالنسبة للعديد من المناطق، فإن العثور على خيارات ترفيهية بأسعار معقولة في غضون ١٥ دقيقة من التنقل أمر صعب. ناهيك عن رسوم الدخول الباهظة للعديد من المنافذ.

المرافق

- تواجه عدة مناطق في كفر البطيخ مشاكل كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية على مسافة ١٥ دقيقة سيرًا على الأقدام.
- ووفقًا للسكان المحليين، لا توجد مدارس أو مراكز رعاية صحية تقع في الأجزاء الشمالية من المدينة.

التحديات البيئية والأخطار الطبيعية

- تتزايد التحديات البيئية والضغوط على المياه وزيادة الطلب على الطاقة وتغير المناخ والتلوث باستمرار.

المشاكل البيئية

- نظراً لافتقار الكتلة الحضرية للمدينة إلى السمات المميزة، فقد توسعت العشوائيات والإسكان غير الرسمي عبر المناطق الزراعية، مما أدى إلى إنتاج ملوثات بيئية وبصرية وصوتية فضلاً عن الازدحام المروري الذي كان له تأثير سلبي على السكان والبيئة.
- أدى الافتقار إلى نظام منظم لجمع القمامة إلى إلقاء بعض النفايات في النهر وقناة البلمون، مما تسبب في تلوث بيئي وبصري.
- من المتوقع أن تؤثر آثار ارتفاع مستوى سطح البحر في ارتفاع مستويات المياه الجوفية سلبًا على ٦٠٪ من محافظة دمياط

المياه

- تواجه مصر عجزًا سنويًا في المياه، ويشكل تغير المناخ جزءًا رئيسيًا من المشكلة. تتراوح حصة الفرد السنوية من المياه بين ٥٥٠ و ٥٦٠ مترًا مكعبًا؛ وستواجه كفر البطيخ تلوث المياه نتيجة لارتفاع منسوب المياه الجوفية. كما سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تفاقم الجفاف. وقد يؤدي تلوث المياه والملوحة إلى جعل أجزاء من المدينة غير صالحة للسكن في المستقبل.

نظام تصريف مياه الأمطار

- اشتكى العديد من السكان واللاجئين من عدم قدرة نظام تصريف مياه الأمطار على تصريف المياه الزائدة من الأمطار بشكل صحيح، مما تسبب في مواجهة بعض الأحياء لتحدي الفيضانات.

نظام تصريف مياه الصرف الصحي

- تواجه كفر البطيخ شبكة تصريف مياه الصرف الصحي الضعيفة التي تحتاج إلى صيانة. تعاني بعض المناطق المركزية في مدينة كفر البطيخ من البنية التحتية المتهالكة لمياه الصرف الصحي مما يتسبب في تراكم المياه على سطح الشارع مما يعرض السكان لمخاطر صحية.

جودة الهواء

- توجد حول مدينة كفر البطيخ عشرات من أفران التلال الترابية المستخدمة لإنتاج الفحم. هذه الأفران غير فعالة بشكل لا يصدق وتطلق كمية كبيرة من الانبعاثات الجوية. يؤدي التعرض المتكرر لدخان أفران الفحم إلى الإصابة بأمراض مزمنة ومشاكل في الجهاز التنفسي، مما يزيد من الضغط على البنية التحتية الحالية للرعاية الصحية.

التحديات الاجتماعية والاقتصادية

- التي كان لها آثار على العمالة المحلية والاستقرار الاقتصادي.
- أثرت الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع التكاليف في كفر البطيخ على اللاجئين بشدة. وبسبب اللوائح والقيود الحكومية، فإن فرص التوظيف للاجئين محدودة، مما يحد من دخولهم إلى قوة العمل. وتشمل متطلبات تصريح العمل تقييم الوضع القانوني وهي طويلة ومكلفة. ويبلغ اللاجئون الذين تم توظيفهم عن أجور منخفضة وظروف عمل سيئة وساعات عمل طويلة.
- يشكل الافتقار إلى فرص العمل والوصول إلى سبل العيش خيطًا على الديناميكيات الاقتصادية المحلية مما يؤدي إلى سقوط العديد من الأسر في فئة «الفقراء العاملين».

الاقتصاد والوظائف

- تم تحديد خط الفقر الوطني في مصر عند حوالي ٥٦٤ دولارًا سنويًا، وهو ما يعادل متوسط دخل شهري قدره ٤٧ دولارًا. تشير التقارير الأخيرة إلى أن ٦٠٪ من سكان مصر يعيشون في فقر، وهو رقم أقل بكثير من خط الفقر المدقع الذي حدده البنك الدولي، مما يسلط الضوء على تحدٍ كبير. تأثر الاقتصاد المصري بشكل ملحوظ بالصدمات العالمية والصراعات في الدول المجاورة. علاوة على ذلك، ظل التضخم ثابتًا في خانة العشرات منذ مارس ٢٠٢٢. ويبلغ معدل البطالة ٧,٩٪ من إجمالي السكان، مع معدل أعلى يبلغ ٢١,٧٧٪ بين الإناث.
- يبلغ معدل البطالة في محافظة دمياط ١٨,٩٪ ومتوسط الدخل السنوي للأسرة للأشخاص الذين يعيشون في كفر البطيخ أقل بكثير من المحافظات الأخرى، عند ١٠٠٠ دينار أردني.
- واجهت محافظة دمياط تحديات اقتصادية، وخاصة في صناعة الأثاث الرئيسية،
- يتجمع الفقراء بشكل أساسي في أقدم أجزاء المدينة وأكثرها تدهورًا، بسبب انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف السكن.

قضايا الفقر والمرأة والمهمشين

- تواجه النساء والفقراء وذوي الدخل المنخفض والمهمشين مشاكل متعددة، بما في ذلك الحصول على سكن مناسب، بسبب عدم القدرة على الحصول على ضمانات كافية بسبب عدم القدرة على الدفع.
- يعيق الافتقار إلى البنية التحتية الكافية للنقل العام التنقل والآفاق الاقتصادية لسكان كفر البطيخ، وخاصة النساء.
- النساء معرضات بشكل خاص لتأثيرات ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب مهاراتهن المحدودة ودخلهن.

نقاط القوة:
نقاط القوة الإستراتيجية

- نهج مصر في رعاية اللاجئين والمهاجرين لا يعتمد على العزل في مخيمات، بل يركز على الدمج داخل المجتمع.
- مساحة مصر الواسعة وتنوع التحديات بين كل منطقة يجعل الحاجة إلى استثمارات كبيرة ضرورية لتحقيق تأثير ملحوظ في الاقتصاد الدائري. لذلك، فإن التركيز على قطاعات محددة مثل الطاقة والزراعة وإدارة النفايات والمياه يدعم سلسلة القيمة بأكملها ويحقق تأثيرًا أفضل.
- مصر تشهد تحولاً من نظام مركزي إلى مزيد من اللامركزية، مما يمنح مزيدًا من السلطات للمحافظات ووحدات الإدارة المحلية. ومن المتوقع أن يعزز هذا التحول مشاركة المجتمع المحلي في عمليات اتخاذ القرار.
- وجود وثائق شاملة مثل تقييم الضعف للاجئين في مصر وخطة الاستجابة الوطنية يوفر إطارًا لمعالجة الاحتياجات العاجلة للاجئين في المناطق الحضرية والمجتمعات المضيفة المتأثرة بالنزوح.
- المحافظة على الشبابية في التركيبة السكانية لمحافظة دمياط، حيث يزيد نصف السكان عن ٢٥ عامًا، مما يمثل فرصة للنمو الاقتصادي مدفوعة بالقوى العاملة المتزايدة وتقليل الضغط على الرعاية الصحية والاعتماد على الآخرين.
- الموقع الاستراتيجي لكفر البطيخ، بالقرب من ميناء دمياط والطريق الساحلي الدولي، عامل رئيسي لتعزيز النشاط الاقتصادي في المحافظة والمدينة نفسها.

الفرص:
الفرص المكانية

- فرصة لتنفيذ السياسات الوطنية من خلال توجيه النمو العمراني المستقبلي نحو شمال المحافظة باتجاه مدينة كفر البطيخ.
- تحسين البيئة العمرانية وتوفير الخدمات للمناطق العشوائية، ورفع مستوى معيشة الفئات الأكثر ضعفًا.
- ربط كفر البطيخ بميناء دمياط سيعود بفوائد كبيرة على سكان المدينة، حيث يفتح هذا الربط إمكانيات اقتصادية جديدة ويحسن الوضع المالي للعائلات في دمياط الحديثة.
- زيادة فرص المعيشة والاستثمار في كفر البطيخ، من خلال تحسين شبكات المياه والصرف الصحي والمساحات الخضراء والعامة والبنية التحتية للمشاة.
- تحويل أزمات اللاجئين والمشردين إلى فرصة لتحسين الاقتصاد المحلي، وجذب الاستثمارات غير المستغلة.
- توفر الوثائق وقواعد البيانات المختلفة مثل تلك التي جمعتها جهات مثل CAPMAS، UNHCR، والمحافظة، يمكن أن يقدم نهجًا استراتيجيًا لتحسين الظروف المعيشية للمقيمين واللاجئين في محافظة دمياط، خاصة في كفر البطيخ.
- فرصة لتطوير القوى العاملة المحلية، حيث يبلغ متوسط عمر السكان في كفر البطيخ أقل من ٢٥ عامًا.

الوصول والاتصال

- تتوفر فرص اتصال قوية ومباشرة بين مدينة كفر البطيخ ومنطقة الدلتا من خلال شبكة الطرق الإقليمية الحالية.
- يوجد مشروع قطار كبير قيد التنفيذ في محافظة دمياط بمصر. يتضمن المشروع تحديث خط سكة حديد طنطا–المنصورة–دمياط، ويدعمه تمويل من بنك الاستثمار الأوروبي (EIB). يشمل المشروع تحسينات كبيرة في البنية التحتية للسكك الحديدية.
- يتماشى هذا المشروع مع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي ومصر في إطار "استراتيجية التنمية المستدامة لرؤية مصر ٢٠٣٠".
- تُقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي ٥٨١ مليون يورو، حيث يساهم بنك الاستثمار الأوروبي بحوالي ٢٩٠ مليون يورو. سيساهم المشروع في تحسين الوصول إلى كفر البطيخ وتوفير فوائد كبيرة لكل من نقل الركاب والبضائع.

فرص بيئية

- نظرًا لأن مصر تتكون في معظمها من صحراء، فإن استغلال الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء يمثل فرصة لتقليل استخدام الوقود، مما يساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ. يشمل إطار عمل سياسة مصر لتغير المناخ إجراءات تتعلق بتطوير الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام، واستراتيجيات التكيف في قطاعات مثل الزراعة والمياه وإدارة المناطق الساحلية.
- توجد العديد من المشاريع الجارية لتعزيز التكيف مع تغير المناخ في الساحل الشمالي ودلتا النيل في مصر. تهدف هذه المشاريع إلى دعم جهود التكيف في دلتا النيل، التي تم تحديدها كنقطة ضعف شديدة التأثر بتغير المناخ، من خلال تقليل مخاطر الفيضانات الساحلية مثل بناء سدود رملية في المناطق الضعيفة وتطوير خطة متكاملة لإدارة المناطق الساحلية.
- تتميز طبوغرافيا مدينة كفر البطيخ بمناظر طبيعية مستوية نسبيًا، مع ارتفاع حوالي ٥ أمتار فوق مستوى سطح البحر. ومع أخذ الطبيعة المستوية في الاعتبار إلى جانب سكان المدينة الشباب، يمكن لتطوير خيارات التنقل الأخضر مثل مسارات الدراجات توفير وصول أفضل إلى الأحياء المحظورة دون أي تكلفة على الأسر العادية، مما يؤدي إلى تقليل التأثير البيئي الناتج عن استخدام الحافلات والسيارات الخاصة.

فرص اجتماعية-اقتصادية

- الزراعة هي قطاع مهم في الاقتصاد المصري. إنها ثالث أكبر قطاع اقتصادي في البلاد وتوفر سبل العيش لـ ٥٥٪ من السكان، وتشغل حوالي ٣٠٪ من القوى العاملة. يمثل هذا القطاع حوالي ٢٠٪ من إجمالي الصادرات المصرية وعائدات النقد الأجنبي.
- خلق بيئة جاذبة للاستثمار في المدينة يمكن أن يستقطب المزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص لتعزيز الاقتصاد المحلي.
- توجد العديد من الفرص للاستفادة من الموارد السياحية في المنطقة والمدينة. حاليًا، تهدف التبرعات الموجهة إلى مصر إلى بناء قدرات المؤسسات الحكومية لتوفير حلول طويلة الأمد لأزمة اللاجئين، مما يشكل فرصة لبناء القدرات القائمة.
- هناك فرصة لاستخدام الأراضي الشاغرة المملوكة للدولة في كفر البطيخ للزراعة الحضرية والمشاريع الاقتصادية والطاقة المتجددة لتقليل البطالة، والتخفيف من تأثير تغير المناخ، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وتحقيق الأمن الغذائي.
- تتوفر فرص عديدة للتعاون مع المدن المجاورة مثل دمياط الجديدة ودمياط.
- يُعد موقع كفر البطيخ وقربها من القنوات المائية ونهر النيل عاملًا يجعل الزراعة وتربية الأسماك تستمر في لعب دور كبير في الاقتصاد المحلي، مما يزيد من الإنتاج المحلي للمدينة.
- تستفيد المدينة من قربها من المراكز الصناعية في المحافظة، مثل ورش تصنيع الأثاث والعديد من المصانع داخل حدود المدينة.
- توجد عدة مصانع في المحافظة لإنتاج الغزل والنسيج والمواد الغذائية، وهما الصناعتان اللتان تسهمان بأكثر من ٩٥٪ من القيمة المضافة للقطاع الصناعي.
- دعم أنظمة المياه والصرف الصحي المستدامة، والنقل العام، والمساحات الخضراء/العامة، والبنية التحتية المخصصة للمشاة سيعزز بشكل كبير رفاهية السكان، ويحفز الاقتصاد المحلي، ويجعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين والشركات.
- تشير خطة الاستثمار لمحافظة دمياط للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى تركيز على التنمية المستدامة والاستثمارات في مختلف القطاعات. تضمنت هذه الخطة توجيه استثمارات عامة كبيرة إلى قطاعات مختلفة داخل المحافظة، مما قد يكون له آثار على التوظيف والنمو الاقتصادي في المنطقة.

المرافق والبنية التحتية

- تشير الخطة الاستراتيجية الحضرية لكفر البطيخ لعام (٢٠٢١-٢٠٢٢) إلى التركيز على بناء وتوسيع المدارس، وتوفير الاحتياجات التجارية، والمرافق الاجتماعية.
- الاستثمار في وتوفير أنظمة مياه وصرف صحي مستدامة، إلى جانب تطوير النقل العام والمساحات الخضراء والبنية التحتية الملائمة للمشاة، سيكون له تأثير إيجابي كبير على رفاهية السكان. كما سيعزز الاقتصاد المحلي، مما يجعل المنطقة أكثر جاذبية للمستثمرين والشركات.
- هناك مبادرات غاز جارية تهدف إلى توسيع شبكة الغاز الحالية لتشمل مناطق متعددة داخل مدينة كفر البطيخ.

النقاط الرئيسية:

التعليم

- تتمتع مصر بمعدلات تحصيل تعليمي عالية، حيث يبلغ عدد المتعلمين حوالي ٧٣٪ من إجمالي السكان. ومع ذلك، فإن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أعلى بين الشباب، مما يعني أن المدارس الثانوية تعاني من انخفاض عدد الطلاب بسبب الوضع الاقتصادي. تعمل مصر على التركيز بشكل أكبر على التعليم واتخاذ التدابير لتحسين وتوسيع التعليم ليصل إلى المصريين وغير المصريين. حدث التغيير الأخير في عام ٢٠١٤، عندما تم تمديد التعليم الإلزامي إلى الصف الثاني عشر مما يوفر للبلاد قوة عمل متعلمة كافية.
- تم الاعتراف بمحافظة دمياط لجهودها في تبني التعليم من أجل المساواة بين الجنسين وفازت بجائزة اليونسكو لمدن التعلم في عام ٢٠٢١. تسلط هذه الجائزة الضوء على أهمية فرص التعلم مدى الحياة على المستوى المحلي. إن تنفيذ مثل هذه المبادرات في جميع أنحاء دمياط يمكن أن يعزز بشكل كبير من الجودة الشاملة للتعليم ونطاقه.
- إن الاستثمار في البنية التحتية التعليمية، مثل بناء مدارس جديدة، وترقية المرافق القائمة، وضمان الوصول إلى الموارد الضرورية مثل الكتب وأجهزة الكمبيوتر، أمر ضروري لتحسين جودة التعليم في محافظات دمياط.

الصحة

- وفقًا لبيانات البنك الدولي، فإن النظام الصحي المصري ليس في وضع يسمح له بتقديم خدمات صحية عالية الجودة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا لسكانه. إن معالجة التحديات الصحية الرئيسية في مصر وتحقيق أهداف التنمية الأوسع نطاقًا تتطلب إعادة توجيه النظام الصحي في مصر نحو تقديم رعاية ذات جودة أعلى (الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة). ومع ذلك، هناك العديد من الاستثمارات الصحية والاجتماعية المخطط لها، إذا تم تنفيذها بالكامل، ستدعم الاستجابة بشكل أفضل للقضايا المتعلقة بالصحة بين المواطنين واللاجئين.
- مستشفى كفر البطيخ المركزي هو المركز الصحي العام الوحيد في المدينة. يخدم أكثر من ٥٠٠٠٠ شخص داخل وخارج كفر البطيخ.

الاقتصاد

- إن تعقيدات اللوائح التجارية في مصر تجعل من الصعب على الشركات الناشئة التوسع؛ غالبًا ما لا يستطيع السوريون تسجيل أعمالهم بأسمائهم ولا يمكنهم السفر إلى الخارج للعمل بتأشيرات اللاجئين أو استيراد العمالة الماهرة من الوطن. بالإضافة إلى الافتقار إلى الوصول إلى خيارات الائتمان والخدمات المصرفية، يمنع العديد من السوريين من فتح أو توسيع أعمالهم الخاصة. لا يستطيع اللاجئون السوريون الحصول على قروض بسبب افتقارهم إلى الأراضي والممتلكات في مصر. علاوة على ذلك، يواجه رواد الأعمال تحديات بسبب إحجام مؤسسات التمويل الأصغر عن إقراض الأجانب. يتم تشجيع حكومة مصر على منح سكانها واللاجئين الفرصة لإنشاء أعمال تجارية منزلية، بما في ذلك اللاجئين السوريين، مما يساعد في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمقيمين.
- هناك فرصة لتحسين سبل عيش سكان مصر والاقتصاد المحلي وجذب المستثمرين والشركات من خلال زيادة التوفير والاستثمار في أنظمة المياه والصرف الصحي المستدامة، والنقل العام، والمساحات الخضراء/ المفتوحة والعامة، والبنية التحتية للمشاة.
- نتيجة لتأثيرات كوفيد-١٩، عانت المدن المصرية من ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي وعدم كفاية الوصول إلى الخدمات الأساسية والضروريات. ومع ذلك، هناك فرصة لاستخدام الأراضي الشاغرة للحكومة للزراعة الحضرية/الزراعة للحد من البطالة، وتخفيف آثار تغير المناخ، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وتحقيق الأمن الغذائي.
- كما أثار جائحة كوفيد-١٩ بعض التساؤلات حول أهمية التخطيط المكاني وتوافر المساحات الخضراء/المفتوحة، مؤكدًا على أهمية الاستفادة من الأراضي الشاغرة الموجودة وتحويلها إلى مساحات خضراء/مفتوحة. تصل نسبة الأراضي غير المأهولة داخل المنطقة المبنية في دمياط الجديدة إلى ١٢٪، مما يسمح بتكثيف كبير.

البيئة

- وفقًا لليونيسيف، فإن مصر معرضة بشدة لتغير المناخ، مع زيادة متوقعة في موجات الحر والعواصف الترابية والعواصف على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط والطقس المتطرف. من حيث التخفيف من آثار المناخ، تتمتع مصر بإمكانات عالية للتخفيف من آثار تغير المناخ من خلال توافر سهول صحراوية شاسعة يمكن الاستفادة منها لإنتاج الطاقة الشمسية ويمكن استخدامها لتوليد الطاقة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري نحو دولة مستدامة. علاوة على ذلك، استضافت مصر مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في شرم الشيخ واتخذت بالفعل خطوات مهمة نحو معالجة تغير المناخ، وريادة السندات الخضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإطلاق استراتيجيتها لتغير المناخ ٢٠٥٠ وتوفير أهداف محدثة للحد من الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠.

إمكانية الوصول

- من حيث إمكانية الوصول والتنقل، تعمل مصر على تطوير خيارات تنقل مناسبة داخل مدنها والتي ستتيح الفرصة للحد من التأثير البيئي، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، والوصول إلى فرص العمل. إن الاستثمار الحالي في مشاريع السكك الحديدية المصرية سيعمل على ربط محافظات الصعيد ببقية البلاد كفرصة لتعزيز إمكانية الوصول بأسعار معقولة والاتصال بين هذه المناطق، والحد من الازدحام المروري، والحد من تلوث الهواء.

المساواة بين الجنسين

- احتلّت مصر المرتبة ١٢٩ من بين ١٥٦ دولة في مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي في عام ٢٠٢١. تشارك ٢٠٪ فقط من النساء في سن العمل في مصر في الاقتصاد، مقارنة بـ ٧٥٪ من الرجال. تمثل النساء ٥٠٪ من سكان البلاد، وبالتالي، تجري العديد من مبادرات المساواة بين الجنسين من خلال الوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي الذي اشترك مع المجلس القومي للمرأة في مصر لإحياء شهادة ختم المساواة بين الجنسين المصري (EGES). يعزز هذا النموذج المساواة بين الجنسين في القطاع الخاص من خلال بناء سلسلة من الممارسات الجيدة في مجالات التوظيف والتطوير الوظيفي والتوازن بين الأسرة والعمل وسياسات التحرش الجنسي.

التنمية الحضرية على المستوى المحلي

- هناك أيضًا العديد من الاستثمارات المخطط لها في البنية التحتية على مستوى المدينة في دمياط الجديدة وكفر البطيخ والتي تم تسليط الضوء عليها في القسمين ٥/الصفحتين ١٠٢ و١٠٣ ضمن الخطط الاستراتيجية الحضرية، والتي بمجرد اكتمالها، ستعزز وتعزز الاستدامة في المدينة وأكثر من ٨٠ مشروعًا ومبادرة محتملة تم تحديد أولويات تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠. ستساعد هذه المشاريع، عند تنفيذها، في معالجة التحديات الاقتصادية والبيئية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية وإدارة النفايات الصلبة والمياه والصرف الصحي والتنقل والإسكان.
- لقد أثبتت الشراكات مع منظمات مثل اليونسكو وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنها مفيدة لمحافظة دمياط. إن استمرار مثل هذه التعاونات يمكن أن يجلب الخبرة والموارد وأفضل الممارسات العالمية للمبادرات المحلية.
- باختصار، تقدم محافظة دمياط، بمساحتها الأرضية الواسعة وموقعها المكاني ونقاط قوتها، فرصًا واعدة للاستثمار في المشاريع التي تتطلب مساحة كبيرة، مثل الزراعة والطاقة المتجددة والصناعة والسياحة والمرافق اللوجستية. ويتماشى ذلك مع الجهود الإقليمية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٥٠.

التوصيات على مستوى المدينة

- تحديد رؤية وخطة طويلة الأجل تحدد الأدوار والمسؤوليات في جميع أنحاء المدينة. ستسهل هذه الخطة التنمية الشاملة، وتتميز بتدخلات مرحلية وقابلة للتطوير تمتد على مدى استجابات قصيرة إلى طويلة الأجل على مستوى المدينة، مع ربطها أيضًا بالجهود الوطنية. ستعمل المراجعات المحلية الطوعية (VLRs) كإطار أولي للمدن والحكومات المحلية لتقييم وتقديم تقارير عن تقدمها نحو أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs).
- تعزيز وتحسين إدارة البيانات والمعلومات الحضرية: بناءً على الملف المكاني لمدينة كفر البطيخ، سيتم التركيز على جمع بيانات متعددة القطاعات ومفككة وقابلة للمقارنة وقابلة للمراقبة ويمكن الوصول إليها للجمهور. إن تطوير البنية الأساسية لنظام المعلومات البلدية ذات الموارد الجيدة على مستوى المدينة والمحافظة، من شأنه أن يسهل التحليل العادل للاحتياجات. سيساعد هذا النهج في تحديد التحديات والفرص المحددة التي تتطور بمرور الوقت. سيمكن مثل هذا النظام السلطات المحلية من تحسين التنسيق والإدارة، وتعزيز التخطيط وتقديم وإدارة الخدمات الاجتماعية والأساسية الآمنة والشاملة والفعالة.
- تمكين مرافق المجتمع المحلي مثل مركز شباب كفر البطيخ والاستفادة منه كمنصات لتمكين الحوار بين ممثلي المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والحكومات المركزية والمحلية. ويمكن للمركز استضافة مناقشات تهدف إلى بناء توافق حول جهود التخطيط. وسوف يؤكدون على إدماج الشباب والأطفال والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة، وتوفير مساحة لهؤلاء الأفراد للتعبير عن مخاوفهم وتجاربهم في الإقصاء وأفكارهم لإنشاء مجتمعات أكثر شمولاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن رسم الخرائط للتحديات من شأنه أن يوجه تشكيل هذه المنصات.

الاستفادة من الملف المكاني لتوجيه التنمية الحضرية الشاملة والمستدامة

وبالإضافة إلى تقديم فهم شامل للمدينة، يصبح الملف المكاني أداة ديناميكية لتحديد التحديات والفرص داخل المناطق الحضرية والأحياء التي تتميز بأعداد كبيرة من السكان المهاجرين، ويعمل كدليل استراتيجي للتنمية الحضرية. ومن خلال عرض التفاعل المعقد بين الجوانب المادية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المناظر الطبيعية الحضرية، يصبح الملف المكاني أداة لا تقدر بثمن لاتخاذ القرار من أجل التخطيط للبنية الأساسية على المدى الطويل. وتساهم هذه العملية بنشاط في نمو المدينة من خلال تحديد المناطق التي تحتاج إلى الاهتمام والتدخلات الاستراتيجية. ومن خلال دمج الرؤى النوعية من ورش العمل التشاركية، تتفاعل عملية وضع الملف بشكل نشط مع المجتمعات المحلية. ويضمن هذا التفاعل أن الأحياء التي تم تحديدها للتدخل تتوافق مع أولويات السكان وتساهم بشكل هادف في رؤية التنمية الشاملة للمدينة.

استكشف ملفات تعريف مكانية أخرى UPIMC للحصول على المزيد من الأفكار:

ملف دمياط المكاني، مصر

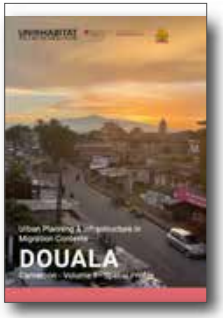

ملف دوالا ٤ المكاني، كاميرون

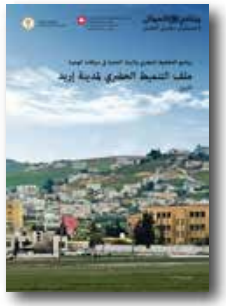

ملف إربد المكاني

الأردن

ملف عمان المكاني

الأردن

Upcoming spatial profiles:

ملف كفر البطيخ المكاني، مصر

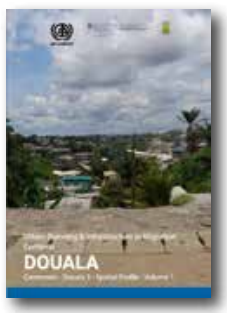

ملف دوالا ٣ المكاني، كاميرون - قادِم

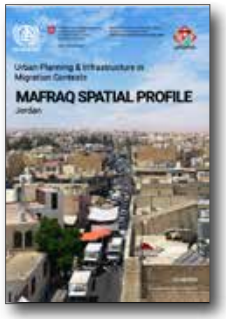

ملف المفرق المكاني

الأردن

علاوة على ذلك، تلعب ملفات التعريف المكانية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دورًا محوريًا في الجهود الأوسع نطاقًا الرامية إلى توطين أهداف التنمية المستدامة. وتتآزر عملية تحديد الملفات المكانية والتخطيط بشكل خاص مع المراجعات المحلية الطوعية. وتقدم عمان مثالاً رائدًا في هذا الصدد، حيث ساهم ملف تعريف عمان المكاني (٢٠٢٢) بشكل حاسم في مراجعة عمان المحلية الطوعية اللاحقة (٢٠٢٢)، حيث قدم مجموعة واسعة من البيانات والمؤشرات المكانية بالإضافة إلى المساهمة في تسليط الضوء على المهاجرين والفئات الضعيفة في المدينة. يجمع التآزر بين ملفات التعريف المكانية والملفات المكانية بين تقييم أداء أهداف التنمية المستدامة على مستوى المدينة من خلال المراجعات المحلية الطوعية والتحليل متعدد المقاييس ومتعدد القطاعات والرؤى وتحديد المناطق للملفات المكانية. يعزز هذا التعاون جيلًا جديدًا من المراجعات المحلية الطوعية الموجهة نحو العمل والتي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مما يخلق منصات مشتركة تربط بين المستويات العالمية والمحلية من أجل التنمية الحضرية الفعالة. تساهم الملفات الشخصية المكانية وسجلات البيانات الجغرافية معًا بشكل مهم في تعزيز أنظمة البيانات المحلية ويمكن أن تقدم نهجًا شاملاً لتحقيق التنمية المستدامة التي تحركها الاحتياجات والإمكانات والإجراءات المحلية.

المراجعة الطوعية المحلية لمدينة عمان، الأردن

ملف عمان المكاني

الأردن

الخطوات التالية

بعد وضع ملف التعريف المكاني للمدينة، تحول المرحلتان التاليتان من برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة على التركيز إلى أصغر مقياس داخل الأحياء التي تم تحديدها كمشروع تجريبي من خلال عملية تحديد الملف الشامل وورش العمل التشاركية.

الرؤية وخطة العمل

تهدف عملية تحديد الرؤية والتخطيط للحي التجريبي إلى إعادة تعريف المشهد الحضري من خلال صياغة رؤية استراتيجية متجذرة في الأفكار المستمدة من تحديد الملف المكاني من خلال جهد تعاوني يجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. تعمل الرؤية كخريطة طريق جماعية تتماشى مع تطلعات الحكومة والمجتمعات المضيفة واللاجئة وأصحاب المصلحة الآخرين. إنها تدل على الالتزام بالتنمية الشاملة، حيث يتم دمج أولويات المجتمع المستهدف وتنسيقها في السرد الحضري الأوسع. تعد عملية التخطيط اللاحقة جهدًا لترجمة هذه التطلعات إلى عمل. يصبح إنشاء سيناريوهات مختلفة وصياغة خطة عمل محورية في تحويل المدينة، وتوفير خطوات ملموسة ومجالات محددة للتدخلات الاستراتيجية.

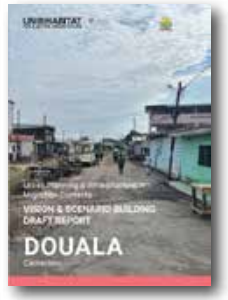

صياغة الرؤية وإعداد السيناريوهات وخطة العمل لمدينة دوالا "٤"

صياغة الرؤية وإعداد السيناريوهات وخطة العمل لمدينة دمياط الجديدة، مصر

صياغة الرؤية وإعداد السيناريوهات وخطة العمل لحي الأفراح

صياغة الرؤية وإعداد السيناريوهات وخطة العمل لحي الهاشمي الجنوبي

تحديد أولويات التدخلات والربط بالتمويل

يهدف تحديد أولويات المشاريع في هذه المرحلة إلى معالجة الاحتياجات الفورية والتطلعات طويلة الأجل، وصياغة الإجراءات الدقيقة لتحويل الحي. ومع خضوع هذه المشاريع للتقييم، وإشراك مدخلات المجتمع والتعاون مع أصحاب المصلحة، فإنها تصبح أكثر من مجرد مبادرات البنية التحتية لأنها تجسد الرؤية المصاغة. تعمل ملخصات المشروع على ربط التطلعات بالواقع، وتسهيل الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص والجهات المانحة المحتملة، لتأمين التمويل اللازم للتنفيذ. تدور هذه المرحلة التحويلية حول تحويل الرؤى الحضرية إلى حقائق ملموسة، حيث تصبح المشاريع ذات الأولوية اللبنات الأساسية للحي والمدينة التي تعكس احتياجات وإمكانات وتطلعات سكانها.

ملخصات مشاريع برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة

دمياط، مصر

عمان ، الأردن

دوالا ٤، الكاميرون

تبادل المعرفة

تؤكد UPIMC على تبادل المعرفة الذي يربط المدن على المستوى الوطني والدولي لتعزيز قدرة البلديات ومشاركتها في المنصات والعمليات الوطنية والدولية الأوسع نطاقًا. وبهذه الروح، يجري حاليًا تطوير دليل معياري لاستكشاف المنهجية المقترحة لتبسيط عملية التكرار للممارسين وأصحاب المصلحة. يوفر الدليل إرشادات خطوة بخطوة، ورؤى مستمدة من تجارب وأفضل الممارسات للمدن والأحياء التجريبية.

ألق نظرة على الدليل الإرشادي من ٣ خطوات من برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة في الكاميرون، مصر، والأردن

التخطيط الحضري المُستنير بالهجرة

رنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من أجل مستقبل حضري مستدام وشامل ومرن

يلتزم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتنمية الحضرية العالمية المستدامة، بما يتماشى مع أجندة الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، وتوجيه تنفيذ الالتزامات الموضحة في الأجندة الحضرية الجديدة. بالتعاون مع الحكومات وأصحاب المصلحة، يترجم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية هذه الأهداف العالمية إلى تدخلات قابلة للتنفيذ على المستوى المحلي. وإدراكًا للدور المحوري للعمل المحلي في دفع التنمية العالمية، يدعم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عملية التوطين، التي تمكن المدن والمجتمعات المحلية من الابتكار وتعبئة الموارد، وتخصيص جهود التنمية للسياقات المحددة.

في طليعة توطين أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة، أيد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إطار الرصد الحضري كاستراتيجية عالمية لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة. يوجه هذا الإطار إنشاء المراجعات المحلية الطوعية، وهي آليات أساسية للبلديات لمراقبة إنجازات أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. لتنفيذ هذه الأهداف العالمية مكانيًا، يستخدم موئل الأمم المتحدة مجموعة من الأدوات والممارسات. يقدم قسم التخطيط والتمويل والاقتصاد، وهو جوهر خبرة الوكالة، مجموعة من الأنشطة - من جمع البيانات وتحليلها إلى التخطيط الاستراتيجي وتطوير المشاريع، بما في ذلك توجيه وفتح فرص التمويل - لدعم الحكومات الوطنية والمحلية في دفع التنمية المستدامة والشاملة. يوجه مختبر التخطيط الحضري التابع لموئل الأمم المتحدة، وهو مرفق تخطيط حضري متكامل، عملية التخطيط عبر المستويات المحلية والإقليمية والوطنية من خلال نهج تعاوني قائم على الأدلة.

بالاستفادة من هذه الخبرة، يستكشف موئل الأمم المتحدة التخطيط الحضري المتكامل متعدد المقاييس والقائم على الأدلة كنهج بديل لمعالجة سيناريوهات الهجرة والنزوح المطول، وتوفير حلول دائمة لسد الفجوة بين الممارسات الإنسانية والتنموية في سياقات الأزمات والنزوح المطول. مع الاعتراف المتزايد بالتنقل البشري باعتباره بُعدًا حاسمًا لديناميكيات التحضر والتنمية المستدامة، يلتزم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمواصلة دعم المدن والحكومات المحلية في دفع الحلول الحضرية المتكاملة التي تستغل إمكانات الهجرة لتحقيق التنمية المستدامة. سيواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تعزيز المعرفة والممارسات العالمية بشأن النهج الحضرية المستدامة ودمج الخبرات المحلية في المناقشات والجهود الأوسع نطاقًا نحو تنفيذ الاتفاقيات العالمية للهجرة والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين

تعرف على المزيد من برنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة

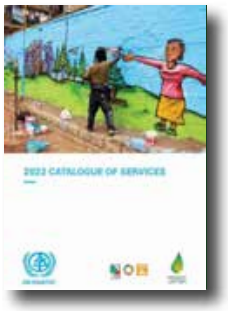

استكشف دليل خدمات موئل الأمم المتحدة

تعرف على المزيد عن تخطيط الممارسات الإنمائية الإنسانية

٦

المصادر

Taha, Journal of Coastal Research (2014) 30 (5): 993–1005. Retrieved from https://meridian.allenpress.com/jcr/article-abstract/30/5/993/145797/Monitoring-Coastal-Changes-along-Damietta
<?> GIS-based approach to estimate sea level rise impacts on Damietta coast, Egypt, Arabian Journal of Geosciences, March 2021, Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/349809182_GIS-based_approach_to_estimate_sea_level_rise_impacts_on_Damietta_coast_Egypt
<?> Arab Environment Climate Change, Impact of Climate Change on Arab Countries, mostafa k. tolba najib w. saab, report of the arab forum for environment and development, 2009, Retrieved from https://www.droughtmanagement.info/literature/AFED_climate_change_arab_countries_2009.pdf
<?> Pluvial flooding in Urban Areas Across the European Continent. Geographica Pannonica. Prokić, Marija & Savic, Stevan & Pavic, Dragoslav. 2019. 23. 216-232. 10.5937/gp23-23508. retrieved from https://www.researchgate.net/publication/338528586_Pluvial_flooding_in_Urban_Areas_Across_the_European_Continent/citation/download
<?> Statistical Yearbook - Population, CAPMAS, (Egypt); Egyptian General Survey Authority, 2021, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/1230776/total-inhabited-area-by-Governorate-in-egypt/
<?> https://gopp.gggid.com/report-2022/
<?> https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/11/08/world-bank-climate-action-can-strengthen-egypt-s-long-term-growth
<?> https://documents1.worldbank.org/curated/en/099510011012235419/pdf/P17729200725ff0170ba05031a8d4ac26d7.pdf
<?> El-Sharkawy, H.; Rashed, H.; Rashed, I. Climate Change: The Impacts of Sea Level Rise on Egypt. In Proceedings of the 45th ISOCARP Congress, Porto, Portugal, 18–22 October 2009. [Google Scholar]
<?> Nicholls, R.J.; Marinova, N.; Lowe, J.A.; Brown, S.; Vellinga, P.; De Gusmao, D.; Hinkel, J.; Tol, R.S.J. Sea-level rise and its possible impacts given a 'beyond 4 °C world' in the twenty-first century. Philos. Trans. R. Soc. A 2011, 369, 161–181.
<?> Climate Analytics, "What Is Egypt's Pathway to Limit Global Warming to 1.5°C?: Emissions Profile."
<?> Local popular councils, 2021, Retrieved from http://www.tadamun.co/?post_type=gov-entity&p=830&lang=en&lang=en#.Y2oAm3ZBy3A
<?> Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
<?> The new real estate registration law, Real estate registration in its new form ,2022, Retrieved from Propertyfinder.eg
<?> Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
<?> Sustainable Development Department Middle East & North Africa Region, Madbouli, M., World Bank, 2008
<?> Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
<?> The Development Impact of the Awqaf Properties Investment Fund, A Model for Sustainable Development, Islamic Development Bank, 2019, Retrieved from https://www.isdb.org/apif/sites/apif/files/2020-03/APIF%20Impact%20Report%20%28English%20Version%29.pdf
<?> Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
<?> The National Strategic Plan For Urban Development Egypt 2052, Ministry of Housing Utilities & Urban Communities, 2014, Retrieved from https://www.noor-book.com/en/ebook-2052-pdf
<?> Egypt SDS 2030: Between expectations and challenges to implement, The American University in Cairo, 2018, Retrieved from https://documents.aucegypt.edu/Docs/GAPP/Public%20Policy%20Hub%20Webpage/7-Sustainable%20Development%20Strategy%20(SDS)%20Egypt%202030%20Policy%20Paper.pdf
<?> General Unified Economic Planning Law, Ahram news paper online, Gamal Essam El-Din, 2022, Retrieved from https://english.ahram.org.eg/News/454617.aspx
<?> Kafr El Battikh Urban Strategic Plan, 2021
<?> Vulnerability Assessment for Sea Level Rise Impacts on Coastal Systems of Gamasa Ras El Bar Area, Nile Delta, Egypt
<?> https://www.hcww.com.eg/en/about-the-holding-company-for-water-and-wastewater/
<?> A roadmap to achieve social justice in health care in Egypt, World bank, 2015, Retrieved from https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/Feature%20Story/mena/Egypt/Egypt-Doc/egy-roadmap-sj-health.pdf
<?> User, S. (2021, January 05). Egypt's Health Care System, Retrieved from https://www.cghd.org/index.php/global-health-partnerships-and-solutions/profiles/43-egypts-health-care-system
<?> Impact of the COVID-19 Pandemic on Mental Health and Social Support among Adult Egyptians, El-Zoghby SM, Soltan EM, Salama HM, J Community Health. 2020 Aug, retrieved from https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7255077/
<?> Vulnerability Assessment, Syrian Refugees in Egypt, UNHCR, 2017, Retrieved from https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2019/09/EVAR2017-2019-Online.pdf
<?> https://www.fao.org/egypt/our-office/egypt-at-a-glance/en/
<?> Vulnerability Assessment for Sea Level Rise Impacts on Coastal Systems of Gamasa Ras El Bar Area, Nile Delta, Egypt, retrieved from https://www.mdpi.com/2071-1050/13/7/3624#metrics
<?> https://www.railwaypro.com/wp/egypt-receives-eib-funding-for-two-railway-projects/
<?> https://www.fao.org/egypt/our-office/egypt-at-a-glance/en/
<?> the Egyptian Ministry of Planning and Economic Development, Citizen's Investment Plan, April 2022, https://mped.gov.eg/singlenews?id=1136&type=next&lang=en
<?> World Development Indicators, World Bank, worldbank.org, published December 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/572680/literacy-rate-in-egypt/
<?> Egypt's Central Agency for Public Mobilisation and Statistics (CAPMAS), Retrieved from https://english.ahram.org.eg/News/480113.aspx, and https://www.unicef.org/mena/media/6351/file/Egypt%20Country%20Report%20on%20OOSC%20Summary_EN.pdf%20.pdf
<?> Promoting Gender Equality and Women's Empowerment ,USAID, EMPOWERING WOMEN AND GIRLS, June 2022, Retrieved from https://www.usaid.gov/sites/default/files/2023-03/2022%20Gender%20Fact%20Sheet%20EN_0.pdf

Endnotes

<?> https://tradingeconomics.com/egypt/inflation-cpi
<?> https://www.worlddata.info/africa/egypt/index.php
<?> United Nations World Population Prospects
<?> CAPMAS
<?> Weinbaum, Marvin G. "Egypt's 'Infitah' and the Politics of US Economic Assistance." Middle Eastern Studies 21, no. 2 (1985): 206–22. http://www.jstor.org/stable/4283061.
<?> Ali E. Hillal Dessouki. "Policy Making in Egypt: A Case Study of the Open Door Economic Policy." Social Problems 28, no. 4 (1981): 410–16. https://doi.org/10.2307/800054.
<?> The Egyptian Stabilization Experience: An Analytical retrospective, Arvind Subramani, International Monetary Fund, 1997, https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97105.pdf
<?> https://apps.fas.usda.gov/newgainapi/api/Report/DownloadReportByFileName?fileName=Grain%20and%20Feed%20Update_Cairo_Egypt_EG2022-0025.pdf
<?> https://www.cia.gov/the-world-factbook/about/archives/2022/countries/egypt/#:~:text=Egypt%20is%20the%20most%20populous,5%25%20of%20Egypt%27s%20land%20area.
<?> Capmas 2020
<?> Capmas 2020
<?> Capmas 2020
<?> Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
<?> https://www.jadaliyya.com/Details/42781
<?> Statistical Yearbook, Central Agency for public Mobilization and statistics on 23/2/2022 (CAPMAS), 2021 CAPMAS, Issue No. 112, Retrieved from https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104
<?> GDP growth (annual %) - Egypt, Arab Rep,
<?> World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files, 2021, Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EG
<?> Egypt population density, World Development Indicators, World Bank, September 2022, Retrieved from https://www.statista.com/statistics/971374/population-density-in-Egypt/
<?> GDP growth (annual %) - Egypt, Arab Rep,
The World Bank: Data, 2021, Retrieved from https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=EG
Food and agriculture organization of the united nations, 2016, Retrieved from https://www.fao.org/countryprofiles/index/en/?iso3=EGY
Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
Urbanet, Guido Santini, Urbanisation and Urban Development in Egypt I Infographics, Urbanet, August 18, 2021, Retrieved from https://www.urbanet.info/urbanisation-and-urban-development-in-egypt/.
<?> Damietta Port: Egypt's Key Waterfront, Ashraf Ghazy from Damietta Port Authority, the Egypt Ports and Waterways 2016, Retrieved from https://www.iqpc.com/media/1003379/63540.pdf
<?> https://popcouncil.org/project/survey-of-young-people-in-egypt/#:~:text=Young%20people%20are%20powerful%20catalysts,ages%20of%2010%20and%2029.
<?> World Bank
<?> https://www.focus-economics.com/country-indicator/egypt/gdp/
<?> https://tradingeconomics.com/egypt/remittances
<?> CAPMAS (Egypt)
<?> European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations Egypt, Factsheet, EC, https://reliefweb.int/report/egypt/echo-factsheet-egypt-last-updated-15022022#:~:text=Some%2032.5%25%20of%20Egyptians%20live,for%20refugees%20and%20asylum%20seekers.
<?> World Bank
<?> https://reliefweb.int/report/egypt/iom-egypt-estimates-current-number-international-migrants-living-egypt-9-million-people-originating-133-countries
<?> https://egypt.iom.int/news/iom-egypt-estimates-current-number-international-migrants-living-egypt-9-million-people-originating-133-countries#_ftn2
<?> Vulnerability Assessment of Refugees in Egypt: Risks and Coping Strategies, Heba El Laithy Dina Armanious, UNHCR, 2019, Retrieved from https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2021/01/Vulnerability-Assessment-of-Refugees-in-Egypt-Risks-and-Coping-Strategies-April-2019.pdf
<?> UNHCR Egypt, Refugee Context in Egypt, Retrieved from https://www.unhcr.org/eg/about-us/refugee-context-in-egypt
<?> Regional Refugee & Resilience Plan In Response To The Syria Crisis, 2020-2021, www.3rpsyriacrisis.org, Retrieved from https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwj4nOSnhb_9AhVxTKQEHRuxCwAQFnoECD0QAQ&url=https%3A%2F%2Fdata.unhcr.org%2Fen%2Fdocuments%2Fdownload%2F87766&usg=AOvVaw0kThEN8Ev2fjybj_n1Ogbb
<?> UNHCR Country Strategy Evaluation: Egypt, UNHCR, JUNE 2021 , Katie Tong, Rula al-Sadi, Retrieved from https://www.unhcr.org/uk/617674344.pdf
<?> https://www.unhcr.org/eg/42039-government-of-egypt-unhcr-organize-a-joint-workshop-with-all-partners-to-kick-off-the-2024-egypt-refugee-response-plan.html
<?> Refugee Context in Egypt, UNHCR, 2022, Retrieved from https://www.unhcr.org/eg/about-us/refugee-context-in-egypt
<?> Egypt Response Plan for Refugees and Asylum-Seekers from Sub-Saharan Africa, Iraq & Yemen, UNHCR, 2020, Retrieved from https://www.unhcr.org/eg/wp-content/uploads/sites/36/2020/10/ERP2021EN.pdf
<?> Country profile - Egypt, Food and agriculture organization of the united nations, 2016, Retrieved from https://www.fao.org/countryprofiles/index/en/?iso3=EGY
<?> https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/LEGISLATIVE%20ANALYSIS%20TO%20SUPPORT%20SUSTAINABLE%20APPROACHES%20TO%20CITY%20PLANNING%20AND%20EXTENSION%20IN%20EGYPT%20.pdf
<?> Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
<?> NUCA, NUCA estimates, 2015, Retrieved from http://www.newcities.gov.eg/english/New_Communities/default.aspx
<?> Egypt Housing Profile, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), 2016, Retrieved from https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf
<?> Operational data portal, refugee situations, UNHCR, 2015, Retrieved from https://data.unhcr.org/en/news/13104
<?> Water Quality Management in Manzala Lake, Reda Hamed, M.A. Egypt, retrieved from https://www.preprints.org/manuscript/201909.0060/v1
<?> Monitoring Coastal Changes along Damietta Promontory and the Barrier Beach toward Port Said East of the Nile Delta, Egypt, Hesham M. El-Asmar; Sameh B. El-Kafrawy; Maysa M.N.

التحضر كمحرك للتنمية والمساواة وتحسين الظروف المعيشية للجميع

رقم النظام المنسق: HS/٠٩٣/١٧A

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Confederation

Federal Department of Economic Affairs,
Education and Research EAER
State Secretariat for Economic Affairs SECO

برنامج الموئل

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ص.ب. صندوق بريد ٣٠٠٣٠ ٠٠١٠٠ نيروبي GPO كينيا

مركز بحوث الإسكان والبناء
٨٧ ش التحرير، الدقي، محافظة الجيزة
٣٧٥٠١٦٤، مصر
الهاتف: +٢٠٢٣٧٦١٨٨١٢
unhabitat.cairo@un.org
www.unhabitat.org

@UNHABITAT

مخرجات ذات صلة

ملف دمياط الحضري

تقرير الرؤية و بناء السيناريوهات ، وخطة العمل لمدينة دمياط الجديدة

www.unhabitat.org

IMPLEMENTING THE NEW URBAN AGENDA

معلومات الاتصال

م. رويدا الدويك
مخطط حضري لبرنامج التخطيط الحضري والبنية التحتية في سياقات الهجرة
Rowaida.dweik@un.org